الجامعة اللّبنانية

كلية الحقوق والعلوم السّياسية والإدارية

العمادة

اتفاقيات التبادل التجاري وقدرتها علي تحقيق التكامل الإقتصادي الزراعي العربي

"وزارة الزراعة اللبنانية"

تقرير حول أعمال التدريب في وزارة الزراعة

في المدة الزمنية الواقعة بين1\6\2020 وحتى 26\8\2020

أعدّ لنيل شهادة الماجستير المهني في العلوم السياسية والادارية – قسم التخطيط والإدارة العامة

إعداد الطالبة

نهال محمد حمود

لجنة المناقشة

الدكتور علي عطايا	أستاذ مشرف	رئيساً
الدكتورة بولين ايوب	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور يحى ضاهر	أستاذ مساعد	عضواً

2019 -2020

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذا التقرير وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط

إهداء :

إن كان الأهداء يعبر عن الوفاء ولو جزئياً فلإهداء الى:

من أمدتني بالطاقة وساعدتني على الصمود رغمَ كل صعوبات هذه الحياة،

إلى من لم توفر جهدا في تربيتي وتوجيهي ... أمي الغالية

إلى أساس وجودي في هذه الدنيا والذي لم يبخل علي يوما بشيء...والدي العزيز

إلى من هم أقرب لي من كل شيء وأ ي شيء ...أخوتي

إلى من شاركوني أجملَ لحظاتي وأصعبها ...زوجي وأحبائي

إلى تجاربي الفاشلة قبل الناجحة والتي حثتني على العطاء والتقدم

إلى كل من علمني حرفاً وأضاء بعلمه عقلَ غيره...

إلى هذا الصرح العلمي الكبير ...الجامعة اللبناني

أقدم بحثي

كلمة شكر وتقدير

مع إتمام هذا البحث المتواضع لا بد من ابداء الامتنان والتقدم بالشكر إلى كل من ساندني و قد م لي المساعدة في سياق عملي هذا بشكل خاص، وفي كافة مراحلي التعليمية بشكل عام، من أوهل واقاربَ وأساتذة .وأخص بالشكر الدكتور (علي عطايا) الذي أشرف على هذا البحث وأفادني كثيرا بخبرته وسنواته الطويلة والغنية في مجال التعليم الجامعي، كذلك وبالطبع اشكر اللجنة المشرفة على رسالتي هذه، وكل أساتذتي في الجامعة اللبنانية دون استثناء الذين لولا جهدُهم وعلمهم لما وصلت إلى ما أنا عليه الآن.

وفي الختام كل الشكر والمحبة والتقدير إلى الجامعة اللبنانية بكافة فروعها.

جامعتنا الأم، ملجأ الشباب اللبناني الطالب للعلم والمعرفة.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ	اهداء
ب	كلمة شكر وتقدير
ج	قائمة المحتويات
د	قائمة الجداول
هـ	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 1	مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرافقة لها	40
جدول رقم 2	الاقاليم البيئية والمناخية في الدول العربية	56

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق رقم 1	قطاع التجارة العربية البينية	112
ملحق رقم 2	القيود الجمركية	113
ملحق رقم 3	القيوم غير الجمركية – الفنية	114
ملحق رقم 4	القيود الادارية والمالية	115
ملحق رقم 5	التجارة العربية البينية (1998–2017) القيمة بالدولار	116

المقدمة

شهد العالم عدة تطورات وتحولات في بنية الإقتصاد الدولي بعد انتهاء الحرب العالميه الثانية حيث كانت توحي جميعها بالإنقلاب على النظام الإقتصادي الدولي السائد الذي اظهر تناقضات عديدة وأزمات شديدة دعت الى ضرورة التخلص من سياساته وبالتالي التخلي عنها.

وتعتبر ظاهرة التكتلات الإقتصادية من أكثر الظواهر العالمية اللافتة للإنتباه، وخاصة بعد إنتقال هذه التكتلات من مرحلة الإنتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الإقتصادية بين أعضائها، فلم تعد التكتلات حكراً على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه، وإنما انتشرت في جميع مناطق العالم، حيث تعالت الأصوات المنادية للتقارب والتواصل السياسي والإقتصادي بين الدول العربية، وظهرت الدعوات الى إنشاء دوله إتحاديه وأخرى دعت الى تكريس التعاون والتنسيق مع حفاظ كل دولة بإستقلالها في إتخاذ قراراتها وكانت النتيجة توقيع بروتوكول الإسكندريه الذي نص علي إنشاء جامعة الدول العربيه سنه 1944 والذي وقعته كل من مصر،الاردن، سوريا، لبنان والعراق وفي سنه 1945 تم إقرار جامعة الدول العربيه وأن الغرض من إنشائها هو توثيق العلاقات والصلات بين الدول العربيه المشاركة وتنسيق خططها السياسيه تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها، ومراعاة ما تبرمة الدول المشتركة فيها من إتفاقيات وتعزيز وسائل التعاون من الهيئات الدوليه لضمان الأمن والسلام وتنظيم العلاقات الإقتصادية والإجتماعية.

وقد تمكنت جامعة الدول العربية خلال مسيرتها من إقامة بنى اساسيه للعالم العربي المشترك، تتمثل بالكم الكبير من الأطر والمؤسسات والمواثيق والإتفاقيات والقرارات. إضافة الى إستخدام جامعة الدول العربية في ممارساتها العملية مختلف الألفاظ في التعبير عن التعاون العربي من تنسيق الى تكامل الى وحدة وإندماج، وتبنت فيها العديد من المداخل في مجال التبادل والإنتاج وغيرها من المجالات الأخرى. كما وأصدرت عدداً من القرارات وابرمت الكثير من الإتفاقيات التي شاركت فيها كل الدول العربية من أهمها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي (1950)، إتفاقية الوحده الإقتصادية (1957) التي استهدفت تحقيق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع وحرية العمل والتنقل والتملك، قرار إنشاء السوق العربيه المشتركة (1965)، ميثاق الوحده الثقافيه العربيه (1964)، إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك (1980)، ميثاق العمل الإقتصادي القومي المشترك (1980)، وإتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1981)، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1997)، إضافة الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1970) والتي

تعنى بشكل كبير بالأنشطة الزراعية وتنميتها وتنسيقها على المستوى القومي، وتقديم المساعدة في إستخدام الوسائل الجديدة والإستراتيجيات المتعلقة بتطوير هذه المجالات بما يعزز القدره التنافسية للمنتجات الزراعية العربية والنفاذ بها إلى الأسواق العالمية وتحقيق التكامل الإقتصادي الزراعي العربي والوفاء بإحتياجات الدول العربيه من السلع الزراعية وتحقيق الامن الغذائي. إضافة الى المجلس الإقتصادي والإجتماعي ومجلس الوحدة الإقتصادية العربية، ومجموعه كبيرة من الأجهزة التي أُسست على مستويات حكوميه وغير حكوميه بغرض تصريف الأعمال والأهتمام بها، إضافة الى الاهتمام بالجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وتناولت ايضا الجوانب الصحية، الثقافية، التدريبية، البيئية ومكافحة البطالة والفقر والعمل على تحقيق الرفاه الإنساني. ومما تقدم نجد ان الجانب الإقتصادي والإجتماعي يعد من اهم جوانب العمل العربي المشترك والذي لقي إهتماماً كبيراً من جامعة الدول العربية منذ تأسيسها حتى يومنا هذا والذي تمثل بقرار تأسيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي والذي ذو صلة بإتفاقية التيسير وتنمية التبادل التجاري العربي وإبرام إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية وصولاً لإنشاء السوق العربية المشتركة وهذا ما يشكل الرافعة المهمه لتوطيد وتحقيق التكامل العربي والذي يعتبر حلم جميع الشعوب العربيه.

وبحكم الإختصاص الذي اسعى إلى الحصول على شهادة الماستر فيه وهو الإدارة العامة والتخطيط فإن معظم موضوع التقرير الذي نحن بصددة يتمحور حول وزارة الزراعة اللبنانية بإعتبارها طرف أساسي لقطاع إنتاجي مهم وضروري لإنعاش الإقتصاد اللبناني ومساهم فعال في إخراج لبنان من أزمته الإقتصادية الحادة الناتجة عن أزمة إرتفاع سعر صرف الدولار حيث كان لوزارة الزراعة الدور الابرز في حماية ودعم المزارعين لاسيما صغار المزراعين وتقوية وتفعيل الإنتاج الزراعي وتطويرة والنهوض به وتوجيهه من خلال العديد من السياسات الإصلاحية والخطط الإستراتيجية الزراعية التي تستطيع من خلالها تحقيق التنمية المستدامة الشاملة وتفعيل دور المرأة وقدرتها الانتاجية وتطوير هذا القطاع وتحسين إنتاجيته الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الإقتصاد الوطني وبالتالي تقليص الإستيراد وزيادة التصدير هذا ما يساعد على تحقيق التوازن في الميزان التجاري، إضافة الى ذلك سعي وزارة الزراعة اللبنانية وبالتنسيق مع وزارة الاقتصاد فيما يتعلق بإعادة النظر بالإتفاقيات التجارية والإستثمارية الزراعية من حيث الشروط والبنود والصياغة ووضع التعديلات اللازمة التي تصب في مصلحة الاقتصاد اللبناني ككل ومدى مساهمة هذه الإتفاقيات في تحقيق التكامل الإقتصادي الزراعي العربي.

مبررات اختيار الموضوع:

تكمن مبررات اختيار هذا الموضوع في تسليط الضوء على أهمية الواقع التجاري والإستثماري العربي البيني لاسيما العلاقات التجارية بين لبنان وبعض الدول العربية ومدى تطورها ونجاحها خاصة مع تزايد الإنفتاح العربي على الأسواق العالمية ورفع القيود عن التبادل التجاري في العالم اضافة الى مدى مساهمة هذه الإتفاقيات في تحقيق التكامل الإقتصادي الزراعي العربي.

ونظراً لأهمية موضوع الرسالة كان من الضروري إجراء التدريب في مؤسسه عامة نستطيع من خلال مرحلة التدريب الإطلاع على كيفية إعداد وإتمام إتفاقيات التبادل التجاري بين لبنان وبعض الدول العربية (مصر – العراق – سوريا) ,ومدى اهمية هذه الإتفاقيات بالنسبة للبنان من حيث اثراها وإنعكاسها الإيجابي على الإقتصاد اللبناني عموماً والصناعة والزراعة والتجارة خصوصاً. حيث استطعنا خلال هذه المرحلة الإطلاع على الإتفاقيات التجارية البينيه والحصول على معلومات تساعدنا على وضع الإستنتاجات اللازمة ومعرفة مدي مساهمة لبنان في تحقيق التكامل الإقتصادي الزراعي العربي، إضافة الى الاطلاع على كيفية اتمام الأعمال الإدارية الروتينية.

المؤسسة محل التدريب:

وزارة الزراعة اللبنانية

نوع التدريب:

مهني، حيث إتسمت فترة التدريب على إختبار كيفية سير الأعمال الإدارية الروتينية، بدءاً من التدقيق في المعاملات، إصدار شهادات المنشأ والشهادات الصحية لاسيما (للدواجن واللحوم المستوردة من الخارج والمنتجات النباتيه)، التدقيق على النتائج المخبرية للمنتجات الزراعية وأيضا التأكد من مطابقة الشروط العالمية للمنتجات المستوردة وعدم إحتوائها على شوائب او عيوب .والإطلاع على مهام كل دائرة ومصحلة تم التدرب ضمن فريقها، إضافة الى الإطلاع على الأبحاث والقرارات المتعلقة بالإتفاقيات التجارية بين لبنان والدول العربية، والمشاركة في تنفيذ بعض المهام المكتبية الروتينية، ومناقشة بعض الأمور المتعلقة بالإتفاقيات وكيفية تصميم وتنفيذ دعايات التسويق للمنتجات اللبنانية الزراعية والوطنية.

علاقة الموضوع بإختصاص الطالب:

ينسجم هذا التقرير مع الإختصاص الأكاديمي والمواد النظرية التي تلقيتها في الماستر 2 إدارة عامة وتخطيط لأنه يعكس واقع الإدارات والمؤسسات العامة بشكل عملي لذلك فهو يأتي تطبيقاً لما تم دراسته نظرياً.

حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

الحدود الزمانية هي فترة التدريب التي أجريت في وزارة الزراعة اللبنانية ومدتها شهرين ما يعادل 250 ساعة تدريب فعليه.

الحدود المكانية:

وزارة الزراعة اللبنانية

مصلحة الإستيراد والتصدير والحجر الزراعي وضمنها دائرة الرقابة على التصدير والإستيراد والحجر الصحي النباتي .

مصلحة الإقتصاد والتسويق.

الإشكاليه الرئيسيه:

في ظل البيئة العالمية وما تتسم به من تلاشي للمسافات، وتشابك العلاقات واتساع نطاق التكتلات وما ترتب عنها من تحرير للتبادلات التجارية كانت الدول العربية السباقة بإتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة ومن ضمن هذه الاجراءات ابرام الاتفاقيات التجارية تمهيدا لإنشاء سوق عربية مشتركة تستطيع من خلالها تحقيق تكامل اقتصادي زراعي عربي قادر على مواجهة التحديات خاصة وان الدول العربية تمتلك جميع الامكانات التي يمكن استغلالها اقصى استغلال لتحقيق هذا التكامل.

وفي هذا الاطار يمكننا صياغه معالم الإشكاليه في السؤال الأتي:

كيف تؤدي التجارة البينية العربية إلى تحقيق التكامل الإقتصادي الزراعي العربي، والى أي مدى وصلت الجهود العربية لإنجاحة؟ نموذج إتفاقيات التبادل التجاري بين لبنان وكل من (مصر – العراق – سوريا)؟

المنهج المستخدم في هذه الدراسه :

- المنهج التاريخي الذي نتناول فيه مسيرة التكامل الإقتصادي الرزاعي العربي.
- المنهج الوصفي سنتناول فيه وصف مرحلة التدريب في المؤسسه مكان التدريب (وزارة الزراعة اللبنانية).
- المنهج التحليلي سنتناول فيه تحليل وقراءة جدول التجارة العربية البينية (1998-2017) الصادر عن صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الصعوبات :

تتلخص اهم الصعوبات التي واجهتنا عند انجاز التقرير هي :

- صعوبة حصر موضوع محل الدراسة
- الصعوبه في الحصول علي إحصائيات ودراسات حديثة تتعلق بتقييم حجم التجارة البينية العربية
- تفاوت أرقام الإحصائيات خاصه في بعض الإتفاقيات وعدم توفر مصادر موثوقه او مصادر رسميه .

مصطلحات الدراسه:

التكامل الإقتصادي الزراعي العربي – الإتفاقيات التجاريه والإستثماريه البينيه العربيه – منطقة التجارة الحره العربية الكبرى– السوق العربيه المشتركة.

خطة التقرير:

لكي نستطيع الإطلاع والإحاطة بجميع المعلومات المتعلقه بكل جوانب موضوع الدراسه سنتناول التقرير بقسمة الأول المؤلف من مبحثين :

القسم الاول : وزارة الزراعة اللبنانية ماهيتها ونشأتها

المبحث الاول : وصف المؤسسه محل التدريب والواقع القانوني.

- الفقرة الأولى : نشأة و ماهية وزارة الزراعة اللبنانية.
- الفقرة الثانية : الهيكلية الإدارية والتنظيمية لوزراة الزراعة اللبنانية.
- الفقرة الثالثة : استراتيجية وزارة الزراعة اللبنانية 2020-2025.

المبحث الثاني: مرحلة التدريب في وزارة الزراعة اللبنالنية

- الفقرة الأولى: وصف مرحلة التدريب والمقابلات التي اجريب خلالها
- الفقرة الثانية: العلاقة مع العاملين والمستندات التي تم الاطلاع عليها
- الفقرة الثالثة : تقييم مرحلة التدريب ومدى تعاون المشرف في هذه المرحلة.

اما القسم الثاني من الدراسة فهو يتضمن الإجابة على الإشكالية في مبحثين هما :

القسم الثاني: التكامل الإقتصادي الزراعي العربي ماهية ومراحله.

المبحث الأول: ماهية التكامل الإقتصادي العربي.

- الفقرة الأولى : ماهية ومراحل التكامل الاقتصادي العربي.
- الفقرة الثانية : الجهود العربية المبذولة لإنجاح التكامل الإقتصادي.
- الفقرة الثالثة: أهمية منطقة التجارة الحره العربية الكبرى والسوق العربية المشتركة.
- الفقرة الرابعة : الإمكانات المتاحة لإقامة التكامل الإقتصادي الزراعي العربي.

المبحث الثاني: واقع التكامل الزراعي العربي.

- الفقرة الأولى : إتفاقيات التبادل التجاري بين لبنان وكل من (مصر – العراق – سوريا).
- الفقرة الثانية: المقومات والمعوقات المشتركة التي اثرت على نجاح وتطور الإتفاقيات التجاريه.
- الفقرة الثالثة : مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي الزراعي العربي .
- الفقرة الرابعة : وسائل واهداف التكامل الإقتصادي الزراعي العربي.
- الفقرة الخامسة : دور التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الإقتصادي الزراعي العربي.

الخاتمة

القسم الأول: وزارة الزراعة اللبنانية ماهيتها ونشأتها

تشكل الزراعة في لبنان ثالث أهم القطاعات الإقتصادية في البلاد بعد قطاع الخدمات والصناعة يساهم هذا القطاع بقرابة 7% من الناتج المحلي ويؤمن دخلا لحوالي 15% من السكان وتشمل المحاصيل الرئيسية : الحبوب، القمح، والشعير بشكل اساسي، والفاكهة والخضار، والزيتوت، والعنب، ويضاف اليها عدد من رؤوس الماعز والخرفان التي تربى في المزارع وعند بعض الرعاة. اما الموارد الطبيعية في لبنان فهي محدودة وهي لا تستخرج إلا للأستهلاك المحلي[1]. ويسمح المناخ المتوسطي المعتدل والأراضي الزراعية المتنوعة بالتربة ، والارتفاع . والموقع الذي يتراوح من سهل البقاع الداخلي والممرات والجلول الجبلية، وصولاً إلى السهول الساحلية ،التي تسمح للمزارعين بزرع أنواع مختلفة من المحاصيل والأشجار الأوروبية والاستوائية وزراعة التبغ والتين في جنوب البلاد، والحمضيات والموز على طول الساحل،اما الزيتون فهو في الشمال وفي جبال الشوف، والفاكهة والخضار في البقاع. ومن المزروعات غير البلدية التي تُزرع في لبنان.الأفوكادو، والمانغو، التي تُزرع في جبيل، والحشيش، الذي يُزرع بشكل رئيسي في البقاع الشمالي حيث التربة الفقيرة الملائمة له[2]. ويرجع تاريخ الزراعة في لبنان الى عهد الفينيقين، عندما بدأت اولى عمليات التجارة في شرقي المتوسط وكان النبيذ من ابرز المنتجات الزراعية التي كان الفينيقين يتاجرون بها بكثرة للدول المجاورة مثل مصر واليونان. اما في العهد العربي فقد كان مرفئ صور و طرابلس يستقبلان السفن الأجنبية على الدوام، والتي كانت تحمل المنتجات الزراعية والصناعية من البلاد و تعود الى دولها وفي تلك الفترة كانت جميع دول البحر المتوسط يسعون وراء المنتجات اللبنانية وليس فقط العرب . اما في القرن العشرين فقد كان لبنان يتميز بربع اراضية التي كانت صالحة للزراعة والتي تعد اكبر نسبة ارضي زراعية في العالم العربي ونظراً لاهمية هذا القطاع كان من الضروري انشاء مؤسسة قادرة على تنظيم وادارة هذا القطاع وتطويره حيث تم تأسيس وزراة الزراعة عام 1955 بمرسوم اشتراعي رقم 31 الذي حدد فيه مهام ومسؤوليات وزارة الزراعة اللبناينة.

1.نسخة محفوظة 04 مارس 2016 على موقع واي باك مشين ,Lebanon, Main branches of industry . January 2008. Retrieved on 2008-06-22

2 نسخة محفوظة 10 أكتوبر 2017 على موقع واي باك مشين ,U.S. Library of Congress, Agriculture . Retrieved on 2008-06-22.

ويتجزء القسم الى مبحثين :المبحث الاول يتناول وصف المؤسسه محل التدريب والواقع القانوني،اذ يتناول في الفقرة الاولى تعريف ماهية وزارة الزراعة اللبنانية، الفقرة الثانية الهيكلية الادارية والتنظيمية للمؤسسة، اما الفقرة الثالثة تتضمن استراتيجية وزارة الزراعة اللبنانية.

اما المبحث الثاني فهو مرحلة التدريب في وزارة الزراعة اللبنالنية، حيث تتناول الفقرة الاولى وصف مرحلة التدريب والمقابلات التي اجريب خلالها، اما الفقرة الثانية فهي العلاقة مع العاملين والمستندات التي تم الإطلاع عليها، وفي الفقرة الثالثة تقييم مرحلة التدريب ومدى تعاون المشرف في هذه المرحلة.

المبحث الاول وصف المؤسسة محل التدريب والواقع القانوني.

الفقرة الاولى : نشأة وماهية وزارة الزراعة اللبنانية

وزارة الزراعة اللبنانية هي مؤسسة حكومية في لبنان تُعنى بالحفاظ وتطوير وإدارة شؤون القطاع الزراعي، وهي المسؤولة عن رسم وصياغة الإطر الإستراتيجية للقطاع الزراعي ووضع السياسات والبرامج العملية للنهوض بهذا القطاع، ووضع الكفاءات والأطر القانونية والتشريعية المنظّمة له والمديرة للقطاع، وتأمين البنى التحتية وتطويرها لتسهيل عمليات الإستثمار والإنتاج والتسويق وانخراط أكبر شريحة ممكنة من اللبنانيين في هذا القطاع، إضافة الى تنمية هذا القطاع وتقوية البنية المؤسساتية له وتحسين إدارته ضمن التوجهات الوطنية ذات الأولوية، واتخاذ القرارات التي من شأنها تؤمن الحماية للقطاع الزراعي و تحقيق الأمن الغذائي. ومن هذه القرارات وبهدف حماية مربي الدواجن وضرورات المصلحة العامة.

تم اتخاذ قرار تجميد اذونات استيراد الدجاج المجمد

بناء على المرسوم رقم 6157 تاريخ 2020/1/21 (تشكيل الحكومة)،

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 97 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته (دمج مؤسسات عامة بوزارة الزراعة وإعادة تنظيم الوزارة)،

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 31 صادر في 18 كانون الثاني سنة 1955 وتعديلاته (تحديد مهام وزارة الزراعة)،

بناء على المرسوم رقم 5246 تاريخ 1994/6/20 وتعديلاته (تنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه)،

وبناءاً على ضرورات المصلحة العامة و حماية قطاع مربي الدواجن في لبنان يقرر ما يأتي:

مادة 1: خلافاً لأي نص او قرار آخر يخضع استيراد لحوم الدواجن المجمدة الكاملة والمقطعة الى اجازة استيراد مسبقة صادرة عن وزير الزراعة.

مادة 3: يجمّد العمل بكل الإجازات السابقة المتعلقة بإستيراد لحوم الدواجن المجمدة الكاملة والمقطعة الصادرة قبل تاريخ هذا القرار وتعتبر غير نافذة.

مادة 4: يستثنى من هذا القرار الشحنات التي تم شحنها او ثبت شراؤها بعقد رسمي قبل تاريخه او فتح إعتماد للشركة الموردة قبل تاريخ هذا القرار على ان يتم اثبات ذلك بطلب يقدم الى مديرية الثروة الحيوانية يتضمن المستندات المثبته لذلك على ان يفصل فيه وزير الزراعة ويتخذ القرار بشأنه.

مادة 5: يلغى اي قرار يتعارض او يخالف مضمون هذا القرار.

مادة 6: يعمل بهذا القرار فور صدوره وينشر في الجريدة الرسمية ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

الصادر في بيروت 6 اذار 2020[3].

كما يقع على عاتقها مسؤولية السهر على تنفيذ وتحديث القوانين ضمن صلاحيتها، ومسؤولية التنسيق مع الوزارات والإدارات العامة في الحكومة، والتعاون والتنسيق وبناء شراكات وتبادل الخبرات والتجارب والتقنيات مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والجهات غير الحكومية. والقطاع الخاص، وإبرام الإتفاقيات التجارية البينية سواء كانت ثنائية او جماعية مع الدول العربية او الدول الاخرى. وتعمل ايضا على خدمة والدفاع عن مصالح الفلاح اللبناني والإقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية مستدامة، من خلال تطبيق الاصلاحات البنيوية التي تقوم على فرض تنفيذ قوانين وتنظيمات للاسواق التنافسية بما يؤدّي إلى إلغاء الكارتيلات في القطاع الزراعي، وتحسين إدارة أسواق الجملة وخدمات ما بعد القطاف. فلا يزال إنشاء أسواق للبيع بالجملة تتّسم بالفعالية والإنصاف مهمةً صعبة وحافلة بالتحديات، إذ يقتضي ذلك وضع قواعد واضحة، وتقديم معلومات شفّافة عن الأسعار، وتسعير السلع استناداً إلى تصنيفها بحسب مستوى الجودة، واعتماد ضوابط

3 وزارة الزراعة اللبنانية ، قرار صادر بيروت 6اذار 2020.

مطبَّقة كما يجب حفاظاً على صحّة النباتات [4].اضافة الى السعي لتطوير القطاع الزراعي اللبناني بما يتناسب مع تطور شروط بنود الإتفاقيات التجارية العربية والإقليمية والدولية[5].

على هذا الصعيد، تأسست وزارة الزراعة في عام 1955 بمرسوم اشتراعي رقم 31 الذي حدد مهام وزارة الزراعة .وفي عام 1994 صدر المرسوم الاشتراعي 5246 تاريخ 20\6\1994 المعمول به حالياً والذي قضى بتنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيها.

الفقرة الثانية : الهيكلية الإدارية والتنظيمية لوزراة الزراعة اللبنانية.

وفقا للمرسوم الاشتراعي رقم 5246 تاريخ 1994 القاضي بتأسيس وزارة الزراعة وتنظيم هيكليتها الادراية والتنظيمية و تحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف الملاك وسلسة الرتب والرواتب. بالتالي تتألف وزارة الزراعة اللبنانية اولاً من المديرية العامة لوزارة الزراعة – ثانياً هيئة التنسيق والتخطيط – ثالثاً المجلس الزراعي الاعلى.

اذ تتألف المديرية العامة للزراعة من : الادارة المركزية – المصالح الاقليمية .

اولا :الادارة المركزية تتألف من :

- مصلحة الديوان والتي تضم كل من الدوائر التالية:
  - الدائرة الإدارية تتولى الدائرة الإدارية الأعمال القلمية والتحرير والإستكتاب وتصوير المستندات والمحفوظات وشؤون الموظفين واللوازم والمستودع العام وقبول المراجعات والشكاوى والتحقق منها وسائر الشؤون الإدارية.وتتالف الدائرة الإدارية من: قسم الموظفين – قسم المستودعات.
  - دائرة المحاسبة تتولى دائرة المحاسبة مسك الحسابات العائدة للرواتب والأجور وملحقاته، وضع الجداول وتوصيفها، مراقبة صرفها واستحقاقها والقيام بجميع الأعمال العائدة لتنفيذ موازنة

4. مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الاوسط ، https://carnegie-mec.org 2020\10\20

5.وزارة الزراعة،لبنان ،نسخة محفوظة 31مارس 2019 على موقع واي باك مشين Lebanon, Main .. branches of industry, 2008. Retrieved on 2019-03-31

الرواتب والاجور، إضافة الى مراقبة تنفيذ الاعمال العائدة للمشاريع ذات الطابع الاستثماري وتنفيذ المعاملات المالية.

- دائرة القضايا تتولى سائر الشؤون القانونية.

- دائرة العلاقات العامة والإعلام. تتولى هذه الدائرة العمل على اقامة العلاقات الطيبة بين موظفي الوزارة وبين الجمهور والراي العام وبين الوزارات والمنظمات والهيئات المحلية والدولية الاخرى وذلك بالتنسيق بين مختلف الادارات والوحدات.تأمين الأتصالات بالجمهور الذي له علاقة مباشرة مع بالزراعة وتعميم المعلومات والأخبار والبلاغات.

- مديرية الدراسات النتسيق التي تتألف من:

- الدائرة الادارية حيث تتولى جميع المهام القلمية والبريد والتحرير وشؤون الموظفين العائدة لمديرية الدراسات والتنسيق وغيرها من الشؤون الادارية.

- مصلحة الإحصاء والدراسات الاقتصادية تتولى هذه المصلحة المهام المتعلقة بالدراسات الإقتصادية وجميع شؤون الأحصاء والتحليل الإقتصادي والدراسات الإقتصادية في الحقلين النباتي والحيواني .وتتألف هذه المصلحة من : دائرة الإحصاء والتحليل الإقتصادي – دائرة الدراسات الإقتصادية.

- مصلحة التخطيط والتوثيق والتي تتولى مهام التخطيط والتوثيق جميع شؤون التخطيط والمعلومات والمكتبات والتوثيق في الحقول الزراعية والنباتية والحيوانية.والتي تتألف من : دائرة التخطيط – ودائرة التوثيق والمعلوماتية.

- مصلحة البرامج والمشاريع الإنمائية تتولى هذه المصلحة البرامج والمشاريع الإنمائية واقتراح الخطط الانمائية وبرامج العمل والمحاسبة التحليلية والتنسيق. وتتالف هذه المصلحة من : دائرة البرامج – ودائرة المشاريع الانمائية.

- مصلحة التعليم والارشاد والتي تتولى جميع شؤون التعليم والتدريب الزراعي العملي والاشراف علة المكتبات الزراعية والارشاد الزراعي وتأمين المنشورات واعداد وتنفيذ البرامج الاعلامية الزراعية. حيث تتألف هذه المصلحة من دائرة التعليم والتدريب الزراعي – ودائرة الارشاد الزراعي.

- مديرية الثروة الزراعية التي تضم كل من :

- الدائرة الإدارية :تتولى الدائرة الادارية جميع الأعمال القلمية والبريد والتحرير وشؤون الموظفين العائدة لمديرية الثروة الزراعية وغيرها من الشؤون الادارية.

- مصلحة وقاية :النبات تتولى هذه المصلحة شؤون وقاية النبات والمزروعات ومكافحة الآفات الزراعية ومراقبة الأدوية الزراعية والاسمدة الكيماوية والإشراف على المختبرات. حيث تتألف هذه المصلحة من : دائرة وقاية المزروعات – دائرة الصيدلة النباتية.

- مصلحة البستنة والمحاصيل الحقلية تتولى جميع شؤون الاشجار المثمرة والخضروات والزراعات المحمية والنحل والمحاصيل الحقلية، ومراقبة البذار ودرس الحشرات والامراض الزراعية والطرق الفنية لمكافحتها، ومكافحة الأوبئة العامة والأوبئة الزراعية وتتولى هذه المصلحة شؤون الحرير والفاكهة والإستيراد والتصدير والتسويق المتعلقة بالإنتاج النباتي. اذ تتألف هذه المصلحة من : دائرة البسنتة – دائرة المصالح الحقلية – دائرة الحرير – دائرة المشاتل ونبات الزينة والازهار

- مصلحة الإقتصاد والتسويق تتولى هذه المصلحة شؤون التسويق وإدارة المزراع وتجميع الإحصاءات والروزنامة الزراعية والدعاية للإنتاج. حيث تتألف هذه المصلحة من : دائرة الإقتصاد النباتي – دائرة التسويق النباتي

- مصلحة مراقبة التصدير والإستيراد والحجر الصحي تتولى شؤون تطبيق الأنظمة النافذة والشروط الصحية الفنية على التصدير وإستيراد المنتجات النباتية ومشتقاتها. وتتألف هذه : دائرة التصدير والاستيراد – دائرة الحجر الصحي الزراعي.

- مصلحة التوضيب والتبريد تتولى شؤون التبريد والتوضيب والتعبئة والتبريد للانتاج النباتي ومراقبة المراكز الخاصة بهذه الشؤون.وتتألف من دائرة التوضيب والتعبئة – دائرة التبريد.

- مديرية الثروة الحوانية: التي تضم كل من :

- الدائرة الادارية تتولى مهام الأعمال القلمية والإدراية والبريد والتحرير وشؤون الموظفين العائدة لمديرية الثروة الحيوانية وغيرها من الشؤون الإدارية.

- مصلحة الإنتاج وتربية الحيوان تتولى شؤون التناسل والتربية والإنتاج والتغذية الحيوانية وشؤون الخيل والأنظمة الخاصة بها. وتتألف هذه المصلحة من : دائرة التناسل وتربية الخيل –

دائرة تربية وإنتاج الدواجن والطيور – دائرة تربية المجترات وإنتاج الألبان واللحوم – دائرة التغذية الحيوانية.

- مصلحة الصحة الحيوانية تتولى شؤون وقاية الحيوان ومكافحة الآفات الحيوانية والأمراض الحيوانية المشتركة مع الإنسان والصحة العامة البيطرية ومراقبة المسلخ والتشخيص المخبري وفحص اللحوم ومراقبة المنتجات الحوانية. وتتألف من : دائرة وقاية الحيوان– دائرة الصحة البيطرية.

- مصلحة الإقتصاد والتصنيع والتسويق تتولى هذه المصلحة شؤون التصنيع والتسويق للحوم وللمنتجات الحوانية ومشتقاتها وشروطها والمساعدة على تنميتها وتطويرها وتشجيعها. وتتألف من : دائرة الإقتصاد الحيواني – دائرة التصنيع والتسويق الحيواني.

- مصلحة مراقبة التصدير والإستيراد والحجر الصحي تتولى مراقبة التصدير والإستيراد والحجر الصحي البيطري وتطبيق الأنظمة النافذة والشروط الصحية والفنية على تصدير وإستيراد اللحوم والمنتجات الحيوانية ومشتقاتها وتشرف على العمل في جميع المراكز الحدودية بالتنسيق مع المصالح الإقليمية. وتتألف من : دائرة التصدير والإستيراد– دائرة الحجر الصحي البيطري.

- مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية: التي تضم كل من :

- الدائرة الإدارية تتولى جميع المهام والأعمال القلمية والبريد والتحرير وشؤون الموظفين العائدة لمديرية التنمية الريفية والثراوت الطبيعية والتنسيق بين مصلحة الديوان وتأمين مهامها .

- مصلحة الأحراج والثروة الطبيعية تتولى شؤون إنشاء الحدائق العامة والتشجير وتزين حدائق الأبنية وأعمال التخريج في جميع أراضي الدولة والأراضي المشاعية والخاصة وتقديم المساعدات لتنفيذ أعمال التحريج وصيانة التربة وتطبيق قوانين الصيد المائي والبري والقيام بالأبحاث المتعلقة بالأسماك وتنفيذ الأنظمة. وتتألف من : دائرة التخريج والإستثمار – دائرة المراعي والحدائق العامة – دائرة الصيد البري والبحري.

- مصلحة الهندسة الريفية تتولى شؤون المشاريع الريفية والري والمكننة الزراعية وصيانة السيارات والأليات والألات الزراعية. وتتألف من : دائرة المشاريع الريفية – دائرة التجهيز والمكننة الزراعية.

- مصلحة الصناعات الزراعية تتولى شؤون الصناعات الغذائية والنباتية والحيوانية وتنميتها ومراقبة تصنيعها وتوضيبها والإهتمام بشؤون الغذاء والتغذية واقتراح سبل زيادة إنتاج المواد الغذائية وتخفيف كلفة الإنتاج والتصنيع. تتألف هذه المصلحة من: دائرة التنمية ومراقبة الصناعات الغذائية –دائرة الغذاء والتغذئية.

ثانياً : المصالح الاقليمية : تتمثل وزراة الزراعة في كل محافظة باستثناء محافظة بيروت بمصلحة إقليمية تتولى تنفيذ المهام المناطة بها .وتتألف كل مصلحة إقليمية من الوحدات التالية :

- القسم الاداري
- دائرة الدراسات والتنسيق
- دائرة الثروة الزراعية
- دائرة الثروة الحيوانية
- دائرة التنمية الريفية والثروات الطبيعية
- مراكز زراعية في كل قضاء[6]

إضافة الى ما سبق ذكره من دوائر ومصالح تابعة لوزارة الزراعة لايمكن اغفال ذكر كل من:

- المديرية العامة للتعاونيات التي احدثت عام 1973 في وزارة الإسكان والتعاونيات ولكن في عام 2000 أدمجت هذه المديرية بوزارة الزراعة بموجب القانون رقم 247\2000 (قانون الغاء ودمج وانشاء وزارات ومجالس)حيث نصت المادة 5 منه على إلغاء وزارة الإسكان والتعاونيات وتلحق المديرية العامة للتعاونيات التابعة للوزارة الملغاة بجميع اجهزتها وملاكاتها بوزراة الزراعة وينقل الموظفون وسائر العاملين فيها الى وزارة الزراعة دونما حاجة لأي نص آخر ودون اي تعديل في أوضاعهم الوظيفية لجهة الرتبة والراتب وحقهم في التدرج . تتألف هذه المديرية من إدارة مركزية و 5 دوائر اقليمية وتتولى شؤون الحركة التعاونية في البلاد ، ولا سيما فيما يتعلق بنشر الحركة التعاونية وتطويرها وإرشاد الجمعيات التعاونية وإتحاداتها، ومراقبة أعمالها، ومعالجة قضاياها المتعلقة بالتأسيس والتسجيل والحل والتصفية، والسهر على تطبيق احكام القوانين والأنظمة التي ترعاها. وايضا تقوم المديرية العامة للتعاونيات بمجموعة من المهام وهي:

6 المرسوم الاشتراعي رقم 5246 تاريخ 1994\6\20 المتعلق بتنظيم وزارة الزراعة .

- الإشراف والرقابة على التعاونيات
- إعداد وتدريب المتعاونين

تقديم المساعدات المادية للتعاونيات ولإتحاداتها وذلك عبر مواردها البشرية وعبر تجهيزاتها ومواردها المالية[7].

- المشروع الأخضر هو ادارة عامة ذات صلاحيات إدارية ومالية خاصة ، تخضع لسلطة وزارة الزراعة اللبنانية . يتولى المشروع الأخضر منذ نشأته عام 1963 أعمال التحريج وشق الطرقات الحرجية، وإستصلاح الاراضي الزراعية، مساعدة المزارعين لإستكمال الأعمال اللازمة لأراضيهم بغية إستثمارها والاستفادة منها، إضافة الى إعمال شق وتكبير الطرقات الزراعية، إنشاء البحيرات الجبلية والخزانات و جدران الدعم والأسجية التي تحمي البساتين، وإرشاد المزارعين لإستخدام الري الحديث للمزروعات . ويتألف المشروع الأخضر من : اللجنة الإدارية – مصلحة الديوان – المصلحة الفنية – مصلحة المحاسبة[8].
- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية هي منظمة حكومية تحت إشراف وزارة الزراعة . تقوم بإجراء البحوث العلمية والتطبيقية الأساسية للتطوير والنهوض بالقطاع الزراعي، إضافة الى نقل نتائج البحوث العلمية مباشرة الى المجتمع الزراعي حول الحبوب، البقوليات، المحاصيل الجذرية،المراعي، الطب البيطري، تغذية النباتات ومعالجة وإدارة الآفات، اضافة الى التواصل المستمر مع المزارع عبر المؤسسات العامة والخاصة والقطاع الخاص. وتضم مصلحة الأبحاث العالمية 120 مختبراً في جميع الأراضي اللبنانية [9].

7 http://www.agriculture.gov.lb/

8 http://www.greenplan.gov.lb/

9 http://www.lari.gov.lb/

الجمهوريّة اللبنانيّة
وزارة الزراعة

هيكليّة وزارة الزراعة

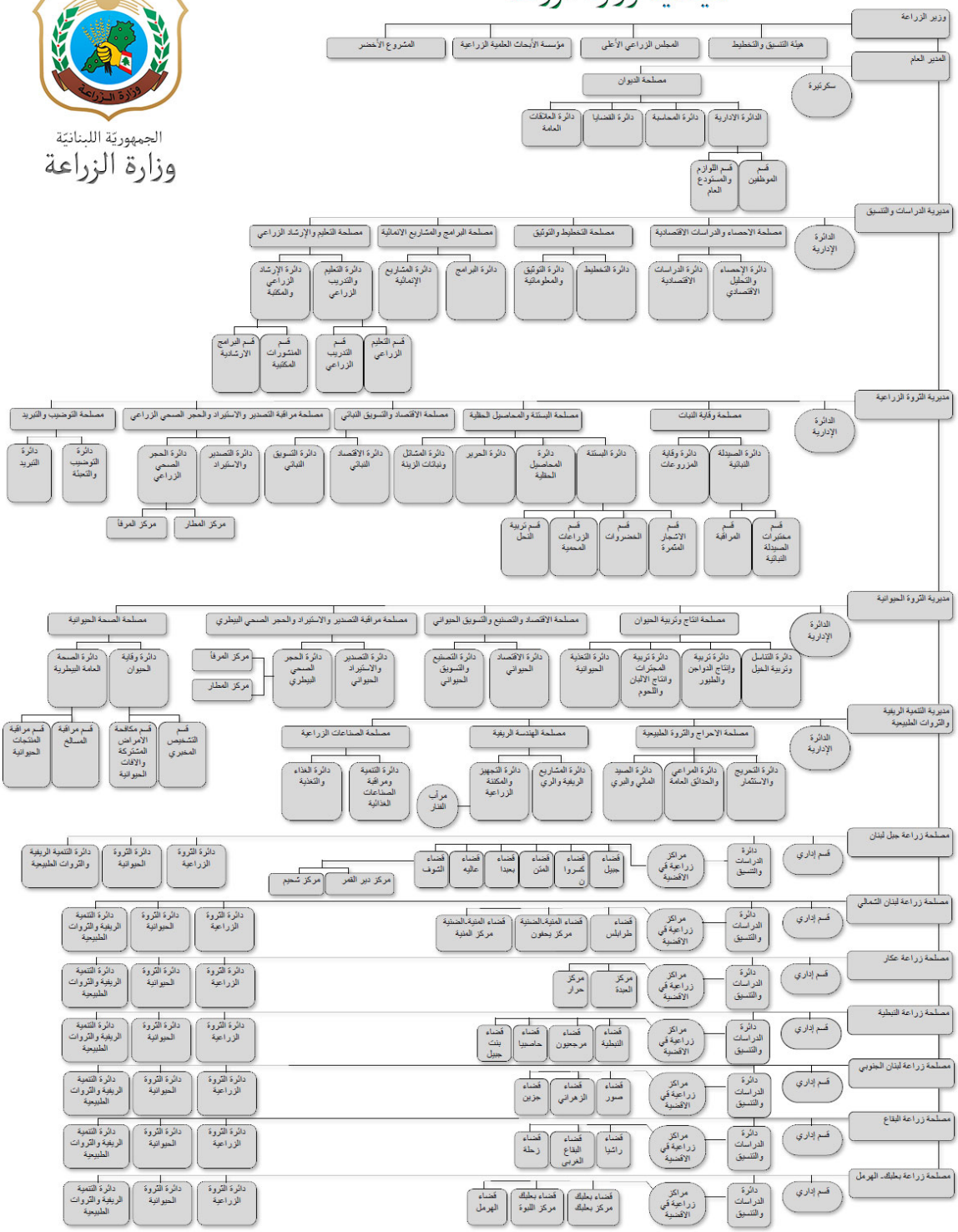

مصدر الهيكلية الادارية والتنظيمية وزارة الزراعة اللبنانية

الفقرة الثالثة : إستراتيجية وزارة الزراعة اللبنانية 2020-2025

يعتبر القطاع الزراعي في لبنان قطاعاً استراتيجياً، وان لم يكن من أكبر القطاعات مساهمة في الإنتاج الوطني، فهو يشكل جزء صغيراً ولكن مستقراً من الإقتصاد اللبناني، حيث قدرت في العام 2018و2016 مساهمتة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% في حين لم يتعد الإنفاق الحكومي على الزراعة 1% . كما تشكل التجارة في القطاع الزراعي والغذائي جزءاً مهما من التجارة اللبنانية وتشكل الزراعة لاسيما الفواكة والخضار والتبغ الخام والتوابل والأغنام الحية وإدارة الأعمال الزراعية،لاسيما الأغذية المصنعة، مصدراً مهما للصادرات والتي تبلغ اكثر من 20% من اجمالي الصادرات او معدل 0.7مليار دولار بين العامين 2014 و2018 وتمثل في الوقت نفسة الواردات الزراعية والغذائية حصة مهمة من اجمالي الواردات التي تشكل 18% من المجموع الاجمالي او بمعدل 2.9 مليار دولار بين العامين 2014و 2018 ويلبي الإنتاج الزراعي والغذائي المحلي 20% فقط من الطلب المحلي، ويعتمد لبنان نتيجة لذلك على الإستيراد في معظم حاجاتة من المواد الغذائية، لاسيما الحبوب والسكر.

يلعب القطاع الزراعي ، بأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ، دورا بارزا في إدارة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة . ولكن هذا القطاع يواجة حالياً تحديات وضغوطات غير مسبوقة ، ويعود ذلك للازمة المالية والاقتصادية التي تلت بداية الاحتجاجات الشعبية في منتصف تشرين الاول 2019 ، بالإضافة الى مفاعيل تفشي فيروس كورونا في منتصف شهر اذار 2020 . وفي هذا الاطار تتطلب المخاطر والصعوبات التي يواجهها لبنان بذل الجهود من كافة القطاعات المنتجة، كما يعول على القطاع الزراعي والغذائي بالتحديد ان يؤدي دوراً رئيسيا في امتصاص الصدمات الإقتصادية المتأتية عن الأزمات المتلاحقة والمساهمة في تعافي الإقتصاد اللبناني، ما يساهم في وضع الإقتصاد على مسار النمو المستدام.

استنادا الى ما سبق وتأكيدا على اهمية هذا القطاع وما يعانية من ازمات تم اعداد استراتيجية وزارة الزراعة للاعوام 2020 -2025 حيث .تتمحور هذه الاستراتيجية حول خمس ركائز، تضمنت للمرة الأولى مسألة الأمن الغذائي. أما الركائز الأخرى فتقوم على إجراء تحسينات تقنية لزيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي والصناعات الزراعية، ورفع مستوى تنافسية سلاسل القيمة في مجال الأغذية الزراعية، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز الإمكانات المؤسسية.

إذ تقدم الإستراتيجية الزراعية اطار سياسي متسق واولويات إستثمارية للقطاع الزراعي والغذائي ويساهم ذلك في :

- تعبئة الموارد الوطنية والخارجية المطلوبة للإستثمارات العامة ذات الاولوية.
- تشجيع وتحفيز الإستثمارات الخاصة في القطاع.
- دعم التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة.
- توحيد وتعزيز اطار السياسات.

ويترجم ذلك في خطة الإستجابة[10]التي اقرتها الحكومة في ايار 2020. وينظر الى القطاع الزراعي والغذائي في هذين المستندين كأحد ركائز الإنقاذ والتعافي والتنمية لاقتصاد لبنان.

الهدف العام للإستراتيجية الزراعية:

ستساهم الإستراتيجية الزراعية في رفع مستوى معيشة اللبنانيين على المديين القصير والطويل لانها ستحول النظم الزراعية والغذائية اللبنانية الى نظم اكثر صمودا وشمولية وتنافسية واستدامة. اذ تعكس بنية الإستراتيجية ومحتواها الأولويات الوطنية ويحددان مجموعة من التدخلات العملية التي تستند الى التحليل وتستجيب لتطلعات واولويات اصحاب المصلحة.

الإستفادة المثلى من التمويل العام وتحفيز التمويل الخاص:

يمثل شركاء الإستراتيجية المتنوعين واتساع نطاق التدخلات فرصة لتوسيع المشاركة في عملية اتخاذ القرارات .بالإضافة الى ذلك، بالرغم من ان هذه الإستراتيجية تهدف بشكل رئيسي الى تعبئة الموارد للإستثمار العام، فهي تتضمن ايضا اجراءات سياسية وتنظيمية ومؤسساتية لتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي والغذائي، مع توجية الموارد العامة نحو تأمين ظروف ملائمة للاستثمار.

الرصد والحوار مع اصحاب المصلحة في اطار متابعة الاستراتيجية:

ستسمح آلية الرصد والتواصل للإستراتيجية الزراعية بتحديد التقدم في تحقيق الغايات، كما ستسهل قيام حوار مبني على الأدلة بين اصحاب المصلحة بهدف تأمين التوجية الإستراتيجي ذات الصلة

10.لاهاش،يمكن مراجعة الاستراتيجية الوطنية للزراعة اللبنانية 2020-2025
http://www.agriculture.gov.lb/Ministry/Ministry-Strategy/strategy-

وبشكل مستمر. ستؤدي وزارة الزراعة دورا اساسيا في ذلك ، كما تتطلع الى تضافر جهود جميع المعنيين لضمان حوكمة فعالة للإستراتيجية الزراعية.

المبادئ والعناصر الأساسية :

الرؤية الإستراتيجية الزراعية واهدافها:

ان رؤية الإستراتيجية الزراعية البعيدة المدى هي جعل نظم الزراعة والأغذية مساهم رئيسي في تحقيق الامن الغذائي ومحرك رئيسي لتعزيز قدرة الإقتصاد اللبناني على الصمود وتحولة الى إقتصاد منتج.

ان الهدف العام للإستراتيجية الزراعية هو المساهمة في رفع مستوى المعيشة للشعب اللبناني بمن فيهم المزراعين وجميع المعنيين في نظم الزراعة والاغذية، وسيتم تحقيق ذلك من خلال السعي لتحقيق الهدف النهائي وهو : (تحويل نظم الزراعة والاغذية الى نظم اكثر صمودا وشمولية وتنافسية واستدامة).

وستسعى الإستراتيجية من اجل تحقيق هذا الهدف الى العمل على جهة الإنتاج (المزارعين وادارة الاعمل الزراعية الاخرى التي تشكل القطاع الزراعي والغذائي) و جهة الاستهلاك (الامن الغذائي والتغذوي للاسر المعيشية) .

محاور الاستراتيجية الزراعية :

من اجل تحقيق الهدف العام للإستراتيجية الوطنية الزراعية المتمثل بتحويل نظم الزراعة والاغذية وجعلها اكثر صمودا وشمولية وتنافسية واستدامة ، ذلك من خلال خمسة مجالات رئيسية مقسمة الى برامج بغية تسهيل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والمناصرة. ويتضمن كل محور هذفة الخاص، والمدة الزمنية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للزراعة 2025-2020.

وهذه المحاور :

المحو الاول : انعاش وتحسين سبل عيش المزارعين والمنتجين وزيادة القدرة الانتاجية.

الهدف : بحلول عام 2025 يتم تأمين واستدامة سبل العيش والقدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي والغذائي وللجهات المعنية في سلاسل الإنتاج (بما في ذلك المزارعين، مربي الماشي ، الصيادين، المنتجين الصغار والمتوسطي الحجم ...)

ان التدخلات في اطار هذا لمحور هي ضرورية من اجل :

- ضمان المساواة من خلال مساعدة الفئات الاكثر عرضة للتغلب على المصاعب التي تسببها الازمات الاقتصادية \المالية وازمة كوفيد 19.

- تعزيز النمو من خلال دعم المزارعين والمعنيين الاخرين في ادارة الاعمال الزراعية والعمل على استعادة القدرات الانتاجية لهذه الفئات لكي يتمكنوا من الاستفادة من التدخلات والمساهمة في تنفيذها بهدف دعم تحول الزراعة والغذاء . اضافة الى الإهتمام ومراعاة اولويات النساء وتسهيل وصول المزارعين ومن بينهم النساء الى المدخلات الإنتاجية، لاسيما النساء الواتي يرأسن اسرهن، والسعي الى تعزيز العيش والأمن الغذائي. اضافة الى ان هذا المحور سيغطي الحاجات الطارئة للإنعاش السريع للقطاع لدعم القدرة الإنتاجية والغذائية من خلال تعزيز وصول المزارعين وغيرهم من الشركات الزراعية الى تسهيلات تمويلية طارئة ووصول المزارعين الى المدخلات المستوردة.

اولويات اصحاب المصلحة للمحور الاول: دعم الوصول الى الأدوات المالية للفئات الاكثر عرضة وتسهيل الوصول الى المدخلات مثل البذور والشتول والاسمدة، والمعدات الزراعية للمحاصيل والماشية ومصايد الاسماك كإجراء لضمان التعافي من الازمات، والحفاظ على مستوى الانتاج ومواجهة العجز المتزايد في القدرة الشرائية للمواد الغذائية.

تتمحور المدخلات حول ثلاث برامج:

البرنامج الاول : ضمان وتسهيل حصول المزارعين والمنتجين على المدخلات والادوات للحفاظ على القدرة الإنتاجية الزراعية. تشمل المدخلات ذات الأولوية :المساعدة العينية والنقدية بما في ذلك الإعانات ونظم استخدام القسائم والمنح النقدية إضافة الى حصول المزارعين والمنتجين على البذور عالية الجودة والشتول والأسمدة والأعلاف والأبقار الحلوب والأدوات الصغيرة والتجهيزات وتجهيزات الري والحاجات الخاصة بالبيوت المحمية (بلاستيك ....).

البرنامج الثاني: ضمان وتسهيل حصول المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي على قروض زراعية مدعومة. من خلال تطوير نظام قروض مدعوم للمزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع امكانية تطوير آلية مؤسساتية ومالية(منصة) من اجل التوفيق بين الطلب(المعنيين في سلاسل الأنتاج) والعرض (المؤسسات المالية) لمنتجات مالية (خدمات وتسهيلات) خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي والغذائي، بالإضافة الى انشاء صندوق للقطاع الزراعي.

البرنامج الثالث: تقليل مخاطر تفاقم مستويات إنعدام الأمن الغذائي والتغذوي (بما في ذلك دعم استيراد المواد الغذائية). تشمل التدخلات ذات الأولوية التالية: تطوير منصة لجذب التمويل بالتعاون مع الجمعيات والاطراف الممولة والجهات المانحة ، وتحديد نظام لدعم الإستيراد للمواد الغذائية على ان يترافق ذلك مع تعزيز انماط استهلاك الاغذية الصحية والتغذوية.

المحور الثاني :

الهدف: بحلول عام 2025، تتحول الزراعة في لبنان الى قطاع اكثر انتاجية وربحية وتساهم بتخفيض فاتورة استيراد الاغذية.

إن زيادة انتاجية القطاع الزراعي اللبناني تشمل ابعادا عديدة مثل القدرة على الصمود والكفاءة والربحية. ويتضمن هذا المحور تدخلات محددة تهدف الى زيادة القاعدة الإنتاجية لمنتجات الزراعة وزيادة إمكانية الوصول الى الأراضي وتوفيرها قدر الإمكان (من خلال الإستصلاح الزراعي). الهدف النهائي هو تحويل القطاع الزراعي اللبناني من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وجودتة واستبدال إستيراد بعض المنتجات المحددة . إضافة الى إدخال مقاربة النوع الإجتماعي من خلال التركيز على اشراك المرأة في الإنتاج الزراعي والتصنيع والتسويق وهو امر ضروري وبحاجة الى زيادة قيمتة.

أولويات أصحاب المصلحة للمحور الثاني : طرح إحتياجات محددة من قبل منظمات المزارعين لدعم إستصلاح الأراض ونظم الري لزيادة الإنتاج ، تحديد المناطق الزراعية و تطبيق الإجراءات الحمائية للحد من تشتت الأراضي وتجنب المزيد من التمدد العمراني، حماية الأسواق المحلية. ودعم التعاونيات إضافة الى دعم الإبتكارات في مجال الزراعة (التكنولوجيا الزراعية , والتقنيات الرقمية ...) ودعم امكانية تتبع المنتجات باستخدام التقنيات الرقمية ومراجعة الإتفاقيات التجارية في هذا المحور.

تشمل التدخلات في اطار هذا المحور اربعة برامج:

البرنامج الاول : تطوير الإنتاج الزراعي من خلال زيادة المساحات المزروعة وزيادة حجم الثروة الحيوانية والإستزراع السمكي وتحسين الإنتاجية . تشمل التدخلات ذات الأولوية التالية: زيادة المساحات المزروعة، على ان يترافق ذلك مع تحديث استخدام الاراضي /الغطاء النباتي وتحليل تشتت الأراضي، وزيادة إنتاج البذور والشتول توثيق البذور، مسح ومراقبة آفات الحجر الصحي والآفات العابرة للحدود ووضع نظام الإنذار المبكر لأفات المحاصيل، تمنية ودعم زراعة الأعلاف، الحفاظ على صحة الحيوان وتحسين المستوى الجيني للحيوانات وتحسين التغذية الحيوانية ، زيادة

الإنتاج الحيواني، تطوير قطاع إنتاج الحليب ومشتقاتة وإنتاج اللحوم ومنتجات المجترات الصغيرة. سيعمل البرنامج بشكل وثيق مع المحور الرابع بشأن الإستخدام المستدام لمصادر مياه الري. وسوف تشمل مجالات تدخل إضافية ومراجعة الإتفاقيات التجارية لتحفيز الإنتاج المحلي وتحسين الوصول الى راس المال.

البرنامج الثاني: دعم اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة والإدارة الجيدة لمزارع الإنتاج الحيواني.تشمل التدخلات ذات الأولوية التالية: دعم وتدريب المزارعين على استخدام المكافحة البيلوجية للآفات (BPC) والمكافحة المتكاملة بهدف الحد من استخدام الكيماويات والمبيدات والتخفيض من التلوث وتحسين الممارسات المتعلقة بالأدارة الجيدة للمزرعة، بما فيها تنفيذ برامج تحصين وطنية وتحسين تغذية الحيوان وصحتة والخدمات البيطرية.

البرنامج الثالث: تشجيع ودعم الإبتكار وإستخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا. تشمل التدخلات ذات الأولوية الترويج للزراعة الرقمية والأنظمة الزراعية المبتكرة ، والزراعة الدقيقة والزراعة الذكية مناخيا وتقنيات الري الحديثة وتربية الأحياء المائية. وتشمل ايضا إنشاء منصات لتبادل المعرفة بين المزارعين /المنتجين ومراكز البحوث وتحسين الإرشاد /والمساعدة التقنية، ربط البحث والتطوير بإحتياجات إنتاج الزراعة والأغذية، بالإضافة الى تسهيل الحصول على القروض للاستثمار في التكنولوجيا المبتكرة والحديثة .

البرنامج الرابع: تحسين جودة وسلامة المنتجات الزراعية والغذائية. تشمل التدخلات ذات الأولوية : تعزيز جودة الأغذية و نظم ضمان السلامة من خلال تحسين أدوات التتبع وقدرات المختبرات ،والرقابة على الانتاج المحلي وعلى الواردات والصادرات من اصل نباتي وحيواني وفقا للمعايير الدولية للصحة الحيوانية والصحة النباتية، بلإضافة الى إنشاء نظام لتحديد المنشأ المحلي للمنتجات اللبنانية واعتماد علامات تجارية مميزة وإصدار شهادات الجودة.

المحور الثالث :

الهدف: بحلول 2025 تزداد قيمة المنتجات الزراعية والغذائية في الأسواق المحلية ونسبة العائدات من الصادرات الزراعية والغذائية.

يسعى هذا المحور الى تعزيز مشاركة المزارعين اللبنانيين بما في ذلك صغار المزارعين في سلاسل الإنتاج الزراعية والغذائية والحد من التباين في المعلومات على المستوى سلاسل الإنتاج وإزالة العقبات التي تعيق العمل بشكل فعال على مستوى كل من عمليات ما بعد الحصاد والخدمات

اللوجستية والتصنيع . في حين يركز هذا المحور بشكل خاص على تطوير عدد من سلاسل الانتاج في الأغذية والزراعة بشكل مستدام. فإن مقاربة هذه الاستراتيجية المتعلقة بتطوير سلاسل الانتاج تتقاطع على مستوى جميع المحاور . تركز التدخلات في اطار هذا المحور على امكانية اشراك النساء والشباب في الصناعات الزراعية والغذائية نظرا للإمكانيات العالية في مجال التوظيف الذاتي.وتحقيقا لهذه الغاية يبرز الدور الأساسي للتكنولوجيا الرقمية. وان الهدف النهائي هو تحويل ادارة الأعمال الزراعية والغذائية اللبنانية، وتحديد قنوات تصدير جديدة، وتسهيل تصدير المنتجات ذات القيمة العالية، وتنظيم التعاونيات عبر نشاطات ريادة الاعمال.

اولويات اصحاب المصلحة للمحور الثالث: هذه الأولويات تستند الى الحاجة الى تطوير البنى التحتية التسويقية وإيجاد بنى إضافية لحماية الصناعة المحلية ولفتح اسواق تصدير جديدة من خلال تعزيز التنسيق مع المصدرين والتعاونيات ومجموعات المزارعين ، وتعزيز إنتاج الزراعة العضوية .

(كوسيلة للحد من استخدام المواد الكيميائية) إضافة الى تربية الاسماك وتحسين سلسلة إنتاج قطاع الأسماك والاسطول اللبناني لصيادي الأسماك وجمع البيانات والتصنيع وغيرها. كما تسليط الضوء على تعزيز إمكانية التتبع في سلاسل الانتاج والركيز على سلاسل إنتاج واعدة مع تحديث اسواق الجملة وإستخدام التقنيات الشفافة لتعقب المعاملات، وإقامة أسواق للمزارعين، وتمت الإشارة الى الحاجة لدعم التعاونيات من قبل المنتجين وممثليهم وايضا الجهات الأكاديمية والبحثية.

تشمل التدخلات في اطار هذا المحور الربامج الخمسة التالية:

البرنامج الاول: تطوير البنى التحتية لسلاسل الإنتاج لمعاملات ما بعد الحصاد ولأسواق الجملة والأسواق المحلية. تشمل تدخلات ذات الأولوية التالية : تنظيم أسواق الجملة وتحسين الشفافية في المعاملات، وإنشاء أسواق مزارعين دائمة وموسمية للبيع المباشر، والإستثمار في البنى التحتية ونظم المعلومات لمعاملات ما بعد الحصاد للحد من الفقد والهدر في الغذاء. وإنشاء الحاضنات وتشجيع التسويق من خلال مركز الخدمات الزراعية. وسوف يعمل هذا البرنامج بشكل وثيق مع البرمنامج الخامس في هذا المحور بهدف الحد من تشتت الأسواق وزيادة مشاركة المزارعين في سلاسل الإنتاج الزراعية والغذائية وذلك من خلال تنظيم أفضل للمنتجين ومنصات اصحاب المصلحة والإتفاقيات الخاصة بسلاسل الإنتاج والزراعة التعاقدية.

البرنامج الثاني : تشجيع الإستثمارات الخاصة على مستوى سلاسل الإنتاج الزراعية والغذائية. تشمل التدخلات ذات الأولوية تدابير تهدف الى زيادة قيمة القروض للأعمال الزراعية وبالتالي تحفيز

الإستثمارات الزراعية الأجنبية والمحلية. كما يتطلب بموازاة ذلك العمل على إزالة العوائق اما تطوير المنتجات المالية (الخدمات والتسهيلات) والوصول اليها لتسهيل التوازن والتكامل بين العرض والطلب على الخدمات المالية ، بما فيها تقديم حوافز لتطوير منتجات مبتكرة تتناسب مع سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي. يشمل ذلك ايضا دعم الإستثمار في سلاسل انتاج زراعية واعدة وتأمين الإطار القانوني المناسب والبنية التحتية الملائمة له. على سبيل المثال النباتات الطبية (منها القنب الهندي) وتربية الأحياء المائية والزراعات المحمية.

البرنامج الثالث: توفير الظروف المؤاتية لتعزيز الصناعات الزراعية والغذائية والتحفيز على إستخدام المواد الأولية المحلية فيها. يمكن ان تشمل التدخلات المحددة تطوير زيت الزيتون ومنتجات الألبان والأجبان والمنتجات الغذائية التقليدية والحرفية والنبيذ اللبنانية والأغذية المصنعة الجاهزة للأكل والترويج لحماية البحر المتوسط وللأنماط الغذائية السليمة. كما تشمل وضع آليات لتنظيم العلاقة بين الزراعة والصناعة بما فيها العمل التعاوني.

البرنامج الرابع: دعم زيادة الصادرات الزراعي والولوج الى اسواق جديدة. تشمل التدخلات ذات الأولوية التالية : تطوير البنى التحتية التصديرية وتحديد آليات التصدير للوصول الى اسواق جديدة لتصدير المنتجات اللبنانية من خلال الإلتزام بالمعايير الغذائية الدولية. كما تسهيل الوصول الى معلومات السوق ومراحل سلاسل الإنتاج الزراعية والغذائية (عبر دراسات السوق والمعلومات ومتطلبات العملاء وتحديد نوافذ فرص التصدير...) سيقلل هذا البرنامج من التباينات في المعلومات في سلاسل الإنتاج الزراعية والغذائية في ظل توفر معلومات افضل عن السوق مما يسهل الوصول الى اسواق جديدة ونوافذ الفرص لسلاسل الإنتاج المختارة والمحاصيل ذات القيمة المضافة. (مثال الكرز والعنب والتفاح والافوكادو والحمضيات والمنتجات المتخصصة ذات القيمة المضافة والمنتجات التقليدية كالزعتر وغيرها من النباتات العطرية والعسل وغيرها من المنتجات ...)

البرنامج الخامس: تحفيز وتنظيم العمل التعاوني وتجمعات المزارعين على مستوى سلاسل الانتاج (يستهدف صغار المنتجين). من خلال العمل التعاوني وتجمعات المزارعين سيزيد هذا البرنامج من مشاركة الزارعين في سلاسل الإنتاج الزراعية الغذائية، ما سيعود بالفائدة على زيادة القدرات التفاوضية للجهات المعنية في سلاسل الإنتاج، بمن فيهم المؤثرين على السياسات وإضافة المزيد من القيمة على سلسلة الانتاج. كما سيترتب منافع نتيجة إزالة معوقات المشاركة وتكامل افقي وعامودي أفضل خاصة للمنتجين. سيعمل هذا البرنامج بشكل وثيق مع المحور الخامس لضمان تحسين الإطار القانوني الملائم (تبسيط الإجراءات، مراجعة التدابير القانونية والادارية والمالية لإدارة الأعمال

ضمن العمل القانوني)، وتحفيز الزراعة التعاقدية، وتحسين الوصول الى المعلومات وتطوير آليات لتسهيل الحصول على المدخلات الزراعية من قبل جمعيات/تعاونيات الزارعين والنقابات الزراعية.

المحور الرابع: تحسين التكيف مع التغير المناخي والإدارة المستدامة لنظم الزراعة والغذاء والموارد الطبيعية :

الهدف : بحلول 2025 من حيث الوصف وتقييم هذه المرحلة. يتعزز التكيف مع التغير المناخي وتتحسن الادارة المستدامة للموارد الطبيعية ويزداد استخدام الممارسات والتقنيات المنخفضة الكربون يؤدي ضعف الكفاءة الفنية للمزارع وإدارة الاعمال الزراعية اللبنانية الى إستخدام ممارسات غير مستدامة وضعف القدرة على مواجهة الصدمات والضغوطات البيئية. وتطلب ذلك تدخلات على مستوى نظم الأغذية والزراعة (يتم العمل عليها ضمن المحورين الثاني والثالث من الإستراتيجية الوطنية للزراعة) تهدف الى دعم الممارسات المسؤولة في الإنتاج والإستهلاك وتعزيز إنتاج وحماية خدمات النظام اليكولوجي. الأمر الذي يتطلب اتخاذ التدابير للحد من تدهور الأراضي والتربة والمياه والموارد الطبيعية الاخرى بالإضافة الى الحد من التلوث واعتماد تقنيات اكثر فعالية في إستهلاك الطاقة وبالتالي زيادة التكيف والتخفيف من التغير المناخي ، بما فيها إحتجاز الكربون في الغابات والأحراج .وأن الفرص الإضافية التي يمكن ان تنتج عن تنفيذ هذا المحور تتعلق بالترابط بين الزراعة المستدامة والمحافظة على خدمات الانظمة البيئيةاوالسياحية البيئية (السياحة الريفية المسؤولة)، الناشئة في لبنان، التي هي ثمرة الإرث الثقافي ومهارة الطهي العالي القيمة والوعي المتزايد للغذاء الصحي ومنتجات الزراعة العضوية.

أولويات اصحاب المصلحة للمحور الرابع: تمحورت الأولويات حول الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية خدمات النظام الإيكوليوجي، بما في ذلك الإدراة المستدامة للموارد البحرية واحترام الإتفاقيات الدولية بشأن المناخ والبيئة (اتفاقيات ريو) اما من جانب الإنتاج الزراعي فقد تم اعتبار زيادة فعالية إستخدام الموارد المائية كأولوية، بالإضافة الى تخفيض إستخدام المواد الكيميائية.

تشمل التدخلال في اطار هذا المحور اربعة برامج:

البرنامج الاول: زيادة انشطة التكيف مع التغير المناخي وتشجيع الإستثمارات الخاصة ذات الصلة على مستوى سلاسل الإنتاج الزراعية والغذائية.تتطلب الأنشطة المقترحة اعتماد حلول تقنية مبتكرة وتحسين الوصول الى التمويل المتعلق بالمناخ والتأمين وتحسين الارشاد /والمساعدة التقنية من اجل تعزيز تقنيات الزراعة الذكية مناخياً مثل الزراعة الحافظة والتحريج وإعادة التحريج (إستكمال تنفيذ

برنامج 40 مليون شجرة) وتتضمن ايضا تنظيم وتنفيذ إدارة الغابات وإدارة الآفات والممتلكات المشتركة للغابات وتطوير انظمة الوقاية من الحرائق والانذار المبكر.

البرنامج الثاني: تعزيز إستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام (التربة، المراعي، الغابات، ومصائد الاسماك) ما يقلص من تدهور الموارد البيئية والطبيعية، بفضل زراعة اكثر إستدامة، وبفضل تصنيع الأغذية، والممارسات اللوجستية (مثال الزراعة الذكية، والزراعة العضوية)، وبفضل مشغلين أكثر مهارة ووعيا. وستعزز التدخلات إدارة مستدامة للغابات، ما يتيح تثمين المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية على سبيل المثال النباتات العطرية والطبية ، والإدارة المستدامة للمراعي وحماية الغابات من الآفات والحرائق، وتنمية الصيد البحري وتشجيع الفرص ذات الصلة للسياحة الزراعية او البيئية.

البرنامج الثالث: تعزيز كفاءة ودعم إستخدام الطاقة المتجددة في القطاع الزراعي. ما يتضمن إدارة حصاد المياه وتخزين مياه الري، وتعزيز كفاءة التوزيع والحوكمة، وإنشاء برك جبلية والخزانات لتحسين كفاءة المياه وتعزيز إعتماد تقنيات الري الحديثة.

البرنامج الرابع: تشجيع ودعم استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الزراعي. ويتضمن التدخل ذو الأولوية تعزيز التقنيات المنخفضة الإنبعاثات الكربونية، وتخفيض التلوث الزراعي، ما يشجع على إعادة إستخدام المخلفات الزراعية، وإنتاج السماد من مزارع الحيوانات والمنتجات الزراعية، بما في ذلك عن طريق وضع الإطار التنظيمي المناسب، وتوعية فعالة وحملات توعوية بشأن إستهلاك الأغذية بشكل مسؤول.

المحور الخامس: تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسساتي

الهدف : بحلول 2025 تصبح وزارة الزراعة اللبنانية والمؤسسات التابعة لها اكثر قدرة وفعالية لمواكبة تطور القطاع الزراعي والغذائي وتحولة.

تحتاج التدخلات المذكورة ضمن محاور الإسترتيجية الزراعية الى بيئة مؤسساتية تمكينية مؤاتيه، والى الاطر القانونية المطلوبة لتحقيق اهداف جميع التدخلات. ويشكل هذا المحور ضمانة لإشراك الأشخاص الأكثر ضعفا وهشاشة، ويتيح مشاركة واسعة لإستقطاب النساء والشباب الى القطاع الزراعي والغذائي. الأمر الذي يعزز النهج الشامل والمراع للعدالة والمساواة . كما يغتبر تطوير البينة المؤسسية الحالية امرا بالغ الأهمية بهدف تعزيز كفاءة التدخلات المحددة وضمان فعاليتها .

اولويات اصحاب المصلحة للمحور: ركزت المطالب الأساسية على دعم القدرة للحصول على القروض، وتحضير البيئة المواتية للإستثمارات، وتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحديث اولويات مجموعات المزارعين بالإعتبار، وفقا للمزايا النسبية الزراعية – الإيكولوجية للأراضي، وتحسين الإحصاءات الزراعية وجمع البيانات وتحليلها . بالإضافة الى ذلك إنشاء سجل المزراع.

يتضمن المحور خمسة برامج تهدف الى ما يلي:

البرنامج الاول: تعزيز فعالية خدمات وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها وتنمية قدرات الموظفين. وتتضمن التدخلات ذات الأولوية ما يلي : تنمية وتحديث قدرات الإرشاد والتوجية الخدماتي المركز لخدمة المزارعين مع التركيز على التجارب الحقلية والإرشاد الإلكتروني لضمان نشر المعرفة.

(الإستفادة المثلي من الموارد المتاحة لدى وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها)، والخدمات البيطرية كما تشمل تعزيز قدرات المشروع الأخضر والمديرية العامة للتعاونيات وتعزيز جودة التعليم والتدريب الزراعي التقني والمهني، وإدخال التعليم الرقمي، وبرامج تدريب متخصصة للموظفين وتحديث هيكلية وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها، بما يتلاءم واولويات الإستراتيجية الوطنية للزراعة، ومراجعة الاطر والإجراءات التنظيمية بناء على ذلك. ووضع اليات جديدة لبرامج الدعم والتحفيز التي تستهدف المزارعين والمنتجين.

الربنامج الثاني: تعزيز كفاءة وفعالية نظم المعلومات المعرفية والزراعية. وبناء القدرة على المستوى المؤسسي استنادا الى احتياجات المستخدمين والتخطيط التشاركي، وتعزيز فعالية نظم المعلومات المعرفية والزراعية من خلال تحسين البحث والتطوير وتحسين الارشاد /المساعدة في الزراعة. وتتضمن التدخلات ذات الأولوية إنشاء نظم المعلومات والإحصاءات الزراعية وتعزيز البحث، وإنشاء تنظيم سجل المزارع، وتعزيز اعتماد تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ضمن وزارة الزراعة، وتعزيز الجهوزية للتعامل مع الأزمات والكوارث، وتطوير البحوث والتشبيك مع خدمات الإرشاد والتطبيق الذكي LARI–LEB ومع الجامعات، وإنشاء محطات ومختبرات جديدة لمصلحة الابحاث العلمية الزراعية وتشبيكها بمراكز الإرشاد.

البرنامج الثالث: تعزيز الحوكمة القطاعية لتحقيق زيادة قصوى في التمويل الانمائي في القطاعين العام والخاص، وتشجيع الإستثمار الزراعي. (ويشمل ذلك الموازنة العامة للزراعة) وتتضمن التدخلات ذات الأولوية ما يلي : اعداد اطر للسياسيات ومساندة عملية اصلاح السياسات، ووضع

عمليات تنسيق اكثر فاعلية ومشتركة بين الوزارات والمؤسسات المعنية بالقطاع الزراعي والغذائي، وآليات التنسيق مع المانحين، ومن شأن تلك الآليات ان تعزز التنسيق والمواءمة فيما بين المانحين والتشجيع على الإستثمار في قطاع الزراعة والأغذية، وتعزيز الحوار بشأن السياسات فيما بين اصحاب المصلحة، وتحسين البيانات والإحصاءات، وتحفيز عمليات التعاون مع المؤسسات المالية بهدف ضمان توفير الخدمات المالية التي تستجيب لإحتياجات القطاع الزراعي والغذائي، كما وتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية بهدف ضمان توفير خدمات مالية تستجيب لإحتياجات القطاع الزراعي والغذائي، كما وتعزيز قدرة حصول المزارعين والمنتجين على هذه الخدمات المالية عبر آليات وسبل جديدة منها تطوير منصة لإستقطاب التمويل بالتعاون مع جمعيات وجهات ممولة ومانحين.(مباشرة بين الجهات الممولة والمزراعين والمنتجين ومنظماتهم ....).

البرنامج الرابع: وضع اطر قانونية وانظمة للتأمين الزراعي وللتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. ويلبي هذا البرنامج الحاجة لتحسين إدارة المخاطر بالنسبة الى اصحاب المصلحة كافة في القطاع الزراعي والغذائي. ويهدف الى :

- تحسين القدرة على إدارة المخاطر وتوفير نظام الضمان للمزارعين وتسهيل الحصول على التأمين مما ينعكس على تحسين الإستثمارات الخاصة في الزراعة وفي سلاسل الانتاج
- رفع الجدارة الإئتمانية للأعمال التجارية الزراعية بهدف زيادة الحصول على التمويل
- تسهيل التكيف مع تغير المناخ من خلال اعتماد حلول تقنية مبتكرة، وتحسين الحصول على التمويل المرتبط بتغير المناخ والتأمين، وتحسين الإرشاد\الخدمات الفنية وتعزيز نظم الإنذار المبكر.

البرنامج الخامس: تطوير نظام الحماية الاجتماعية للمزراعين والعمال الزراعيين والمنتجين وصيادي الأسماك الاكثر عرضة . من خلال تأمين تغطية من نظام الضمان الاجتماعي للجهات الفاعلة المعنية كافة ، بما في ذلك التأمين الطبي، بالإضافة الى ضمان تغطية البرنامج الوطني لدعم الاسر الأكثر فقراً للمزارعين المستوفين الشروط، وتعزيز مكافحة عمالة الأطفال في الزراعة.

اذ نجد ان هذه الاستراتيجية التي تعكس اولويات قطاع الزراعة والاغذية في لبنان، وهي قائمة على ادلة تستند الى سلسلة من المشاورات اجرتها وزارة الزراعة اللبنانية مع اصاحاب المصلحة بالتنسيق مع شركائها الدوليين والإقليميين والمحليين. كما ترتكز هذه الإستراتيجية على النتائج الخاصة للقطاع الزراعي وعلى تقرير الفاو الصادر في حزيران 2020 الخاص حول تقييم تأثير الأزمة المالية على

الزراعة في لبنان إضافة الى النقاشات مع ذوي الخبرة واعضاء اللجنة التوجيهية لوزارة الزراعة التي يرأسها وزير الزراعة، ومساهمات الفريق الاساسي المسؤول عن بلورة الإستراتيجية الزراعية 2025-2020 (NAS). وان هذه الإسترتيجية حية اي انه سيتم بأنتظام تحديثها اثناء التنفيذ بهدف تلبية الحاجات الناشئة والملحة في مواجهة الازمات والتطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها لبنان[11].

المبحث الثاني : مرحلة التدريب في وزارة الزراعة اللبنانية

في هذا المبحث سنتناول وصف مرحلة التدريب في وزراة الزراعة خلال فتره تدريب فعلية محددة ب250 ساعة وفقاً لتعميم رقم 2\ح تاريخ 9\5\2016 والذي يحدد فيه اصول إعداد تقرير التدريب و شرح موجز لمرحلة التدريب وإنجازات المتدرب . وبالتالي سيتضمن هذا المبحث وصف مرحلة التدريب والمقابلات التي اجريت خلالها في الفقرة الاولى،اما الفقرة الثانية ستتضمن العلاقة مع العاملين والمستندات التي تم الاطلاع عليها، واخيرا في الفقرة الثالثة سيتم تقييم مرحلة التدريب ومدى تعاون المشرف في هذه المرحلة .

الفقرة الأولى: وصف مرحلة التدريب والمقابلات التي اجريت خلالها

اجري التدريب في وزارة الزراعة اللبنانية في كل من دائرة مراقبة التصدير والإستيراد والحجر الصحي وفي مصلحة الإقتصاد والتسويق على مدار 250 ساعة عمل فعلية ، اما بالنسبة لدوام العمل فكان اربعة ايام بالإسبوع من الساعة الحادية عشر بمعدل 4 ساعات .

المسؤول في المؤسسة عن التدريب ودورة اثناء تنفيذ التدريب: كُلفت رئيسة دائرة الحجر الصحي السيدة هنادي جعفر و السيدة هلا عبد الله رئيسة مصلحة الإقتصاد والتسويق والتي كان لهم دور مهم واساسي خلال مرحلة التدريب من خلال :

- شرح وتفسير الأعمال التي تقوم بها الدائرة وطريقة القيام بها.
- التوجية والمتابعة المستمرة للأعمال التي كلفت القيام بها لضمان تنفيذها بالطريقة الصحيحة.
- إعطاء كافة المعلومات المتعلقة بالعمل.
- اعطاء العديد من المعلومات والمعارف المتعلقة بالإتفاقيات التجارية البينية.

11 استراتيجية وزارة الزراعة اللبنانية 2025-2020

- المساعدة في العديد من المهام التي اوكلت للمتدرب خلال مرحلة التدريب.
- اعطاء معلومات حول كيفية استخراج المعلومات والاحصاءات عبر النظم الالكترونية والمعلوماتية.

المقابلات التي اجريت اثناء فترة التدريب:

بهدف إنجاح فترة التدريب وتنفيذ المهام والأعمال بأكمل وجه والحصول على المعلومات لإعداد التقرير، اجريت العديد من المقابلات مع المسؤولين في دائرة الحجر الصحي ومصلحة التسويق والاقتصاد في الوزارة، حيث استطعت الحصول على العديد من المعلومات المتعلقة بالاتفاقيات والإطلاع عن قرب على ما يعانية المنتج اللبناني من مشكلات ومعوقات. اضافة الى الحصول على العديد من المعلومات المتعلقة بمصلحة الإقتصاد والتسويق والنشاطات التي تقوم بها هذه المصلحة بالإشتراك مع مديرية الدراسات والتنسيق ومع دائرة العلاقات العامة والإعلام في مصلحة الديوان. وكيفية وضع المشاريع التحضرية للمشاركة في المعارض خارج لبنان لتسويق المنتجات اللبنانية بهدف فتح اسواق جديدة. إضافة الى مقابلات اخرى خارج نطاق وزارة الزراعة مع السيد ابراهيم الترشيشي رئيس تجمع فلاحي البقاع والسيد انطوان الحويك رئيس جمعية المزارعين اللبنانيين.

الفقرة الثانية : العلاقة مع العاملين والمستندات التي تم الاطلاع عليها

اذ تميزت هذه العلاقة بالتعاون والإحترام المتبادل والجهوزية التامة لدى المشرفين بالمساعدة والإجابة على اي سؤال يطرح لذلك كانت العلاقة ممتازة.

المستندات والكتب المطلع عليها خلال فترة التدريب :

تم الاطلاع على :

- ورقة عمل التبادل التجاري الزراعي بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية خلال السنوات الخمس المنصرمة بتاريخ 2017\3\23-20.
- بحث (التجارة البينية للمنتجات الزراعية في ظل اتفاقيات التجارة الدولية ومذكرات التفاهم الثنائية في المجال الزراعي)
- الهيكلية الإدارية والتنظيمية الخاصة بوزارة الزراعة.

- المرسوم الاشتراعي 5246 تاريخ 1996\6\20 المتعلق بتنظيم وزارة الزراعة وتحديد ملاكها وشروط التعيين في بعض وظائف هذا الملاك وسلسلة رتب ورواتب الموظفين الفنيين فيه.
- بطاقات معلومات عن التبادل التجاري بين لبنان و كل من (مصر – العراق – سوريا)
- ورشة عمل حول كيفية النفاذ الى الأسواق الخارجية والمشاكل التي تعترضها (الإتفاقيات التجارية الخاصة بلبنان)
- إسترتيجية وزارة الزراعة اللبنانية 2025-2020.
- إسترتيجية التجارة الخارجية اللبنانية لعام 2011 (في مصلحة الإقتصاد والتسويق).
- الكتيب المعد من وزارة الزراعة حول المنتجات اللبنانية والذي وزع في المعارض التي شاركت فيها الوزراة بالخارج.

الفقرة الثالثة : تقييم مرحلة التدريب ومدى تعاون المشرف في هذه المرحلة.

رافقت مرحلة التدريب مجموعه من المشكلات والتسهيلات التي واجهها المتدرب ومنها:

المشكلات والمعوقات :

لم اواجة اي مشكلة لكن كانت المشكلة من الإنقطاع الدائم للكهرباء وإنقطاع مادة المازوت بالتالي عدم القدرة على توفير الطاقة الكهربائية للوزارة وهذا اثر سلباً على التدريب خاصة عند الحاجة لإستخدام الكمبيوتر، إضافة الى قرارات التعبئة واقفال الطرقات والمناطق بسبب جائحة كورونا وصعوبة التنقل من المنزل الى الوزارة واجراءات التباعد الإجتماعي المتبعة بالوزارة والمداورة بين الموظفين في الوزارة . اما انفجار مرفئ بيروت الذي ادى الى ارباك كبير في الوزارة بسبب فقدان العديد من المعاملات المنجزة من قبل الوزارة والتي فُقدت بسبب الإنفجار وهذا ما شكل ثقل وارباك لدى العاملين في الوزارة من حيث تلبية متطلبات العمل من جهة وتسهيل معاملات المواطنين من جهة اخرى. اضافة الى عدم وجود موقف رسمي للحكومات السابقة يتعلق بالاصلاحات والاجراءات اللازمة لتطوير هذا القطاع الامر الذي اثر سلبا على تطبيق الاستراتيجيات السابقة وعلى وضع القطاع الزراعي ككل وكذلك الامر لم يكن هناك اهتمام فعلي وجدي حتى يومنا هذا يتعلق بتقييم وتطوير وزارة الزراعة والإقتصاد للإتفاقيات البينية خاصة وان هذا التقييم مرتبط بخطة الحكومة الاصلاحية وغيرها من الامور البنيوية الاقتصادية ذلك لما لهذه الإتفاقيات من تأثير على الإقتصاد

الوطني والميزان التجاري الذي لايزال يعاني من الهوه الكبيره بين حجم الاستيراد والتصدير وان هذه الاصلاحات يجب ان تطال بشكل كبير دعم الصناعة والزراعة وتعزيز قدراتها الإنتاجية والتنافسية سواء بالأسواق المحلية والخارجية، وايضا إقفال المكتبات ادى الى صعوبة في ايجاد مراجع عربية واجنبية تساعد في اعداد التقرير .

التسهيلات:

اشكر السيدة هنادي جعفر، والسيدة هلا عبدالله وكل الموظفين والعاملين في كل من مصلحة مراقبة التصدير والإستيراد والحجر الصحي ومصلحة الإقتصاد والتسويق وعلى الرغم من إجراءات الكورونا والتباعد الإجتماعي والمسؤوليات والمهام التي يقومون بها خلال دوام عملهم على مساعدتهم وتعاونهم في إتمام البحث وكانت العلاقة تتميز بالكثير من التواضع والمحبة والإحترام بعكس الصورة الروتينية الكلاسيكية الجافة المأخوذة عن موظفين القطاع العام.

إضافة الى ما سبق لا يمكن إغفال المهارات التي إكتسبها المتدرب خلال مرحلة التدريب وهي:

المهارات المكتسبة :

كان التركيز خلال مرحلة التدريب على :

- الإطلاع على الإتفاقيات ومناقشتها واخذ الملاحظات.
- التعرف على مدى دقة المسؤولين في دائرة الحجر الصحي على المطابقة بين المواصفات العالمية للمنتجات الزراعية الداخلة للأسواق اللبنانية والمصدرة ايضاً للخارج من خلال اطلاعهم وتدقيقهم بنتائج المختبرات ومدى مطابقتها مع الشروط الصحية العالمية الموضوعة .
- مدى الإلتزام بتنفيذ شروط الإتفاقيات ومعالجة بعض المشاكل والأمور المتعلقة بالمعاملات.
- إضافة الى توسيع مجال المعرفة في المؤسسات والإدارات العامة من خلال التفاعل مع المدراء والموظفين.
- التعرف على مدى الدقة في تطبيق المفاهيم الإدارية التي حصلنا عليها في مرحلة الماجستير المهني لإختصاص التخطيط والأدارة العامة.
- اكتساب مهارة مواجهة الصعوبات والضغوطات الإدراية، حيث كان التدريب في الدائرة الأكثر تواصلا مع المصدرين والمستوردين وايضا مع المزراعين خاصة لانها تعنى بأمور الصحة النباتية ومراقبة التصدير والإستيراد.

- والتعرف على طرق إدارية جديدة في التنظيم والقيادة والتدرب على التفاعل مع ثقافات مختلفة لأجل المصلحة العامة حيث تضم المؤسسة مزيج من الطوائف والأديان والإتجاهات الفكرية المختلفة.

- اما بالنسبة للتدريب في مصلحة الإقتصاد والتسويق حيث تم الاطلاع على الدعايات التي تم تصميمها للمنتجات الزراعية اللبنانية و كيفية تجميع الاحصاءات .

- وضع الروزنامة الزراعية المتعلقة ببعض الإتفاقات التجارية.

- الاليات المعتمدة للبحث عن أسواق جديدة ووضع الخطط التسويقية وتجميع المعلومات وتقدير حاجات السوق من المنتجات .

- تطوير البطاقات التسويقية وتعديلها الامر الذي ينعكس إيجابا على تسويق المنتجات اللبنانية.

رافقت الاعمال التدريبية العديد من الايجابيات:

- تعزيز المهارات الموجودة واكتساب مهارات جديدة

- اكتساب خبرة ميدانية في تنفيذ الإعمال وزيادة القدرات العلمية والعملية.

- التعرف عن قرب وبالدقة على طريقة العمل في إحدى المؤسسات العامة، والمتصلة مباشرة مع الجمهور.

- التعرف على كيفية إنجاز المعاملات (كأصدار شهادات المنشأ، التعرف على الشروط الفنية التي يجب ان تتوفر بالمنتجات المستوردة كدرجة البرودة او التبخير او الحرارة المفرضة عند حفظ بعض انواع الفواكة والخضر وايضا ألتأكد من عدم حملها لحشرات تسبب تلف للمنتج وقد تُنقل للمنتجات المحلية الاخرى وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على المنتجات الموجودة بالسوق المحلية، ونسبة المواد الكيميائية المستخدمة عند الزراعة من خلال الفحوص المخبرية وايضا التأكد من ان المنتجات المستوردة لم يتم سقايتها بالمياه المبتذلة او رشها بمبيدات تؤثر على صحة الإنسان وتسبب له الامراض.).

- حسن المتابعة للمزارعين المحليين وتقديم التوجيهات المتعلقة بالصحة النباتية.

نستطيع الإستنتاج مما سبق ان مرحلة التدريب كانت مرحلة جدا ممتازة والتي استطعت من خلالها اكتساب مهارات إدارية جديدة وجمع العديد من المعلومات المفيدة سواء كانت على صعيد التقرير او

على صعيد المجال العملي والإطلاع عن قرب على المؤسسة العامة ودورها في تحقيق المصلحة العامة .

اما بالنسبة للسلبيات :

هناك بعض الملاحظات المتعلقة بوزارة الزراعة اللبناني بشكل عام وهي:

- البيروقراطية التي تؤثر سلباً على سرعة انجاز المعاملات.
- النظام الورقي المعتمد في المؤسسات العامة والذي ظهر ضعفة وردائتة بعد انفجار مرفئ بيروت وتلف العديد من المستندات وهذا ما سبب ارباك كبير في وزارة الزراعة وتأخير في انجاز المهام. ضعف التوصيف الوظيفي اذ تمت ملاحظة بعض الخلط والتشابك بالمهام والمسؤوليات بين الوظفين بالوزارة.

هذا بالنسبة للسلبيات المتعلقة بالوزارة التي تم ملاحظتها خلال فترة التدريب اما السلبيات المتعلقة بالمتدرب ومرحلة التدريب فلا يمكن القول ان هناك سلبيات نظراً للمدى التعاون والإحترام المتبادل والسعي والإجتهاد لتقديم المساعدة والتوجية من الجميع .

القسم الثاني: التكامل الإقتصادي الزراعي العربي ماهيتة ومراحلة

لا يمكن البحث في التكامل الإقتصادي الزراعي العربي دون التطرق الى مصطلح التكامل الذي برز في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الإنضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية، السياسية، الزراعية و الأمنية. وقد شهدت قارة أوروبا ولادة أول وأكبر تجمع اقليمي في العالم، وهو الاتحاد الأوروبي. وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ظهور عدد من التجمعات الإقليمية في آسيا، والأمريكتين، وأفريقيا.لكن كانت الدول العربية سباقة في تحقيق التكامل بجميع أشكاله منذ قيام جامعة الدول العربية في عام 1945، وعلى الرغم من ذلك فقد تعطل مشروع التكامل العربي لأكثر من ستة عقود نتيجة للخلافات السياسية بين الدول العربية من جهة، ونتيجة لإنشغال الدول العربية بالحروب مع اسرائيل، من جهة أخرى.

تُشكل القمة العربية الإقتصادية والزراعية والسياسية فرصة ثمينة للعرب لتجاوز خلافاتهم السياسية والتركيز على ما تم طرحه من تطلعات للإسراع في تحقيق المزيد من التكامل، بالإضافة إلى بحث قيام عدد من المشاريع الإستثمارية المشتركة في شتى القطاعات الإقتصادية والزراعية.

انطلاقاً من ذلك ، سنعرض موضوع التكامل الإقتصادي الزراعي العربي من خلال تعريف ماهيته و مراحله.

يتجزء هذا القسم الى مبحثين : ماهية ومراحل التكامل الاقتصادي في الفقرة الاولى، الجهود العربية المبذولة لإنجاحة في الفقرة الثانية، اما افقرة الثالثة سنتناول اهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسوق العربية المشتركة، اما في الفقرة الرابعة فسنتناول الإمكانيات المتاحة لإقامة التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

أما المبحث الثاني، فسوف نتطرق ضمن الفقرة الاولى إلى اتفاقيات التبادل التجاري، اما الفقرة الثانية سنتناول المقومات والمعوقات المشتركة التي اثرت على نجاح الإتفاقيات التجارية، اما الفقرة الثالثة التي ستلحظ واقع التكامل الإقتصادي الزراعي العربي، والفقرة الرابعة تتضمن مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي الزراعي العربي، اما الفقرة الخامسة فسنتناول مزايا واهداف التكامل الزراعي

العربي، واخيراً ضمن الفقرة السادسة سيتم تسليط الضوء على دور التجارة البينية العربية في تحقيق التكامل الإقتصادي الزراعي العربي.

المبحث الاول: نظرة عامة حول التكامل الإقتصادي العربي مراحلة، الامكانيات والجهود.

قبل البدأ بتناول مراحل التكامل الاقتصادي العربي لابد لنا من معرفه ماهية التكامل الإقتصادي والتي تعود في الأصل الى كلمة (**integration**) اللاتينية والتي استعملت لأول مرة عام 1620 في قاموس اكسفورد الانجليزي ، والذي ردته بمعنى تجميع الاشياء كي تؤلف كلمة واحدة[12]، وهذا المعنى يتفق تماما مع المعني العام لكلمة التكامل، فهي تدل على ربط اجزاء بعضها الى بعض لتكون منها كلمة واحد[13].

فالتكامل الإقتصادي هو " عملية تغيير تدريجية، تبدأ من بنيان إقتصادي واحد الى العديد من البنيات الإقتصادية المتكاملة والتي تكون لها سياسة موحدة ومتناسقة مع عدم وجود اي حواجز "[14].

استاذ بيلا بلاسا * يعرف التكامل الإقتصادي على انه "عملية وحالة "فبوصفة عملية فأنة يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي الى الغاء التمييز بين الوحدات المنتمية الى دول قومية مختلفة، واذا نظرنا اليه على انه حالة فإنه في الأمكان ان تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية.

12كمال مقروس،دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي:دراسة مقارنة بين التجربة الاوروبية والتجربة المغاربية،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف،2014،ص 3 .

13حسين عمر،التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر:النظرية والتطبيق،دار الفكر العربي،الطبعة الاولى،القاهرة،19987،ص12

14عبيرات مقدم،التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العربية للتجارة،اطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2002،ص3.

*بيلا بلاسا هو اقتصادي هنغاري،ولد في بودابست في عام 1982وتوفي في عام 1991،وعمل مع بول ساموبلسون،تعاونهم ادى الى اكتشاف من بيلا–ساموبلسون،نظرية التكامل الإقتصادي 1961.

انطلاقاً من هذا التعريف نلاحظ ان بيلا بلاسا يعتمد على مناقشة التمييز او التدخل الحكومي وعلاقتهما بسياسة تحرير التجارة الدولية ، إذ يذهب هذا الإقتصادي الى إعتبار أن إختفاء التمييز او التدخل الحكومي يعد شرطا منطقياً ومدخلا طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.

أما جالن تنبرجن يقول* "ان التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها بلاسا فيرى انه عبارة عن ايجاد احسن السبل " الاطر" للعلاقات الإقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات امام هذا التعاون[15].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التكامل الإقتصادي هو " عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر بقصد إزالة ألعراقيل على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها ، والعمل على التنسيق بين مختلف سياستها الإقتصادية من أجل بلوغ أهداف إقتصادية معينة".

الفقرة الأولى : ماهية ومراحل التكامل الاقتصادي العربي

يمر التكامل الإقتصادي بين الامم عبر مراحل مختلفة تمثل درجات متباينة من التعاون الإقتصادي بين المشتركين ، ويمكن تقسيم مراحل التكامل الإقتصادي الى نوعين اساسين[16]

- تلك التي تشجع حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الأمم الأعضاء.
- تلك التي تنطوي بالإضافة للتجارة الحرة وانتقال عوامل الإنتاج على زيادة التعاون في ميادين السياسة المالية والنقدية.

وسوف نتطرق فيما يلي بدقة الى مراحل التكامل الإقتصادي المحددة:

15.السعيد بوشول،واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وافاقة،رسالة ماجستير في علوم السيير،جامعة قاصدي مرباح, ،ورقلة ،الجزائر،2002،ص4.

16.جون هدسون،ماركهرندر،العلاقات الاقتصادية الدولية،ترجمة: طه عبد الله منصور ،محمد علي،دار المريخ،الرياض،السعودية،1987،ص567

أولا: منطقة التجارة الحرة

هي منطقة تقوم فيها دول الاعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة الى الدول الاخرى ، وبذلك يوافق دول الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية، اما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة [17].

ثانيا: الإتحاد الجمركي:

بموجب هذا الإتفاق ستلغى كافة الضرائب الجمركية المفروضة على سلع البلدان الاعضاء في الإتحاد(اتفاقية المنطقة الحرة) مع توحيد التعريفة الجمركية للبلدان الأعضاء، ولايتضمن هذا الإتفاق بالضرورة انتقال الأموال والأشخاص.

ويمكن تلخيص مكونات الإتحاد الجمركي في النقاط التالية[18]:

- وحدة القانون الجمركي و التعرفة الجمركية.
- وحدة تداول السلع بين دول الاعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية العالم.
- توزيع الحصيلة الجمركية حسب معادلة تتفق عليها الدول الأعضاء.

إذاً فالإتحاد الجمركي هو تجمع بين الأقاليم الجمركية للبلدان الأطراف في اقليم جمركي واحد، وتميز بين الإتحاد الجمركي الناقص عن الإتحاد الاجمركي الكامل بعدم توفير كل شروط هذا الأخير، بل يكتفي بتخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء دون الغائها[19].

ثالثا: السوق المشتركة:

تعتبر السوق المشتركة هي المستوى الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الإتحاد الجمركي، وما تم تحقيقة في المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة

17.كامل بكري،الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل،الدار الجامعية،لإسكندرية،مصر،2002،ص195.

18.إكرام عبد الرحيم،التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي (العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة) ،مكتبة مدبولي،الطبعة الاولى,200،مصر،ص ص15 –16

19.عادل احمد حشيش،العلاقات الإقتصادية الدولية،دار الجامعة الجديدة للنشر،مصر،2000،ص 269.

الحرة ، فالسوق المشتركة تسمح بتكامل الأسواق وتكفل بتحقيق حرية انتقال عناصر الانتاج من رأس المال وعمل، وإزالة كافة العقبات التي تعوق إنتقال وتحرك هذه العناصر، وتجعلها تعمل بحرية تامة وبذلك تكون الدول الأعضاء في الإتفاقية سوقا موحدة ، ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشترك[20].

رابعا:الإتحاد الإقتصادي :

يعتبر درجة اعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم به دول الاعضاء بتوحيد كافة سياساتها الإقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والإجتماعية [21].

ويتضمن الإتحاد الإقتصادي ما يلي [22]:

- الغاء كافة القيود لإنتقال عنصري العمل ورأس المال بين دول الأعضاء.
- تحقيق التنسيق بين السياسات الإقتصادية ، النقدية والمالية لدول الأعضاء.

خامسا:الأندماج الاقتصادي الكامل:

يفترض في هذه المرحلة توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وتلك الخاصة بمحاربة الازمات الدورية، مع انشاء سلطة فوق قومية على صعيد اطراف الاندماج وتكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الاطراف[23].

20.عادل احمد حشيش،مصدر سابق ،ص 270.

21.عائشة خلوفي،تأثير التكتلات الاقتصادية إقليمية على حركة التجارة الدولية(دراسة حالة الاتحاد الاوروبي) ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف،2012،ص .68

22.عادل احمد حشيش،مرجع سابق ،ص 269.

23.عادل احمد حشيش،اسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب،اسياسات الإقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة للنشر،القاهرة ،1999،ص41.

ومن خلال الجدول التالي يتبين لنا مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرافقة بها:

الجدول رقم (1): مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرافقة لها

المميزات / مراحل التكامل	تخفيض العوائق التجارية المتبادلة	الخلاص من العوائق التجارية المتبادلة	عوائق خارجية موحدة	حرية حركة عوامل الانتاج	تنسيق السياسات للدول الاعضاء	سياسة مالية ونقدية موحدة تحددها سلطة مركزية
اتفاقيات التجارة التفضيلية	+					
منطقة التجارة الحرة	+	+				
إتحاد جمركي	+	+	+			
سوق مشتركة	+	+	+	+		
إتحاد اقتصادي	+	+	+	+	+	
الاندماج الإقتصادي الكامل	+	+	+	+	+	+

المصدر: جون هدسون,مارك هرندر،العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سبق ذكرة،ص572

الفقرة الثانية : الجهود العربية المبذولة لإنجاح التكامل الاقتصادي.

منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي حيث سعت الدول العربية إلى الوصول بعلاقاتها الإقتصادية إلى مستويات أفضل مما كانت عليه آنذاك، عن طريق إتخاذ العديد من الإجراءات و بذل العديد من الجهود التي تصب بإتجاه تحقيق ذلك الهدف.حيث نجد ان سجل الدول العربية حافل بالعديد من صيغ التكامل والتعاون خاصة في المجال الإقتصادي ولقد ارتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية، وذلك لكونها أول تنظيم قوي في التاريخ العربي المعاصر، ومن بين الجهود والتجارب للتكامل الإقتصادي العربي نذكر ما يلي:

أولا: ميثاق جامعة الدول العربية:

يعتبر الميثاق الوثيقة التأسيسية الأولى لجامعة الدول العربية سنة 1945 وهو السند القانوني لكافة الإتفاقات الجماعية إذ جاء الشق الإقتصادي من مادته الثانية أن تعاون الدول المشتركة في الجامعة تعاوناً وثيقا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الإقتصادية والمالية ويدخل في ذلك كل من التبادل التجاري، الجمارك ، العملة، الامور الزراعية والصناعية [24].

ثانيا: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي واتفاقية تسهيل التبادل التجاري:

لقد ادى ضعف فعالية دور جامعة الدول العربية الذي كانت تؤدية أمام التحديات التي واجهت العالم العربي منذ عام 1948 الى عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 1950 بين الدول العربية [25].والتي نصت مادتها السابعة على ضرورة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية لتحقيق الأهداف التالية:

- اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية، ورفع مستوى المعيشة فيها.

24.وهيبة مشدن،اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 2003-1973،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،الجزائر،2005،ص189.

25.جميلة الجوزي،التكامل الإقتصادي العربي واقع وآفاق،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 5،الجزائر،ص29.

- تعاون الدول المتعاقدة على النهوض بإقتصادياتها، وإستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل المنتجات الزراعية، والصناعية، وبوجة عام تنظيم نشاطها الإقتصادي، وتنسيق وإبرام ما يقضية الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الاهداف[26].

حيث ضمت هذه الاتفاقية بلدان جامعة الدول العربية وهم الاردن، سوريا، مصر، العراق، لبنان، االسعودية، ليبيا، واليمن وتحتوي هذه الاتفاقية على جملة من الاعفاءات من الرسوم الجمركية وتستهدف انشاء منظمة تجارة عربية حرة كمدخل لقيام فضاء إقتصادي عربي متكامل ومتضامن، وتعتبر هذه الاتفاقية هي أولى الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين الدول العربية، كما انها تعد ايضا اول اتفاقية في سلسة الإتفاقيات الجماعية التي توالت في ظل جامعة الدول العربية والتي وضعت أسس التجمع العربي واحكامه وقد وضحت الاتفاقية في ديباجتها ان الهدف من ابرامها الوصول الى تحقيق تعاون وثيق في الميادين الاقتصادية بين الدول العربية بما في ذلك تسهيل التبادل وذلك طبقا لما يقرره ميثاق الجامعة العربية[27].

ثالثا:إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت:

في ايطار اهتمام الدول العربية بالنهج التجاري لتحقيق التكامل فيما بينها، أقر ألمجلس الإقتصادي العربي اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في دول الجامعة العربية ، وتم التوقيع على هذه الإتفاقية بمعرفة مندوبي كل من مصر، سوريا، العراق، اليمن، السعودية والاردن في 7\9\1953، ثم انضمت اليها الكويت في 1964، حيث أجازت المادة السابعة منها لدول الجامعة العربية غير الموقعة عليها ان تنضم اليها[28].

وتعد هذه الإتفاقية كمدخل اول لإتفاقية تحرير التجارة بين الدول العربية ، وهي بمثابة خطوة البداية على طريق التضافر حيث كان الهدف منها هو تحقيق تعاون وثيق في المجالات الاقتصادية، والزراعية، هذا ويمكن تلخيص اهم مبادئ هذه الاتفاقية فيما يلي [29].

26.كهينة رشام،واقع وافاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة بو قرة.بومرداس،2009،ص47.

27.عادل حسيني،دراسات في التنمية والتكامل الأقتصادي العربي،مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر،لبنان،2001،ص ص 137-136.

28.اشرف احمد عدلي ،التجارة الدوية : السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة،طبعة 1،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،مصر،2006،ص ص262-261.

- اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات االطبيعية من الرسوم الجمركية.
- تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 25% على عدد من المنتجات الصناعية.
- تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50% على عدد من المنتجات الوسيطة بين الزراعة و الصناعة.
- تبني نظام تفصيلي لتراخيص الاستيراد[30].

وبالرغم من اعتبار الإتفاقية خطوة هامة في سبيل تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية، إلا انه يؤخذ عليها انها لم تعمل على توحيد السياسة الجمركية اتجاه العالم الخارجي، فضلا عن الإعفاءات والتخفيضات كانت اقل من المطلوب، كما انها لم تعالج موضوع تحرير التجارة بين اطرافها من القيود الإدارية وهي المشكلة التي تواجة الدول العربية الى وقتنا الحاضر[31].

رابعا: اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وإنتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية:

تم التوقيع عليها في 7\9\1953، من طرف ست دول عربية هي مصر، السعودية، اليمن، الاردن، العراق ولبنان ودخلت حيز التنفيذ في 12\12\1953، وتضمنت هذه الإتفاقية تنظيماً لعمليات تسديد مدفوعات المعاملات الجارية ، إلا انه يؤخذ عليها انها لم تضع أية التزامات محددة على عاتق الدول الاعضاء بالنسبة لتسوية المدفوعات ، ذلك انها ابقت على الرقابة على الصرف والتحويلات الخارجية في نطاق التبادل بين دول الأعضاء متى كانت هذه الدول تطبق هذه الرقابة بصفة عامة ،

كما انها لم تؤدي الى زيادة حركة رؤوس الأموال بين الدول العربية، بل بالعكس تراجعت هذه الحركة، وسبب ذلك ان الإتفاقية لم تنظم الوسائل العملية الفاعلة التي من شأنها ان تسهل انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، حيث نجد ان كل دولة بعد الإتفاقية ظلت حرة في تحديد انظمتها الماليه[32].

30.عبد الحميد إبراهيمي،ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل،طبعة 5،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،1986،ص 126.

31.اشرف احمد عدلي،مصدر سابق،ص ص262-261.

32.نزية عبد المقصود محمد مبروك،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات الولمة مع رؤية إسلامية،طبعه1،دار الفكر الجامعي،2006،ص46.

خامساً: مشروع الوحدة الإقتصادية العربية:

كانت إتفاقية الوحدة الاقتصادية حجر الزاوية في مسيرة التكامل العربي، وتمثل هذه الإتفاقية المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية التكامل في ضوء الأفكار التي جاءت بها الأدبيات العربية والعالمية.

فبعد حصول الدول العربية على الإستقلال السياسي وإحساس قادتها آنذاك بحاجتها على التعاون والتنسيق، بدأت بعض الإتصالات على صعيد الوزراء والمندوبين لإبرام اتفاقيات التعاون بين هذه الدول، مما ادى الى وضع اول اتفاقية تجارية عربية جماعية عام 1953، وتم تأسيس المجلس الإقتصادي العربي وهو مكون من وزراء المال والإقتصاد العرب، واقرت الإتفاقية التجارية العربية واصبحت سارية المفعول سنة 1954.

وعانت هذه الإتفاقية من عدة معوقات ادت الى إضعافها ، حيث لم تشارك فيها إلا ست دول عربية، ولم يعمد الى تشكيل جهاز فعلي لتسوية الخلافات الناجمة عن التجارة كما لم تكن ملزمة، إضافة الى عدم ثبات المواقف السياسية وإضطرابها في عقد الخمسينات وعدم إتفاق السياسيين العرب على اهداف إقتصادية موحدة لم تلق هذه الإتفاقية النجاح المطلوب.وبتاريخ 22\5\1956 اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارها في دمشق، والذي اوصت بموجبة الحكومات العربية بتشكيل لجنة من الخبراء العرب، تتولى اعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية مع الخطوات الواجب إتباعها لتحقيقها، وطلبت ان تقدم لجنة الخبراء تقريرها الى اللجنة السياسية في مدة لا تتجاوز اربعة اشهر، واجتمعت لجنة الخبراء الإقتصاديين العرب بلبنان سنة 1956 حيث اعدت المشروع، حيث عرض تقرير اللجنة في الدورة السادسة والعشرون المنعقدة في 12\10\1956، وقرر إحالته على المجلس الإقتصادي استكمالاً لبحثه فنيا، فناقشة المجلس في الدورة الرابعة في 1957 ثم احالته على لجنة الشؤون الإقتصادية والوحدة والتخطيط المنبثقة عنه لدراستة و تقديم التوصيات و التعديلات اللازمة، مع إضافة ملحقين احدهما يتعلق بالإتفاقيات الاقتصادية الثنائية ذات الصبغة السياسية او الدفاعية ، اما الثاني فيتعلق بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الإقتصادية، واوصت اللجنة المجلس الاقتصادي بالموافقة عليه[33] .

33.فخري قدوري،اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودورها في العمل الاقتصادي العربي المشترك،ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة :مشكلات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي،ص300.

اما مضمون الإتفاقية فقد نصت على قيام وحدة إقتصادية كاملة بين الدول العربية، تضمت بصورة خاصة لتلك الدول ورعاياها المساواة فيما يلي[34]:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية انتقال البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الإقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
- حقوق التملك والايصاء والأرث.

وتوالت المحاولات والاتصالات حيث تم الاتفاق على الاهداف والوسائل في سنة 1957 ، وتم التوقيع عليها في سنة 1962 من قبل كل من الاردن ، سوريا، مصر، الكويت، المغرب ودخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ ابتداءا من 30\4\1962 وبلغ عدد الدول المنظمة 13 دولة وهي الاردن، تونس،مصر ،الجزائر ،السودان،السعودية ،سوريا،اليمن،الكويت،العراق ،لبنان،والمغرب.

وتم تأسيس هيئة دائمة لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية ومقرها القاهرة، وتمثل كل دولة عربية بمندوب عربي رسمي له صوت واحد، وتتخذ القرارات فيه بأغلبية ثلثي الأصوات في هذا المجلس.

سادساً: اتفاقية السوق العربية المشتركة:

هرع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حين باشر اعمالة في سنة 1964 الى تشكيل لجنة الخبراء العرب الحكوميين لدراسة مشروع السوق العربية المشتركة وذلك في صيف 1967، وقد صدر قرار رقم 17 القاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة كخطوة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة اذا ما قورنت مع اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت لعام 1953، ويدخل فيه العناصر الجديدة المتقدمة على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت النقاط التالية :

- عدم فرض اي زيادة في القيود الإدارية والرسوم والضرائب عند الإستيراد والتصدير على كل المنتجات الصناعية، الزراعية، الحيوانية، والطبيعية منذ تاريخ القرار.

34.ابراهيم سليمان المهنا،مشروعات التعاون الإقتصادي الإقليمية والدولية(مجلس التعاون الخليجي: خيارات وبدائل) ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،العدد 21،طبعة1،الامارات العربية المتحدة ،ص ص 45-47.

- منع منعا باتاً منح دعم مهما كان نوعه للصادرات من المنتجات الوطنية الى الاطراف المتعاقدة ، عند توفر إنتاج مماثل من البضاعة التي منحت الدعم في البلد المستورد، ولم يكن هناك نص مشابة في اتفاقية 1953.
- منع اخضاع المنتجات بأنواعها الى رسم تصدير جمركي في تبادلها بين الدول الاعضاء، حيث أنه لا يوجد نص مشابة له عام 1953.
- اعفاء المنتجات الزراعية ، الحيوانية، والطبيعية التي لم يتم اعفاؤها في اتفاقية عام 1953 من الرسوم الجمركية بنسبة 20% سنويا بدءا من بداية 1965، بحيث يتم اعفاؤها كلياً خلال خمس سنوات.
- يتم تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها احد الاطراف المتعاقدة بواقع10% سنويا من اول عام 1956 حيث تكون معفاة كلياً بعد عشر سنوات، اما المنتجات التي تم اعفاؤها في إتفاقية 1953 فإن الاعفاء السنوي الجديد يسري عليها إضافة للإعفاء السابق.
- خفض قرار السوق نسبة الصنع المحلي في المنتجات الصناعية الى 40% بعد ان كان 50% في اتفاقية عام 1953.
- يحتوي قرار السوق على تحرير التبادل التجاري من القيود الإدارية بنسبة 20% للمنتجات الزراعية ، الحيوانية ، والطبيعية بحيث يتم تبادلها بحرية كاملة بعد خمس سنوات وتحرير التبادل بنسبة 10% بالنسبة للمنتجات الصناعية بحيث يتم تبادلها بحرية كاملة بعد خمس سنوات وتحرير التبادل بنسبة 10% بالنسبة للمنتجات الصناعية بحيث يتم تبادلها بحرية كاملة بعد عشر سنوات وهو نص جديد غير معروف في اتفاقية 1953.
- وضع خطط لإنشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي للأطراف المتعاقدة، بحيث تكون عملاتها قابلة للتحول فيما بينها، وبذلك قام برسم الطريق للخروج من عدم كفاية اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال الرساميل 1953[35].

لقد بدأ بناء السوق العربية المشتركة منذ مطلع 1965 واستطاع خلال هذه السنوات تحقيق بعض اهدافه وعجز عن تحقيق البعض الاخر.

35.احمد مراد ،بعض قضايا التعاون الإقتصادي العربي ،دار دمشق للنشر والتوزيع،دمشق،ص ص83-82.

سابعا:إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية 1981:

تم التوصل الى هذه الإتفاقية في سنة 1981 في اطار جامعة الدول العربية، وهي عبارة عن إعلان نوايا للتفاوض حول القيود المفروضة على التجارة العربية، سواء كانت قيود تعريفية او غير تعريفية، وإلغاء الضرائب ذات الأثر المقيد للتجارة في السلع المصنعة ونصف المصنعة، وإعفاء السلع الزراعية كلياً من الرسوم الجمركية، وفقا لما سبق الاتفاق عليه في اطار اتفاقية الترانزيت عام 1953.حيث تم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية[36].

وتضم المبادئ الأساسية التالية[37]:

- مبدأ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة.
- مبدأ الحماية المتدرجة للسلع العربية ، بمواجهة منافسة السلع غير العربية.
- مبدأالربط المنسق بين انتاج السلع بين الدول العربية.
- مبدأ التبادل المباشر في التجارة البينية العربية.
- مبدأ مراعاة الظروف الإنمائية لكل من الدول الاطراف لاسيما اوضاع الدول الأقل نموا.
- مبدأ التوزيع العادل للأعباء والمنافع المترتبة على تطبيق الأتفاقية.
- مبدأ الإسترشاد بمعايير أهمية السلع بالنسبة للمصالح القطرية و القومية.
- مبدأ عدم اللجوء الى العقوبات الإقتصادية في المجال التجاري بين الدول الأطراف.
- ومن جهة اخرى، فقد تم سنة 1982 عقد "اتفاقية موحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربي" وتم التوقيع عليها من قبل واحد وعشرين دولة، وتضمنت احكام هذه الإتفاقية وإعطاء الأمول العربية ضمانات اساسية يمكن ان تدعم بإمتيازات اخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية.

36.اسامة المجذوب،العلومة والاقليمية:مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة،طبعة،2001،ص 118.

37.محمد كامل ريحان،محمد حمدي سالم،"تمنية التجارة الزراعية العربية االبينية من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون التجاري العربي،المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين،نادي الزراعيين الدقي الجيزة،27 سبتمبر 2001،ص13.

الفقرة الثالثة : اهمية منطقة التجارة الحره العربية الكبرى والسوق العربية المشتركة.

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف يرمي الى الوصول الى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة بعشر سنوات وذلك باستخدام اسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10% سنويا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل، مع الغاء كافة القيود الجمركية التي تحد من ترفق السلع العربية ما بين الدول الاطراف[38].

ومن المعلوم ان منطقة التجارة الحرة العربية دخلت مرحلة التنفيذ منذ مطلع 1998 من خلال تفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية، وقد صادقت على هذه الإتفاقية تسعة عشر دولة عربية علما أن إقامة هذه الإتفاقية تنسجم مع التوجيهات العالمية بإنشاء تكتلات إقتصادية توفر القدرة على التعامل مع المستجدات الدولية المرافقة لإنفتاح الاسواق العالمية على بعضا البعض وضمن البرنامج التنفيذي للإتفاقية تقرر ان يتم تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل بنسبة 10% سنويا ابتداء من 1997 لتصل الى مستوى الصفر بحلول 2007 لتحقيق التحرر الشامل للسلع من مختلف الرسوم عند دخولها الأسواق العربية، كما تم الإقرار بتعجيل فترة التخفيض بحيث تلغي كافة القيود سنة 2005 بدلا من سنة 2007 والنظر لتطوير منطقة التجارة الحرة الى اتحاد جمركي عربي وسوق عربية مشتركة.

ويتولى المجلس اللإقتصادي والأجتماعي الأشراف على تطبيق البرامج ويقوم بمراجعة نصف سنوية لمدى التقدم وشكل ثلاث لجان فنية حول المتابعة والمفاوضات التجارية وقواعد المنشأ، وتولت الإدارة العامة بالأمانة العامة مهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ ولها ان تستعين بجهات عربية منها الإتحادات العربية من القطاع الخاص والمنظمات والمؤسسات المالية وبالمنظمات العربية المتخصصة[39].

وقبل محاولة التعرف على مدى تنفيذ التزامات الدول العربية تجاه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واجمالي الصادرات والواردات فيما بينها لابد من الإشارة إلى ان اقامة منطقة التجارة الحرة العربية

38.سليمان معتصم رشيد،"منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،عامان من التطبيق"،مجلة العمال العرب،العدد 357،عمان،2000،ص58

39.نبيل الاذقي،"انعكاسات التغييرات إقليمية والدولية على التجارة العربية البيئية"،بحق مقدم الى المكتب الاقليمي للاتحاد العربي للصناعات الغذائية،لبنان،1998،ص ص 31-29.

الكبرى تحقق فائدة مباشرة اكيدة لكل البلدان العربية المشاركة، ولعل ابرز الفوائد هي تعريض الإنتاج الوطني لمناخ من المنافسة بعد فترة طويلة من التحصين بالحماية الجمركية، وهذا من شأنه الدفع لبذل جهود إضافية لتطوير الجودة والنوعية واكتساب المقدرة لمواجهة ومنافسة الإنتاج الأجنبي. كما ان من نتائجها فتح الأسواق العربية على بعضها البعض وبالتالي توسيع حجم السوق وتخليص الأسواق القطرية من تقيدها بالقوة الشرائية المحلية والتي غالباً لم تكن تسمح بإقامة المشاريع على اساس الحجم الامثل، مشاريع تتميز بإقتصاديات الحجم وبإنخفاض مستوى الإنتاج مادام الانفتاح سيؤدي الى زيادة حجم الطلب الفعال وزيادة القدرة الإنتاجية بتشغيل كامل الطاقات وهذا يمكنة ان يساهم في زيادة معدل النمو ورفع مستوى المعيشة. وبالتالي حدوث مثل هذه التحولات التي من شأنها ان تشجع على زيادة حجم الاستثمارات وجذبها وعودة الرساميل العربية العاملة في الخارج وكذلك عودة العلماء العرب العاملين في الخارج للمساهمة في تطوير البحث العلمي العربي والمساهمة في حل مشكلات التنمية الاقتصادية والإجتماعية للمنطقة العربية. وبذلك يمكن سيرورة تطوير واعادة هيكلة الاقتصاديات العربية بفضل تفعيل اعمال التشابك والترابط بين فروع الانتاج على الصعيد القطري والإقليمي والشئ الذي سيعزز إمكانات التخصص[40].

وتكمن اهمية هذه النطقة فيما يلي[41]:

- تشجيع الإستثمار وانتقال رؤوس الاموال وإقامة المشاريع المشتركة.
- التنسيق مابين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.
- توحيد الاسواق العربية وتكاملها من خلال استيعاب التقنيات الحديثة والتوجة نحو الانتاج والاوسع وخفض التكاليف وايجاد فرص عمل جديدة وتوزيع امثل للموارد وتكامل افضل للصناعات والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة.
- تسهيل عملية التكامل التدريجي بين النظم التجارية الجديدة ، وتوحيد التوجة العربي للتعامل مع متطلبات منظمة التجارة العالمية ومختلف التكتلات الدولية، مما يساهم في ترسيخ التنمية

40.إدريس ولد القابلة،"منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهم ام حقيقة"http\\www.yezgar.com\debat\show.art.asp?aid=10619

41.سهر الهنداوي،تقرير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،سبتمبر 2006 غرفة التجارة الحرة عمان،وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية،ص40.

الإقتصادية العربية التي ستؤدي الى تحقيق الآمال المتعلقة بالسوق العربية المشتركة وتحقيق التقدم الإقتصادي المنشود.

ومن القرارات المهمة المرتبطة بشكل غير مباشر بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي لها وقع إيجابي على البيئة الإستثمارية العربية وعلى تشجيع حركتي التجارة والإستثمار البينيين في ايطار المنطقة ما يلي :

- رفع كفاءة النقل البيني وإعادة تشكيل محكمة الإستثمار العربية.
- استمرار التنسيق بشأن توحيد القواعد العربية للمنافسة والسيطرة على الإحتكار.

كتبنى المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورته ال72 قرارا بإلغاء التصديق على شهادات المنشأ والوثائق المرافقة من قبل سفارات وقنصليات الدول الأعضاء في المنطقة وفق مبدأ المعاملة بالمثل، حيث يطبق القرار حاليا في احد عشر دولة عربية إضافة الى الاردن، في حين الغيت رسوم التصديق في كل من الامارات العربية المتحدة، الجمهورية العربية السورية وتم الابقاء على التصديق نفسة، اما الدول التي تطبق قرار إلغاء التصديق على شهادات المنشأ فهي: السعودية،مصر ،السودان،سلطنة عمان،البحرين،الكويت،لبنان،المغرب،تونس،سوريا و الامارات.

- تعزيز دور القطاع الخاص على المشاركة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تنسيق السياسات التجارية والتعاون والتنسيق في المجالات الصناعية والزراعية والطاقة والنفط إضافة الى تنسيق الخطط الإنمائية بهدف الوصول الى التكامل الإقتصادي بين الدول الأطراف. تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وصولا الى تحقيق التكامل.
- توحيد المواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات المتبادلة.
- تشجيع التشريعات والانظمة الجمركية خلال فترة لا يتجاوز الخمس سنوات بدءا من تاريخ نفاذ الاتفاقية.
- دعم التعاون الفني وتبادل المعلومات وتسيير الاتصالات بين المراكز التخصصة.
- لقد بلغ عدد الدول العربية المنظمة للإتفاقية حتى الان 17 دولة عربية هي : الاردن،الامارات العربية المتحدة ،البحرين،تونس،السودان،السعودية،سوريا،العراق،مصر ،عمان،فلسطين،قطر ، الكويت،لبنان،ليبيا،المغرب،واليمن.

اما الدول التي لم تنتظم بعد فهي"الجزائر،جيبوتي،الصومال،جزر القمر،وموريتانيا"علما ان هذه الاخيرة صادقت على اتفاقية تيسير التبادل بين الدول العربي.

واعتمد اسلوب تحرير جميع السلع المتبادلة بين الدول الأطراف وفقا لمبدأ التحرر التدريجي الذي بدء العمل به سنة 1998، وذلك من خلال تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المتماثل والسارية في كل دولة طرف مع بداية تطبيق الإتفاقية بنسبة مئوية مقدارها 10% سنويا، وبشكل ادى الى انجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع بداية عام 2005[42].

السوق العربية المشتركة:

في واقع الحال نجد ان الدول العربية لها مقومات السوق المشتركة الكبيرة من عدة نواحي، اذ تتوافر فيها المقومات الإقتصادية من ثروات طبيعية كالنفط والغاز والفوسفات والحديد والاملاح والخامات الزراعية والصناعية وغير ذلك من الثروات المتوافرة كالكتلة البشرية الضخمة التي تقارب 300 مليون نسمة، وهذه الكتلة البشرية بحد ذاتها توفر سوقا استهلاكية كبيرة للمؤسسات الانتاجية الكبيرة، مع توفر القوى العاملة على اختلاف مستوياتها. اضافة الى رؤوس الاموال العربية خصوصا في الدول النفطية. فكل هذه العوامل وغيرها تدعو الدول العربية للتفكير جديا بالتخلص من ضعف مركزها الإقتصادي والسياسي على الصعيد العالمي وللسعي لإيجاد تكتل اقتصادي يصون لها مركزها بين الكتل العالمية.

لذلك اتخذ قرارا طموحا بإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1964علما انه لقى معارضة من بعض الدول العربية والذي لم يستطيع تحقيق الاهداف المنشودة لاعتبارات مختلفة، ومع ذلك ظل يمارس دوره بما تسمح به الامكانات بالرغم من التناقضات، وتنسيق التعاون بين هذه الدول.

لذلك كانت فكرة انشاء السوق العربية المشتركة كمرحلة تمهيدية انتقالية تهدف الى الوحدة الإقتصادية العربية. وهكذا جاء القرار بانشاء السوق العربية المشتركة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقرار " رقم 17 بتاريخ 13\8\1964" وكان نتيجة لدراسة قامت بها لجنة خاصة مكلفة من المجلس، واعترت السوق مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية بين الدول الموقعة سابقا على

42.ألامانة العامة للأتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية،"منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وافاق الغد"،مجلة اوراق اقتصادية،العدد2000،15،ص219.

اتفاقية الوحدة ومنها: الاردن، العراق، سوريا، مصر، الكويت وانضمت الى هذه الاتفاقية فيما بعد كل من اليمن والسودان.

وقد نصت مقدمة قرار انشاء السوق على اعتبارها مرحلة مهمة تهدف الى ارساء دعائم الوحدة الإقتصادية على اسس سليمة من اجل التنمية الإقتصادية المتناسقة وخطوة هامة في تحقيق التكامل الإقتصادي بين الأطراف المتعاقدة وتحقيق التقدم الاجتماعي والإزدهار الإقتصادي في هذه الدول.وحدد هذا القرار اهداف السوق العربية المشتركة على الاسس التالية:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الطنية والاجنبية.
- حرية الإقامة والعمل و الاستخدام وممارسة النشاط الإقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
- حقوق التملك و الإيصاء والإرث[43].

ومن والواضح ان هذه الأسس والاهداف هي نفسها قامت عليها اتفاقية الوحدة الإقتصادية ما عدا البند الخامس المتعلق بحقوق التملك والايصاء والارث. ولم يتضمن قرار انشاء السوق العربية المشتركة اية نصوص توضح وتحدد صلاحيات الاجهزة المشرفة على السوق او المنوط بها ادارتة وكل ما يمكن استخلاصة هو ان مجلس الوحدة الاقتصادية الذي اصدر قرار السوق يعتبر السلطة العليا للسوق وله حق اصدار التشريعات والاحكام والنصوص اللازمة لتحديد مسيرته.وبهذه الصفة يعتبر مجلس الوحدة الهيئة التشريعية والمخطط للسوق ، ويساعده اجهزة منها: الامانة العامة، اللجان والمكاتب الفنية. كما لم يلحظ قرار انشاء السوق ما يمكن ان ينشأ من مستجدات خلال تطبيق مراحل السوق من مشاكل ونزاعات وضرورة وجود لجنة تحكيم، لحل الخلافات التي يعود حلها بالطبع لمجلس الوحدة الإقتصادية.

وتجدر الاشارة اليه ايضا حق العضوية، اذ تشير نصوص الاتفاقية الى ان حق العضوية في السوق العربية المشتركة يقتصر على الدول العربية الموقعة او التي ستوقع اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، اي ان الانتساب الى السوق دون الانتساب لإتفاقية الوحدة الاقتصادية يعتبر مرفوضا.وهذا ما اثار جدلا وإشكالا بين الدول الاعضاء في السوق العربية الاخرى وسبب ذلك هو

43.يحي عردوكي،السوق العربية المشتركة،منشورات وزارة الثقافة،دمشق،1970،.ص177.

ان اتفاقية السوق هي مرحلة انتقالية لتحقيق الوحدة والاندماج الإقتصادي. كذلك فان قرار انشاء السوق هو من صنع مجلس الوحدة الإقتصادية والقرارات المنظمة للسوق وانما تصدر من المجلس بصفته السلطة التشريعية.

ثم ان اهداف السوق تشكل الجانب الهام من اتفاقية الوحدة.واخيرا ان امتناع الدول العربية الراغبة في دخول السوق عن الانضمام لاتفاقية الوحدة من شأنه احداث خلل قانوني في السوق.كذلك نجد ان السلطة التي تخطط للسوق هي مجلس الوحدة المنبثق من اتفاقية الوحدة والتي تمنع تلك الدول عن الانضمام اليها [44].

لقد حدد قرار انشاء السوق العربية المشتركة اول عام 1965 تاريخا لبدء تنفيذ احكامة، خصوصا في ما يتعلق بتطبيق الاعفاءات والرسوم الجمركية والضرائب الاخرى.ويستوجب هذا التمييز بين فترتين :فترة ما قبل 1965وفترة ما بعدها، على ان يتم تحديد ومعرفة القيود ومختلف الرسوم والضرائب في الفترة الاولى، اي ما قبل 1965 ويتم تثبيتها ، وتقدم قوائم بكل هذه السلع سواء كانت زراعية ام صناعية، والتي سيتم التبادل بها بين الدول المتعاقدة، على ان ترسل هذه القوائم قبل نهاية العام 1964 الى مجلس الوحدة الاقتصادية.اما فيما يتعلق بالفترة الثانية التي تبدأ في مطلع 1965 فقد اعدت لها جداول تحدد نوعيتها وكيفية وتاريخ اعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب، على ان يتم تحريرها من هذه الرسوم في مدة قصوى لا تتجاوز خمس سنوات اعتبارا من مطلع 1965. هذا مع العلم انه بقيت سلع صناعية كثيرة خارج هذه الاطار الزمني المحدد.وبالتالي نجد ان المنتجات الزراعيه والحيوانية والثروات الطبيعية المذكورة في الجداول والتي هي ملحقه باتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين دول الجامعة العربية يتم اعفائها كليا من الضرائب والرسوم الجمركية منذ بدأ نشوء السوق، اما المنتجات الزراعية والثروات الطبيعية والحيوانية الغير مذكورة بالجداول فيسري عليها تخفيض تدريجي بمعدل 20% سنويا[45] .

وفي رأي الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية د.حسن ابراهيم فإن قرار انشاء السوق العربية من حيث المبدأ هو ارساء لقواعد التكامل الاقتصادي العربي وصولا الى الوحدة الإقتصادية الكاملة.وقد رافق هذه العملية برأية عدة خطوات على جميع الاصعدة من قبل مجلس الوحدة

44.يحي عردوكي،مصدر سابق،ص189.

45.حسن ابراهيم،الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية(السوق العربية المشتركة الحلم العربي المؤجل) ، مجتمع الاعمال العربي،عمان،ص4.

الإقتصادية، وراعت قرار انشاء السوق إذ اعدت دراسات جادة ومقترحات محددة للتنسيق الصناعي، ثم اقرار اتفاقيتين لتنمية وحماية الإستثمار، وتأسيس اربع شركات عربية برؤوس اموال حكومية في التعدين والدواء والثروة الحيوانية والصناعية. كما تم اعداد مشروع قانون عربي محدد للشركات المشتركة، ووضعت دراسات للتنسيق والربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية في اطار جماعي، ومشروع مبدئي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك[46].

الفقرة الرابعة: الامكانيات المتاحة لإقامة التكامل الإقتصادي الزراعي العربي

- الموارد الزراعية المتاحة:

يقع الوطن العربي في ملتقى قارات العالم القديم عند ملتقى القارات آسيا ، افريقيا ، واوروبا ، ويمتد ما بين جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا، ويحيط كل من تركيا شمالا وايران شرقا (القسم الآسيوي) وكل من اثيوبيا، كينيا، زائير، التشاد، النيجر، مالاي، السينيغال وجمهورية افريقيا الوسطى (القسم الافريقي) جنوبا. مساحة الوطن العربي 14 مليوم كم^2، وهي ثاني اكبر مساحة لشعب واحد في العالم[47].

هذا ويتمتع الوطن العربي بموارد زراعية متنوعة قادرة على جعل الإقليم العربي الذي يمتد من الخليج الى المحيط ضمن رقعة جغرافية متنوعة المناخ (مداري وشبة استوائي) ان يحقق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من انتاج زراعي متنوع [48]. وفي هذا المجال تبرز اهمية المعوقات البيئية والفنية والاقتصادية، إذ تتأثر موارد الوطن العربي بمناخ جاف وانظمة بيئية هشة ، حيث تتركز موارده الزراعية القابلة للاستغلال في مساحات ضيقة.عليه ولغرض التعرف على القاعدة الموردية للزراعة العربية وتأثيرها على الانتاج الزراعي سوف يتم التطرق الى كل من الخصائص البيئية والمناخية والموارد الارضية والموارد البشرية والموارد المائية.

46.حسن ابراهيم،مصدر سابق،ص5.

47.محمود الأشرم،التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة،مركز درسات الوحدة العربية ،بيروت،2007،ص ص 96-97.

48.قاسم ناجي،التنمية الزراعية العربية واثر اتفاقية الجات،اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية،طرابلس ليبيا،1998،ص:51.

- الخصائص البيئية والمناخية:

تمتد الأرض العربية من الشرق الى الغرب على درجة 77 درجة طولا، ومن الشمال إلى الجنوب على 33 درجة عرضا، ما يعني تنوع وتباين ظروفها واقاليمها ، مما جعلها حافلة بالتشكيلات التضاريسية والمناخية والبيئية حيث يوجد بها المناطق الجبلية المتوسطة الارتفاع والعالية، وهي عموما على السواحل والاطراف، ويوجد ايضا الهضاب والتلال والسهول الواسعة والمناطق المنخفضة، كما تشمل البوادي، والبوادي الهاشمية، وعلى الصحاري وهي الاكبرو الاشهر، وربما الاغني بالعالم[49].

ويعتبر هذا التنوع احد ابرز الخصائص الطبيعية، حيث تضم الدول العربية خمسة اقاليم بيئية مناخية رئيسية تسود المنطقة هي[50].

- المناخ المتوسطي البحري المعتدل: يشمل خصوصا سواحل البلدان العربية المطلة على.
- البحر المتوسط ، حيث الامطار جيدة عموما يتجاوز معدلها السنوي 1000ملم.
- المناخ المتوسطي القاري: يتمركز في الهضاب والنجود والسهول الداخلية ، وامطاره متوسطة عادة تتراوح بين 66ملم و1000ملم.
- المناخ الجبلي: ويشمل إقليم الجبال العاليه كجبال لبنان واليمن ، وسلسة جبال الاطلس عبر كل من المغرب والثلوج الغزيرة.
- المناخ المداري الموسمي:الذي يمتد من جنوب شبة الجزيرة العربية الى وسط وجنوب السودان والصومال ، وامطاره صيفية وغزيرة ، واحيانا شديدة الغزراة.
- المناخ الجاف وشبة الجاف: يسيطر على القسم الأكبر من المنطقة العربية، ويغطي 90% من مساحتها، حيث تبلغ مساحة المناطق التي يقل فيها معدل هطول الامطار السنوية (المناخ الجاف) بحوالي 67% من المساحة الكلية، وتبلغ مساحة المناطق التي يبلغ فيها معدل الامطار 300-100 ملم سنويا (المناخ شبة الجاف) حوالي 23% من المساحة الكلية، والذي يتصف بانعدام التأثير البحري، وبإرتفاع الحرارة وشدة الجفاف وطول فترتة وبقلة الامطار وندرتها في بعض مناطقة، وهو ما يضعف الغطاء النباتي.

49.صلاح وازن،تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1998،ص44.

50.التقرير الإقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي,ابوظبي،دولة الامارات العربية المتحدة،2016،ص47.

الجدول رقم (2) : الأقاليم البيئية والمناخية في الدول العربية

الاقاليم المناخية اوالبيئية	معدل الامطار السنوي(ملم)	لمساحة مليون كم
الرطبة\المتوسطي البحري	1000<	0,3
شبة الرطبة\المتوسطي القاري	1000-600	1,0
شبة الجافة\شبة الرطبة\المداري المتوسطي	600-300	1,2
شبة الجافة	300-100	2,1
الجافة	100>	9,7
المجموع الاجمالي		13,3

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016,ص74

الواضح من الجدول اعلاه، تنوع العوامل البيئية والمناخية، مما يثري المنطقة العربية.إن وجود اقاليم مناخية زراعية متنوعة في المنطقة العربية يظهر أهمية توزع المحاصيل على المناطق المختلفة، واختيار التركيب المحصولي على المستوى القومي للأستفادة من الميزة النسبية للإنتاج في كل منطقة[51].

- الموارد الارضية:

تمتلك البلدان العربية مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية حيث يقدر مجموع الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة بنحو 72 مليون هكتار، هو ما يعادل 5,4% من المساحة الإجمالية للبلدان العربية التي تقدر بنحو 1330 مليون هكتار، منها حوالي 9,6 مليون هكتار مساحة محاصيل مستديمة وحوالي 62,5 مليون هكتار مساحة محاصيل موسمية، وبلغت المساحة المروية حوالي 14,9 مليون هكتار تمثل نحو 20,7% من جملة المساحات المزروعة، اضافة الى الأراضي الرعوية التي بلغت حوالي 425 مليون هكتار اي بنسبة 30% من المساحة الكلية للوطن العربي، يقع معظمها في الأقاليم الصحراوية، حيث تؤمن المراعي حولي ثلثي الموارد الفعلية المتاحة للثروة الحيوانية في الدول العربية .

51.صلاح وازن،مصدر سابق،ص45

ويقع الجزء الأكبر من هذه المراعي في المناطق الجافة وشبة جافة ومعظمها في حالة ضعيفة متردية وفقيرة ومحدودة الانتاجية، إذ تعاني من التدهور الحاد بفعل شح المياه، الجفاف، تعرية التربة، ملوحتها و الرعي الجائر والمبكر، مما يؤدي الى انحسار الغطاء النباتي وتدني كثافة النباتات الرعوية في وحدة المساحة وإزالة النباتات الرعوية، وبالتالي انخفاض انتاجية الأرض الرعوية، وهذا الى جانب غياب السياسات والخطط الهادفة إلى تطوير القطاع وتعزيز دوره، إهمال تجديد المراعي والمحافظة عليها وتنظيم استغلالها.وتتمثل مجالات تطوير وتحديد المراعي الطبيعية في تحسين وتطوير النظام الرعوي والتوسع في زراعة الشجيرات العلفية والتركيز على التكثيف المحصولي وتطبيق دورات رعوية تركز على تحديد مناطق ومواسم الرعي.وتعزيز خدمات التوعية والإرشاد لمربي الماشية حول الاستغلال الأمثل لتك الموارد من منظور المنفعة المتبادلة، وتنفيذ خطط وبرامج للتطور والحماية والاستغلال.اما بالنسبة للغابات في تشكل حوالي 48 مليون هكتار، اي بنسبة 3,6% من المساحة الإجمالية، وتعتبر هذه النسبة منخفضة. ويتميز توزيع الغابات في الدول العربية بالتباين إذ تغطي حوالي 12% من المساحة الأجمالية للسودان والصومال و جيبوتي واقل من 1% من مساحة الجزيرة العربية.

- الموارد المائيه

تتسم الموارد المائية في الوطن العربي بالندرة ، وسوء توزيعها وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير منها ، سواء بصورة من حيث تدني متوسط نصيب وحدة المساحة او حصة الفرد من المياه، مقارنة بالمناطق الاخرى من العالم[52]. كما ان المنطقة العربية تتوفر فيها كميات كبيرة من المياه الجوفية، هذه المياه تتجمع في ثلاثة احواض رئيسية هي الارج الشرقي جنوب جبال الأطلس في الجزائر، والنوبة بين مصر والسودان وليبيا والديسي بين الاردن والسعودية، وتقدر كميات المياه المخزنة في هذه الاحواض بنحو 8400 مليار م^3، وتقدر الموارد المتجددة بحوالي 45 مليار م^3 سنويا ويمكن استغلال 42 مليار م^3 سنويا[53].

52.رقية خلف حمد جبوري،الاسياسات الزراعية واثرها في الامن الغذائي في بعض البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2012،ص ص 88-87.

53.التقرير الإقتصادي العربي الموحد،مصدر سابق،ص50.

- الموارد البشرية

بلغ عدد السكان الزراعيين في الدول العربية حوالي 85,6 مليون نسمة ، اي نحو 22% من إجمالي السكان، حيث نلاحظ ضعف عدد سكان الريف وذلك بسبب استمرار الهجرة من الريف الى المدينة يعود ذلك الى ضعف و انعدام توفر الخدمات الصحية والتعلم في المناطق الريفية و انخفاض العائد من النشاط الزراعي بالمقارنة مع العائد بالمقارنة في النشاطات الاقتصادية الاخرى[54].

بالاضافة الى الامكانيات المتاحة لإقامة تكامل اقتصادي زراعي عربي التي تم ذكرها، هناك عوامل فاعلة اخرى، تتمثل في:

- الموارد المالية الهائلة التي تتمتع بها بعض الدول العربية لاسيما الدول التي تتمتع بالموارد النفطية و الغاز الطبيعي و المعادن الاخرى على اختلافها.
- التقنيات و التكنولوجيا الزراعية، والبحوث الزراعية، والمساعدات الغذائية والجوانب البيئية.
- التنسيق بين السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية وسياسات الاستثمار والأجور والتصنيع والاستيراد والتصدير.
- التنمية الاقتصادية الزراعية والتي تتطلب نموا متوازنا بين الزراعة والصناعة وإن زيادة الإنتاج الزراعي امر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية .
- يمكن الاستفادة من الفائض الزراعي العربي من خلال تحويلة الى عوائد مالية يمكن بالتالي الاستفادة منها في مشاريع تحقق التنمية الاقتصادية للدول العربية .
- دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد الكثير من المشروعات المرتبطة بالمنتجات الزراعية بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي منها:
  - دراسة الإستفادة من مخلفات القطن والمخلفات الزراعية الأخرى لإنتاج علف الحيوانات.
  - مشروعات برنامج القمح والحبوب ، وبرنامج محاصيل البذور.
  - برنامج الإنتاج الحيواني وإنتاج الدواجن والأسماك ومشروع المخزون الغذائي والاستراتيجي وغيرها من البرامج التي تضمنت اكثر من 150 مشروعا وموزعة على 13 دولة عربية ، إضافة

54.صلاح وزان،صدر سابق،ص158.

الى دراسة بعض الموارد الطبيعية، وقد اسهمت في المشروعات الزراعية الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والشركة العربية للأستثمار ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية.اضافة الى انشاء مجلس زراعي عربي يبحث في تمويل المشروعات العربية الكبرى وذلك من اجل تحقيق التكامل بين الدول العربية لاسيما الدول التي تتميز بالقدرات المالية الهائلة والدول التي تتمتع بالامكنيات الطبيعية الزراعية[55].

اضافة الى:

- تزايد الوعي لدى المؤسسات الوطنية والاقليمية بأهمية التنسيق الدائم مع اللجان التي من مهامها وضع السياسات الملائمة لتحقيق الاستفادة القصوي من الامكانات المائية والزراعية العربية مثال (اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، و العديد من المؤسسات المعنية بالمياه والزراعة الاقليمية اضافة الى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة – اكساد)
- العمل من قبل جميع الدول العربية على تحقيق التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالموارد المائية و الامن الغذائي من خلال العمل على اتساق سياسات المياه والزراعة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية من خلال توفير الدعم المالي و البشري اللازم لتحقيقها.
- ونظرا لاهمية الموارد المائية والزراعية العربية تم انشاء العديد من الاجهزة والمجالس التابعة لجامعه الدول العربية والتي تعنى بالتنسيق حول قضايا المياه والزراعه ، كلجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، اضافة الى المجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية اللذان يعتبران اكثر المؤسسات العربية المعنية بالمياه والزراعة والتنسيق بينهما يعد مهما جدا لتوجية ودعم صناع القرار في المنطقة العربية بخصوص قطاعي المياه والزراعة[56].

55.هشام قطنا،صلاح وزان،الاقتصاد الزراعي،جامعة دمشق،سوريا،1970،
http://arab-ency.com.sy/detail/2095

56. الامم المتحدة ،الاسكوا،تقرير نحو تكامل سياسات الزراعة والمياه تعزيز التنسيق المؤسسي بين قطاعي الزراعة والمياه،السويد،2019،ص14.

المبحث الثاني:واقع التكامل الإقتصادي الزراعي العربي(مقوماتة – معوقاتة – مزاياه)

برز مصطلح التكامل في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية، الزراعية ، والسياسية ، والأمنية. ورغبة من الدول العربية في ارساء كيانها الزراعي والإقتصادي على اسس متينة من العلم والخبرة، وادراكا للمكانة التي تحتلها الزراعة في البنيان الإقتصادي العربي وإقتناعا بأن تنمية القطاع الزراعي يعتبر اساساً مهماً لتحقيق التنمية الإقتصادية المتوازنة والامن الغذائي وإدراكا بأن الموارد الزراعية في الدول العربية لم تستغل إستغلالاً كاملاً ونظرا للظروف الطبيعية والاجتماعية والإقتصادية في الدول العربية وكذلك المشكلات التي تعاني منها. بذلت الدول العربية العديد من الجهود الكبيره لإستغلال الموارد المتاحة لسد الحاجات العربية في القطاعات الإقتصادية و الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي وحل المشكلات الزراعية وخلق فرص جديدة للاستفادة القصوى منه وبالتالي للوصول الى التكامل الإقتصادي الزارعي العربي.

الفقرة الاولى : إتفاقيات التبادل التجاري بين لبنان و كل من (مصر – سوريا – العراق)

عقد لبنان منذ عام 1952 مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع اكثر البلدان التي يتعامل معها تجارياً ، وذلك من اجل:

- تنشيط الصادرات اللبنانية (زراعة–صناعية .....)
- تخفيض العجز الكبير المتزايد في ميزانة التجاري

فإتفاقيات تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت بين الدول العربية تهدف الى تنمية التجارة وتوثيق التعاون الاقتصادي في ما بينها. ومن اجل ذلك نصت على منح الأفضلية للبضائع المتبادلة، وكذلك تحويل رؤوس الاموال. ومن اهم بنود هذه الاتفاقيات :

- إعفاء قسم كبير من المنتجات الزراعية والمنتجات الحيوانية من الرسوم الجمركية.

- تخفيض التعرفة الجمركية على قسم كبير من المنتجات الصناعية .
- تبادل جميع التسهيلات اللازمة لشؤون الترانزيت وفقاً للأنظمة السارية المفعول.

فبالإضافة الى دخول لبنان في إتفاقية التبادل التجاري والترانزيت بين الدول العربية ، قام بإبرام العديد من الإتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول العربية من بينها : مصر التي عقد معها اتفاقية تبادل تجاري عام 1952، سوريا التي عقد معها اتفاقية تبادل تجاري عام 1953، والعراق التي عقد معه اتفاقية تجارية مع ملحق لتنظيم الدفع عام 1951 [57].

اتفاقية التبادل التجاري بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية :

في عام 1956 حرر اتفاقا بمدينة بيروت والذي يسعى الى دعم و تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية على اساس المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة بما يوطد التضامن ويعزز التكامل الاقتصادي بين كل من لبنان ومصر وايضا انطلاقا من التزاماتهما الناجمة من عضويتهما في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ورغبة لكلا الطرفين في تنمية العلاقات الاقتصادية بين بلديهما وتوطيدها على اسس تحقيق المنفعة العامة وانطلاقا من الصلات والروابط الطبيعية القائمة بينهما، فقد اتفقا على ما يلي :

المادة 1:

يبذل كل من الطرفين المتعاقدين ما في وسعه للوصول بالعلاقات التجارية بين بلديهما الى اقصى حد مستطاع وفقا لاحكام هذا الاتفاق وفي حدود النظم الإقتصادية القائمة في كل من البلدين.

المادة 2:

(أ) تأذن حكومة جمهورية مصر، في حدود إمكانيات مصر الاقتصادية، بتصدير السلع التي من اصل مصري الى لبنان، وتأذن حكومة جمهورية لبنان من جانبها بإستيراد تلك السلع.

(ب) تأذن حكومة جمهورية لبنان، في حدود امكانيات لبنان الاقتصادية، بتصدير السلع من اصل لبناني الى مصر، وتأذن جكومة جمهورية مصر من جانبها، بإستيراد تلك السلع.

57. http://al-hakawati.net/Art/ArtDetails/1155

المادة 3

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتسهيل تجارة الترانزيت عبر بلديهما بكافة وسائل النقل، وبعدم اخضاع بضائع الترانزيت الى رسوم جمركية، او رسوم ترانزيت ، عدا ما هو عادل ومعقول من نفقات مقابل الخدمات الناتجة عن عمليات الترانزيت ووفقا للنظم الجمركية المعمول بها في كل من البلدين.

المادة 4 :

(أ) تعفى السلع المدرجة بالقائمة رقم 1 الملحقة بالاتفاق من الرسوم الجمركية عند استيرادها من بلد احد الطرفين المتعاقدين، على ان يكون منشؤها بلد الطرف الاخر.

(ب) تتمتع السلع المدرجة في القائمة رقم 2 الملحقة بهذا الاتفاق، بتخفيض 50% من الرسوم الجمركية عند استيرادها من بلد احد الطرفين المتعاقدين، على ان يكون منشؤها بلد الطرف الاخر

(ت) تتمتع السلع المدرجة في القائمة رقم 3 الملحقة بهذا الإتفاق، بتخفيض قدرة 25% من الرسوم الجمركية عند استيرادها من بلد احد الطرفين المتعاقيدن، على ان يكون منشؤها بلد الطرف الاخر. يشترط في المنتجات الصناعية المدرجة في القوائم 1-2-3 سالفة الذكر، ان تبلغ نسبة قيمة المواد الأولية العربية واليد العاملة المحلية فيها 50% على الاقل من كلفة الانتاج.

(ث) تتمتع منتجات مصانع التجميع ، المدرجة في القائمة رقم 4 الملحقة بهذاالاتفاق، بتخفيض 20% من الرسوم الجمركية عند استيرادها من بلد احد الطرفين المتعاقدين، على ان تكون قد تم تجميعها في بلد الطرف الاخر، وبشرط الاقل نسبة لقيمة المواد الاولية العربية واليد العاملة المحلية فيها او كليهما عن 20% من كلفة الانتاج.

المادة 5 :

يجب ان تصحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء او بالتفضيل الجمركي، بموجب هذا الاتفاق، بشهادة منشأ صادرة عن السلطات الحكومية المختصة التي يعينها كل من الطرفين المتعاقدين، وان ينص في الشهادات المتعلقة بالمنتجات الصناعية على نسبة بالمنتجات الصناعية على نسبة قيمة المواد الاولية العربية واليد العاملة المحلية فيها.

المادة 6:

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر معاملة الدولة الاكثر رعاية، خاصة فيما بتعلق بالرسوم الجمركية والرسوم الاضافية، وفي طريقة تحصيل الرسوم ، وكذلك في القواعد والاجراءات التي تخضع لها عمليات التخليص الاجمركي.

لا تخضع بأية حال من الاحوال المنتجات الطبيعية الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في بلد احد الطرفين المتعاقدين والمستوردة من بلد الطرف الاخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة او على موادها الاولية في البلد المستورد.

المادة 7 :

لا تسري معاملة الدولة الأكثر رعاية المنصوص عليها في المادة السابقة من هذا الإتفاق على :

(أ) المزايا الممنوحة او التي قد تمنح من قبل احد الطرفين المتعاقيدن للبلاد المتاخمة له، او التي قد تمنح لاحد بلدان جامعة الدول العربية.

(ب) المزايا الناجمة عن اتحاد جمركي معقود او قد يعقد من قبل احد الطرفين المتعاقدين.

المادة 8 :

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين سفن الطرف الاخر معاملة لاتقل افضلية عن المعاملة التي تمنح لسفن اي بلد اخر فيما يتعلق برسوم الحمولة والمواني‌ء والارشاد والمنارات والرسوم الاخرى المماثلة التي تجبى من موانيء احد الطرفين.

لا تطبق هذه المادة على السفن التي تعمل فيها الملاحة الساحلية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع نقل البضائع المتبادلة بينهما على اسطولهما التجاريين.

المادة 9:

تتم تسوية المدفوعات الناتجة عن هذا الاتفاق وفقا لاحكام اتفاق الدفع الموقعين للبلدين .

المادة 10 :

يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق التجاري المعقود بين الطرفين المتعاقدين بتاريخ 2 سبتمبر 1951.

المادة 11 :

يبرم هذا الاتفاق والقوائم الملحقة به التي تعتبر جزءا لايتجزأ منه من قبل كل من الطرفين المتعاقدين وفقا لتشريعة، ويصبح نافذا بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق ابرامة، ويعمل به لمدة سنة واحدة، ويتجدد من تلقاء نفسة سنة فسنة ما لم يطلب احد الطرفين المتعاقدين كتابة تعديلة او الغاءة قبل ثلاثة اشهر من انقضاء كل اجل.

القائمة رقم 1 : المواد المعفاة من الرسوم الجمركية

مسلسل	السلعة
1	الخيول والبغال والحمير وصغارها
2	الابقار والجواميس والاغنام والماعز وصغارهم
3	الطيور الداجنة وطيور الصيد
4	النحل
5	الحيوانات المستوردة خصيصا لتحسين النسل
6	اللحوم الطازجة او المثلجة او المبردة لحوم الطيور الداجنة والبرية واللحوم المبهرة اللحوم الاخرى غير المذكورة ولا الداخلة في مكان اخر
7	الاسماك الحية والطازجة او المحفوظة بحالة طازجة و الاسماك المجففة او المملحة او المدخنة ذوات القشور او الحيوانات الرخوة الطازجة
8	الحليب الطازج واللبن الرائب والقشدة الحليب الطازجة
9	العسل
10	البيض

11	المواد الحيوانية غير القابلة للاكل كالمصارين والمعدات والمثانات سواء اكانت طرية او مملحة او مجففة
12	اوتار الثلاث وجزاز الجلود ونفاياتها المعدة لصناعة الغراء ودم الماشية جلود الطيور الخام وريشها العظام والقرون والحوافر والاظفار والمناقير
13	الاسنفج
14	بذور دود القز
15	بصلات ودرنات وبصلات وجذور نباتات مزهرة او مورقة الفسائل والطعوم والدوالي الاغراس الحرجية واغراس التزيين والاغراس المثمرة الازهار والبراعم والمقطوفة للباقات وللتزيين
16	القطور الطازجة او المجففة او كمأة
17	الزيتون الطازج والمملح
18	البندورة
19	البصل والثوم وان كانت مجففة
20	بطاطس
21	البذور والاثمار الاخرى
22	النباتات واجزاؤها والبذور والاعشاب غير المذكورة ولا الداخلة في مكان اخر
23	النباتات الصناعية والطبية باستثناء التبغ والتنباك
24	القش والعلف غير المصنع

25	الصموغ والصموغ الراتنجية والراتنجات والبلاسم الطبيعية المواد المعدة للضفر والحفر وغيرها من المواد الاولية والمحاصيل الخام النباتية المنشأ
26	الملح
27	حجر الخفان وما شابهما حتى المسحوق منها الرخام والمرمر والجرانيت خاما الاحجار الاخام الاخرى المعدة للنحت والبناء احجار الجبصين فوسفات طبيعي الميكا الخام والكرارتر ورمل الزجاج كبريت الزرنيخ الاصفر وسم الفار
28	مواد معدنية اخرى
29	الخشب المستدير الخام وان كان مقشورا او مشذبا بالفأس بعض التشذيب فحم الحطب وان كان مسحوقا او بشكل قوالب
30	جلود خام وصوف خام
31	شرانق دود قز
32	شعر خام واوبار خام
33	القطن وفضلاتة و الكتان وفضلاتة
34	القنب والزيتون وزيت السلفور وزيت بذور السمسم والطحينة وكسب من حبوب واثمار زيتية
35	خيوط حرير طبيعي وخيوط مشاقة الحرير الطبيعي
36	ماء الزهر وماء الورد وجلسرين واسمدة
37	نخالة وبقايا غربلة وطحن وقشر الحبوب

38	اسلحة وذخيرة
39	كتب وجرائد ومجلات ونشرات دورية

القائمة رقم 2:السلع التي تتمتع بتخفيض قدره 50% من الرسوم الجمركية

مسلسل	السلعة
1	زبدة طازجة والسمن و الجبن
2	الاعلاف الصناعية والغراء الحيواني
3	الصابون العادي
4	زجاجات وقوارير وقناني من جميع الانواع والاشياء المصنوعة من الزجاج والبلور المنفوخ او الكبوس لاسيما ما كان منها للاستعمال المنزلي وصنوعات زجاجية لمعامل الكيمياء والاجهزة العلمية
5	الاسمنت بكافة انواعه
6	محضرات الفواكة والبقلو والخضر والنباتات الاخرى
7	المنسوجات والملابس والمنتجات النسجية والاحذية جليدة او مطاطية او من قماش بمطاط
8	غسالات وثلاجات كهرابئية
9	اقمشة ومصنوعات من لدائن اصطناعية وبلاستيك وبطاطين احرمة
10	عقاقير وادوية

القائمة رقم 3: السلع الزراعية التي تتمتع بتخفيض قدرة 25% من الرسوم الجمركية .

مسلسل	السلعة
1	زيت بذر الكتان
2	محضرات اللحوك ومحفوظاته ومحضرات الاسماك ومحفوظاتها ا
3	اعجنة المعكرونة بجميع انواعها
4	كحول اثيلي وغاز حامض الكبرتيك – سافوريك
5	افلام ايجابية للسينما محمضة
6	لاثاث من خضب والقش والخيزران
7	كرتون عادي وورق التغلف وورق الطباعة
8	خيوط الحرير الصناعي واصناف العقادة من الحرير الطبيعي وجميع المنسوجات من الحرير الطبيعي صرفا او مخلوطة بمواد نسجية اخرى من جميع الانواع و دانتلة من حرير
9	مطروزات من حرير صناعي واصناف العقادة من حرير صناعي وقماش موبيليا من حرير والمنسوجات المصنوعة من الحرير او مخلوطة بغزل قطني او صوفي
10	غزل صوف والبسط والسجاجيد من جميع المواد منسوجات من الصوف صرف
11	غزل من القطن العربي المنشأ ونسج قطنية مصنوعة من غزل عربي ومنسوجات مصنرة من جميع مواد النسيج وملابس واجزاء ملابس من جميع مواد النسيج والبياضات واجزاء البياضات من جميع الانواع ومن مختلف مواد النسيج وجميع الاصناف الاخرى المخيطة او الجاهزة من نسج عربية ومظلات وشماسي

12	طوب ناري الطياوق و القيشاني والصيني الزخرف والادوات الصحية ومواسير ووصلات من فخار حنفيات من نحاس ولوازمها
13	صناديق وعلب مصنوعة من كرتون
14	مصاعد كهربائية باستثناء محركاتها وخزانات ومستودعات الوقود والمياه ومنشئات معدنية واكياس و ورق كرافت
15	اصناف صناعة العطور والمطريات
16	نعال وكعوب من مطاط
17	ادوات منزلية من الالومنيوم ونسج وشباك معدنية وسدادات معدنية
18	الخل

القائمة رقم 4:منتجات مصانع التجميع والتي تتمتع بتخفيض قدرة 20% من الرسوم الجمركية[58]

مسلسل	السلعة
1	السيارات بانواعها
2	الدراجات البخارية
3	الجرارات

قانون 48 الصادر سنة 1999 .

يرمي قانون 48 الى الاجازة للحكومة ابرام البرنامج التنفيذي لدعم التبادل التجاري بيم الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية في اطار اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية حيث اقر في مجلس النواب، وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصة:

58.اتفاقية التبادل التجاري بين الجمهورية اللبنانية و جمهورية مصر العربية،الموقعة في بيروت عام1956

المادة 1 :

اجيز للحكومة ابرام البرنامج التنفيذي لدعم التبادل التجاري بين الجمهورية اللبنانية و جمهورية مصر العربية في اطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، الوقعه في القاهرة بتارخ 1998 والمرفق ربطا.

المادة 2 :

يعمل هذا القانون فور نشرة في الجريدة الرسمية.

البرنامج النتنفيذي لدعم التبادل التجاري بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية في ايطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

ان حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية مصر العربية انطلاقا من روابط الاخوة والعلاقات التجارية العريقة بين بلديهما.

ورغبة منهما في تطوير ودعم علاقتهما الاقتصادية والتجارية على اساس المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة بما يوطد التضامن ويعزز التكامل الاقتصادي بينهما

وانطلاقا من التزاماتهما الناجمة عن عضويتها في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وفي برنامجها التنفيذي الذي اقره المجلس الاقتصادي الاجتماعي بقرارة رقم 1317 د.ع /59 بتاريخ 1997 لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ابتداء من 1\1\1998.

وتحقيقا لرغبة البلدين في تبادل الاعفاء بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج البرنامج التنفيذي.

اتفق الطرفين على ما يلي :

المادة 1:

وافق الطرفان على الاسراع بتطبيق البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة تجارة حرة اعتبارا من 1\1\1999، وذلك وفقا لاحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي الذي اقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم 1317 د.ع /59 بتاريخ 19\2\1997 .

المادة 2:

(أ) تعفى السلع ذات المنشأ اللبناني او المصري المتبادلة بين البلدين من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل اعتبارا من 1\1\1999.

(ب) تستثنى من الاحكام (أ) اعلاه السلع والمنتجات المدرجة في القوائم ارقام (1)و(2)و(3)و(4)و(5)و(6)و(7) والتي تعتبر جزءا لايتجزأ من هذا الاتفاق.

المادة 3:

(أ) تعامل السلع ذات المنشأ اللبناني او المصري المتبادلة بين البلدين معاملة السلع الوطنية بما يخص الضرائب والرسوم الداخلية المفروضة في البلد المستورد على المنتجات المحلية المماثلة لها.

(ب) يتم احتساب ضريبة المبيعات في الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية بالنسبة للسلع التي تستفيد من احكام هذه الاتفاقية عند استيرادها وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها في كلا البلدين.

المادة 4 :

يظل هذا البرنامج التنفيذي ساري المفعول ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية برغبته بإنهاء العمل به قبل ستة اشهر على الاقل من تارخ الانهاء المطلوب.

المادة 5:

(أ) يدخل هذا البرنامج التنفيذي حيز التنفيذ بعد شهر من تاريخ تبادل اخر اخطار باتمام الاجراءات القانونية اللازمة للتصديق عليه وفقا للتشريعات المعمول بها في البلدين.

(ب) تسري احكام الفقرة (أ) على اية تعديلات لهذا البرنامج التنفيذي يتفق عليها الطرفان.

القائمة رقم 1: السلع المصرية المستثناة من الاعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل عند تصديرها الى الجمهورية اللبنانية والتي تبقى خاضعة للتخفيض التدريجي النسبي المنصوص عليه في اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية .

مسلسل	السلعة
1	بلاط وترابيع خزفية
2	اصناف صحية ثابتة من خزف
3	المفروشات التابعة لكامل البندين
4	حوامل فرش وفرش
5	المنسوجات والملابس والمنتجات النسجية
6	التبغ وابدالة
7	البصيلات والزهور على انواعها
8	محضرات من ديوك ودجاجات
9	اصناف صناعة الحنفيات

القائمة رقم 2: السلع اللبنانية المستثناة من الاعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل عند تصديرها الى جمهورية مصر العربية.

مسلسل	السلعة
1	المنسوجات والملابس والمنتجات النسيجية*
2	السيارات
3	التبغ وابدال التبغ ومنتجاتها
4	المشروبات والسوائل الكحولية
5	لحوم طيور الدواجن واجزاؤها واحشاؤها
6	الاسمنت بكافة انواعة
7	الاسلاك والكابلات

*يحظر استيراد هذه الاصناف لغاية اول يناير 2002

القائمة رقم 3: السلع الزراعية المصرية المسموح ادخالها الى لبنان معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل خلال الفترات المحددة فقط تجاه كل منها، ويمنع ادخالها خارج هذه الفترات.

المسلسل	السلعة	فترات الاعفاء
1	بطاطا	اول فبراير – اخر مارس
2	بصل	اول ديسمبر – اخر ابريل
3	الثوم	اول ديسمبر – اخر ابريل

4	البطيخ على انواعة	اول يناير – حتى اول مايو
5	جوافة ومانجو	طوال العام
6	البلح والتمر على انواعها	طوال العام

القائمة رقم 4: السلع الزراعية اللبنانية المسموح ادخالها الى جمهورية مصر العربية معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل خلال الفترات المحددة فقط تجاه كا منهما ، ويمنع ادخالها خارج هذه الفترات.

مسلسل	السلعة	فترات الاعفاء
1	التفاح	اول اغسطس – اخر ابريل
2	العنب	اول سبتمبر – اخر يونيو
3	اجاص	اول اغسطس – اخر يونيو
4	الكرز	طول العام

القائمة رقم 5: السلع المصرية غير المسموح بتصديرها الى الجمهورية اللبنانية.

مسلسل	السلعة
1	التفاح
2	اجاص وسفرجل
3	الحمضيات
4	العنب

5	الزيتون
6	زيت الزيتون
7	البطاطا المحضرة والمحفوظة
9	بطاطا محضرة او محفوظة او مجمدة
10	الحليب السائل على انواعة ومشتقاتة من اللبن واللبنة والجبن البلدي
11	الفروج الحي والمذبوح والمبرد والمجمد وقطعة واحشائه بما فيها قطع واحشاء الحبش
12	بيض الدجاج
13	الموز الطارج
14	الكوسة
15	النبدورة
16	الخيار والخيار المحبب
17	الباذنجان

القائمة رقم 6: السلع المتبادلة التي تخضع لتخفيض تدريجي بمعدل 25% سنويا اعتبارا من 1\1\1999.

مسلسل	السلعة
1	البان وقشدة والاجبان (باستثناء الجبن البلدي)
2	عسل طبيعي

	ابدال العسل (عسل اصطناعي) وان كان ممزوجا بعسل طبيعي
3	الاناناس افوكادو وكيوي وكاكي وقشطة وباشية فروت وليتشي البابايا
4	المياه المعدنية والمياه الغازية
5	المثلجات الجاهزة
6	الخضر المحضرة والمكبوسة بحامض الخل او بحامض الخلك او بغيرها
7	الخضرة المجمدة
8	المربات على انواعها
9	عصير الفواكه على انواعها
10	الورنيش وادهانات

القائمة رقم 7: السلع المصرية الخاضع استيرادها لاجازة استيراد مسبقة ولكنها تبقى معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل عند الاستيراد.

مسلسل	السلعة
1	الاسمنت الطبيعي والاصطناعي
2	الاسمنت الابيض
3	الجفصين

4	الكلس
5	الاسلاك الكهربائية والهاتفية

حرر هذا البرنامج بمدينة القاهرة بتاريخ 10 سبتمبر 1998 من نسختين اصليتين[59]

إتفاقية التبادل التجاري بين الجمهورية اللبنانية و الجمهورية العربية السورية :

عقب حل الوحدة الجمركية بين الجمهورية اللبنانية و الجمهورية العربية السورية عام 1950 جرت مفاوضات انتهت عام 1953 الى عقد اتفاق انتقالي نص على كيفية تنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وقد مدد في ما بعد، بعد إدخال بعض التعديلات عليه . ونص هذا الإتفاق على إعفاء كثير من المنتجات الزراعية والحيوانية ذات المنشأ السوري او اللبناني من الضريبة الجمركية، وعلى تحديد تعرفة موحدة فرضت على هذه البضائع عندما تستورد من الخارج . ونص ايضاً على إعفاء بعض المنتجات الصناعية ذات المنشأ اللبناني او السوري وحدد لها تعرفة موحدة عند استيرادها من سوق أخرى، كما نص على تخفيض التعرفة الى 50 بالمئة من التعرفة العادية بالنسبة الى بعض المنتجات الصناعية الاخرى. وفي قائمة رابعة وأخيرة شملت منتجات مختلفة، نص الاتفاق على ان تطبق التعرفة العادية عليها. وبالاضافة الى ذلك، فقد نص الاتفاق على تسهيلات لتجارة الترانزيت وعلى منح اعفاءات على البضائع العابرة بالنسبة لكل الضرائب، ما عدا الرسوم الصحية والرسوم المستحقة عن القيام بالمعاملات الرسمية الضرورية:

حيث تضمن اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية المواد التالية:

المادة 1:

اقامة اعلى درجات التعاون التنسيق وصولا الى التكامل الاقتصادي من خلال :

- حرية انتقال الاشخاص بين البلدين.
- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

59. قانون 48 عام 1999 البرنامج التنفيذي لدعم التبادل التجاري بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية في اطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية.
- حرية انتقال الرساميل.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل.
- حرية الايصاء والارث وحرية التملك.

المادة 2:

تعمل الدولتان على تحقيق سوق مشتركة بينهما من خلال :

- حرية انتقال المواطنين اللبنانيين والسوريين والغاء القيود.
- أ- تنسيق الاعباء للسلع المتبادلة لتحقيق المساواة في الاعباء ومن ثم تحرير هذه الاعباء.
- ب-حرية تبادل السلع الوطنية بين البلدين وتحريرها من القيود.
- ج- تنظيم شهادات المنشأ في كل من البلدين وتحريرها من القيود.
- د- تنسيق تشريعات النقل والمواصلات والترانزيت.
- تنسيق السياسات الزراعية لتنمية الزراعة (إنشاء مؤسسات تسويق وإقامة معارض مشتركة ، وتعاون في البحوث العلمية والتطبيقية والارشاد الزراعي).
- تنسيق السياسات المشجعة للتعاون الإقتصادي.
- التعاون التنسيق في مجال الطاقة الكهربائية والمائية والنفطية والثروة المعدنية.
- تنسيق السياسة السياحية من خلال خلق دورة سياحية واحدة.
- حرية العمل والإستخدام والإقامة ومختلف النشاطات الإقتصادية.
- التعاون في مجالات الصحة والشؤون الاجتماعية.
- تسهيلات انتقال الرساميل بين البلدين.
- تنسيق التشريع الضرائبي والمالي لتشجيع المشاريع الإقتصادية (تلافي ازدواج الضرائب).
- تنسيق اساليب التصنيف والتبويب الاحصائي.
- تنسيق التعمال التجاري والإقتصادي.

المادة 3 :

- تتولى لجنة الشؤون الإقتصادي والإجتماعي تحقيق اهداف المادة الثانية .
- يرأس اللجنة الجانب الذي تقام في ارضة الإجتماعات.
- تنفيذ قراراتها وترفع الى المجلس الاعلى.
- تصبح قرارات اللجنة نافذة فور اعتمادها من قبل المجلس الاعلى.
- على الوزراء المختصين عقد اجتماعات لمتابعة قضايا التعاون.

المادة 4:

إضافة الى لجنة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية يوجد لجان فرعية :

- اللجنة الإقتصادية لمعالجة الشؤون الإقتصادية والتجارية والمالية.
- اللجنة الزراعية لمعالجة الشؤون الزراعية(النباتي والحيواني).
- اللجنة الصناعية لمعالجة السياسات والمشاريع الصناعية.
- اللجنة السياحية لمعالجة شؤون االسياحة وقضايا الاثار.
- لجنة النقل والمواصلات والترانزيت.
- لجنة الطاقة والثروة المعدنية والموارد المائية.
- لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل.
- تشكيل لجنة تخطيط دائمة لوضع اقتراحات لبلوغ الأهداف (السوق المشتركة).
- تشكيل اللجان الفرعية من عدد متساوي من المندوبين.
- ترفع اللجان توصياتها عن طريق الوزراء.
- تحدد لجنة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية اسلوب العمل في اللجان الفرعية.

المادة 5 :

- تنفذ بصورة تدريجية احكام المادة الثانية:
- تلغي إجازات الإستيراد للمنتجات الصناعية (عام 1953) ويستعاض عنها باستمارات احصائية. تعتمد شهادة المنشأ العربية المعدة وفق إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. يجوز للجنة بعد موافقة المجلس الاعلى إعادة النظر في اي تدبير.

حرر هذا الاتفاق في بيروت بتاريخ 16\9\1993 ويعتبر هذا الاتفاق مكملا لاتفاق الاخوة والتعاون والتنسيق الموقعة في دمشق في 22 ايار 1993 يصدق وفقا لدستور الدولتين ويعمل به عند تبادل الوثائق المصدقة[60].

اتفاقية التبادل التجاري بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العراقية:

عقد لبنان عام 1951 اتفاقية تجارية مع ملحق لتنظيم الدفع مع الجمهورية العراقية حيث قامت هذه الاتفاقية على المعاملة بالافضلية و الغاء الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الاثر المماثل واصدار اجازات الاستيراد والتصدير وتحرير التجارة البينية و تعزيز التعاون الاقتصادي بين طرفي الاتفاق .

اذ تناولت الاتفاقية مجموعة من المواد التالية:

المادة 1:

يعمل الفرقان المتعاقدان على تنسيق وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلديهما، ويتعهدان بتسهيل التبادل التجاري بينهما بإعطاء اجازات الاستيراد والتصدير لجميع السلع على ان تراعى في ذلك القوانين والانظمة والبيانات والتعليمات المتبعة بهذا الشأن والاحكام الواردة في هذه الاتفاقية.

المادة 2:

يعامل الفريقان المتعاقدان بعضهما معاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية وطريقة تحصيلها، في الاجراءات التي تنظم عمليات اجازات الاستيراد والتصدير، فلا تخضع المنتجات

60.اتفاقية التعاون التنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية حرر في بيروت بتاريخ 16\9\1993

والبضائع المنتجة محليا في بلد احد الفريقين المستوردة مباشرة الى بلد الفريق الاخر الى رسوم او ضرائب اعلى مما هو مفروض او ما سيفرض على البضائع والمنتجات المماثلة لها الواردة من اي من بلد اخر.

كما انه لا تخضع في جميع الاجراءات الى اكثر ما هو معمول به او ما سيعمل به بالنسبة لاي بلد اخر. ولا تتجاوز الرسوم الداخلية كرسوم الانتاج والاستهلاك وما سواها التي يفرضها احد الفريقين على البضائع والمنتجات المستوردة من بلد الفريق الاخر. الرسوم المماثلة المفروضة على البضائع والمنتجات المحلية المماثلة لها .

المادة 3:

تمنح البضائع اللبنانية المنتجة محليا المستوردة مباشرة الى العراق، والمبينة في الجدول رقم 1(اعفاء او تخفيضا من الرسوم الجمركية حسبما هو مذكور بالجدول).

تمنح البضائع العراقية المنتجة محليا المستوردة مباشرة الى لبنان، والمبينة في الجدول رقم 2 (اعفاء او تخفيضا من الرسوم الجمركية حسبما هو مذكور بالجدول)

يمكن اضافة بضائع اخرى الى الجدولين المذكورين في الفقرتين السابقتين وذلك بالاتفاق بين الفريقين المتعاقدين.

المادة 4:

ترفق البضائع المنتجة محليا ، الواردة من بلد الفريقين المتعاقدين الى بلد الاخر ، بشهادة منشأ من الجهات ذات الصلاحية من البلد المصدر.وتعتبر البضاعة منتجة محليا ، في مفهوم هذه الاتفاقية، اذا كانت قيمة المواد الاولية فيها المنتجة في بلد المصدر مع كلفة الاستصناع وحجمها لا تقل عن خمسين بالماية من قيمة البضاعة.

المادة 5:

يتخذ الفريقان المتعاقدان الاجراءات اللازمة لتنفيذ ملحق المدفوعات المرفق بهذه الاتفاقية اعتبارا من تاريخ تنفيذها.

المادة 6:

يعامل الفريقان المتعاقدان بعضهما بعضا معاملة متقابلة فيما يتعلق بنقل البضائع عبر ارضيهما الترانزيت حسب الاحكام والاصول المطبقة حاليا بين البلدين.

المادة 7:

تمنح حكومة العراق لبنان، ضمن احكام التشريع الجمركي العراقي، الاماكن اللازمة في المنطقة الحرة في ميناء االبصرة عند انشائها.

تمنح الحكومة اللبنانية العراق ، ضمن احكام التشريع الجمركي اللبناني الاماكن اللازمة في المنطقة الحرة في ميناء بيروت وفي طرابلس عندما يتم انشاء منطقة حرة في مينائها ويوفر الفريقان ويقدمان التسهيلات اللازمة لهذه الغاية.

المادة 8:

تصبح هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من اليوم الذي يلي يوم تبادل وثائق ابرامها وتظل نافذة لمدة سنة وتعتبر مجددة سنويا، الا اذا بلغ احد الفريقين الفريق الاخر رغبتة في انهائها او تعديلها، وذلك قبل ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء العمل به.

حررت في بغداد 20 شباط 1951.

ملحق المدفوعات المرفق بالاتفاقية :

المادة 1:

تسمح الحكومة العراقية لبنك سوريا لبنان في لبنان بأن يحفظ حسابا بالدينار العراقي من صنف حساب لبناني غير مقيم لدى اى من المصارف التجارية المخولة التعامل بالتحويل الخارجي في العراق او لدى المصرف الوطني العراقي. وتسمح كذلك لاي مصرف في لبنان تقترحة الحكومة اللبنانية وتوافق عليه سلطات التحويل الخارجي العراقية بان يحفظ مثل هذه الحسابات في اي من المصارف التجارية المخولة التعامل بالتحويل الخارجي في العراق.

المادة 2 :

تقيد جميع قيم الواردات المنظورة وغير المنظورة المستوردة من لبنان الى العراقي بالدينار العراقي، ايرادات في اي من الحسابات اللبنانية لغير المقيمين المذكورة في المادة الاولى من هذا الملحق.

المادة 3:

تقيد قيم الصادرات العراقية المنظورة وغير المنظورة المصدرة من العراق الى لبنان خصما على اي من الحسابات اللبنانية لغير المقيمين المذكورة في المادة الاولى من هذا الملحق.

المادة 4:

لا تمنع الحكومة العراقية نقل المبالغ من اي حساب لبناني غير مقيم بالدينار العراقي الى اي حساب لبناني اخر غير مقيم بالدينار العراقي.

المادة 5:

تتعهد الحكومة العراقية – اذا زاد رصيد الحساب اللبناني غير مقيم بالدينار العراقي باسم بنك سوريا ولبنان في لبنان عن مئة الف دينار عراقي – بالسماح للبنك المذكور بتحويل مبلغ الزيادة الى ليرات استرلينية على الحساب اللبنانية، وذلك بعد مضي كل ستة اشهر اعتبارا من تاريخ تنفيذ هذا الملحق.

قائمة رقم (1) الملحق بالاتفاقية الاقتصادية بين لبنان والعراق :

يتضمن البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية او الخاضعة لرسوم مخفضة عند استرادها من لبنان الى العراق.

مسلسل	السلعة
1	البطاطا
2	الفاصوليا
3	الموز
4	التفاح
5	الكرز
6	عصارات الفواكة سائلة كانت ام معقودة من غير اضافة سكر اليها وبلا كحول عصارات فواكة سائلة محلاة بالسكر
7	الكرتون المقوى العادي او لفات او طبقات او مقطع اكثر من 300 غرام في المتر المربع

8	الكتب والمجلات
9	الخيوط من الحرير الخام في شلات غزل الحرير العادي والمبروم
10	الزيتون الاخضر المملح باستثناء المستورد في اوعية مسدودة سدا محكما من البضائع المخفضة من التعرفة الجمركية

قائمة رقم (2) الملحق بالاتفاقية الاقتصادية بين لبنان والعراق .

يتضمن البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية او الخاضعة لرسوم مخفضة عند استيرادها من العراق الى لبنان.

مسلسل	السلعة
1	الحيوانات الحية
2	العدس
3	التمور
4	الارز
5	السمسم
6	دبس التمر
7	الجلود الطرية والمملحة والمجففة والمخمضة المملحة الخ.. صلال الغنم بصرفها وصلال المعز بشعرها وغيرها من الصلال الخام
8	الكتب والمجلات
9	الصوف الخام

10	شعر المعز
11	الوبر الخام غير المغسول او المقصور او المصبوغ
12	خيوط الصوف
13	خيوط الوبر الناعم
14	خيوط الوبر الخشن الصرف الاغطية والاحرامات المصنوعة من الصوف
15	خيوط الشعر الصرف تخضع لنسبة 20 % او 25 % من التخفيضات الجمركية

حرر في بغداد في 20 شباط 1951[61]

اذ نلاحظ ان هذه الاتفاقيات على اختلاف المواد التي تنظمها تهدف بالدرجة الاولى الى تعزيز وتنمية التجارة وتوثيق التعاون الاقتصادي اضافة الى منح الافضلية للبضائع المتبادلة، وكذلك تحويل رؤوس الاموال واهم بنود هذه الاتفاقيات هي:

- اعفاء قسم كبير من المنتجات الزراعية والمنتجات الحيوانية من الرسوم الجمركية.
- تخفيض التعرفة على قسم كبير من المنتجات الصناعية بمعدل 25% من التعرفة العادية.
- منح الافضلية بالنسبة الى معاملات اذنات اجازات الاستيراد والتصدير.
- تبادل جميع التسهيلات اللازمة لشؤون الترانزيت وفقا للأنظمة السارية المفعول.

وهذا ما انعكس بشكل ايجابي على تحقيق تحرير التجارة البينية و تحقيق التعاون الاقتصادي والذي ادى الى ابرام اتفاقيات اخرى كإتفاقيات منطقة التجارة الحرة والتي كانت انعكاس للعديد من جولات المفاوضات التي جرت بين لبنان وممثلين عن الادارات العامة والقطاع الخاص في مختلف االمجالات الاقتصادية. والطرف الثاني اما دولة او مجموعة من الدول تحت اشراف وتنسيق وزارة الاقتصاد والتجارة، تستند هذه الاتفاقيات الى عدد من الوثائق القانونية، التي انشأت بموجبها، وتنظم العمل في اطارها، وتتمتع بصفة قانونية الزامية، اما ابرز اتفاقيات التجارة الحرة فهي: (بعضها لا يزال في مرحلة التفاوض)

61.اتفاقية التبادل التجاري بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العراقية ،حرر في بغداد في 20 شباط 1951.

- اتفاقية للتجارة بين مصر ولبنان دخلت حيز التنفذي بتاريخ 6\5\1992
- منطقة التجارة الحرة بين لبنان والعراق وقعت هذه الاتفاقية بتاريخ 6\4\2002
- اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1\3\2003
- اتفاقية التجارة الحرة الافتا دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1\1\2007
- اتفايقة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA دخلت حيز التنفيذ بتاريخ6\5\1992
- اتفاقية تجارة حرة مع تركيا تم توقيعها ولم تدخل حيز التنفيذ
- اتفاقية تجارة حرة مع ايران تم تأشير بالاحرف الاولى على نص الاحكام العامة للاتفاقية في بداية العام2016
- اتفاقية اغادير الموافقة على انضمام لبنان في نيسان 2016

اذ نلاحظ انه ورغم دخول العديد من الإتفاقيات حيز التنفيذ منذ اكثر من عشر سنوات إلا ان الصادرات اللبنانية الزراعية لم تشهد تطورا كبيرا وملحوظا وخاصة مع دول الاطراف في هذه الإتفاقيات ويعود ذلك لأسباب سيتم تناولها لاحقا خلال البحث[62]. و من جهة اخرى نجد ان التقييمات المقدمة حديثا عن مدى فعالية هذه الاتفاقيات وبالرغم مما عانتة المنطقة العربية من ازمات متتالية في السنوات الاخيرة و جائحة كورونا التي اثرت بشكل سلبي على جميع القطاعات الانتاجية العربية والازمه الاقتصادية التي يعاني منها لبنان حتى يومنا هذا والتي نتج عنها تراجع في حجم الصادرات والواردات الا ان هذه الاتفاقيات لاتزال تعتبر المخرج الامثل للعودة الى تحسين وتطوير حجم التبادلات التجارية بين لبنان وكل من مصر بإعتبارها سوق استهلاكي مميز ومحب للبضائع اللبنانية ومنفتح ومرحب بشكل دائم لكل ما هو لبناني اذ سجل حجم التبادل التجاري بين مصر ولبنان 351.1 مليون دولار خلال اول 10 اشهر من سنة 2020[63]، وسوريا التي تعتبر النافذة البرية الوحدة للبنان والتي وعلى الرغم مما عانته من ازمات الا انها لم تهمل طبيعة العلاقات والروابط الاجتماعية والاقتصادية التاريخية وهي دائما ترحب بكل المبادرات التي لها فائدة متبادلة

62.هنادي جعفر،التجارة البينية للمنتجات الزراعية في ظل اتفاقيات التجارة الدولية ومذكرات التفاهم الثنائية في المجال الزراعي،بحث مقدم لوزراة الزراعة اللبنانية،بيروت، 2020،ص ص6-5.

63 الدستور ،اميرة ممدوح،351 مليون دولار حجم التبادل التجاري بين مصر ولبنان، https://www.dostor.org/3332107، 2021.

سواء اقتصادية او اجتماعية اذ نلاحظ انه وعلى سبيل المثال لا الحصر استمرت التبادلات الزراعية والصناعية وبشكل رئيسي الخضار والفواكه ومصادر الطاقة ومواد البناء استمرت بين لبنان وسوريا خلال سنوات الحرب السورية[64]، اما العراق الذي كان سباقا بالمبادرات والتعبير عن روابط الاخوة العربية التي ظهرت بشكل واضح من خلال مبادرته الاخيرة بتزويد لبنان ب500طن من الوقود الثقيل وتقديم جميع التسهيلات لمساعده لبنان في الخروج من ازمة الكهرباء اضافة الى العديد من المبادرات التجارية و الاقتصادية والصحية.هذا ما يثبت انه وعلى الرغم من جميع الازمات الا ان الروابط التاريخية الجامعة بين لبنان والدول العربية هي روابط أكثر من مميزة و ممتازة [65].

الفقرة الثانية : المقومات والمعوقات المشتركة التي اثرت على نجاح وتطور الاتفاقيات التجارية

هناك مجموعة من المقومات المشتركة العامة بين دول الأطراف في الإتفاقيات وذلك من اجل تعزيز النمو الإقتصادي و تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد داخل المجتمع إضافة الى تحقيق الأمن الغذائي المتبادل فيما بينها .

ومن هذه المقومات العامة :

- التقارب الجغرافي والذي يمكن اعتباره من اهم المقومات التي تسهل عملية نقل المنتجات بسهولة وبإقل الأكلاف .
- رغبة الأطراف بتحقيق وتعزيز الروابط الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والزراعية التي تنعكس ايجابا على تحقيق الاستقرار.
- امتلاك القدرات الزراعية المختلفة والمتفاوتة بين الأطراف و هذا ما زاد من اهمية ابرام الإتفاقيات وذلك من اجل تلبية الطلب بالاسواق المحلية وتحقيق الأمن الغذائي .

64.DW ،ابراهيم محمد،تحليل:هل ينجو اقتصاد لبنان من كوارث جديدة دون سوريا؟، https://www.dw.com/ar، 2021

65.العين الاخبارية، علي السويعدي ،بعد الطحين العراق يمد لبنان بالوقود، https://al-ain.com/article/after-flour-iraq-supplies-lebanon-with-fuel ، 2021.

- الموارد الطبيعية المتفاوتة من(مراعي وثروات حيوانية وثروات بترولية ومالية ومعدنية وغيرها من الثروات الاخرى) بين الدول الأطراف التي اظهرت حاجة الدول لبعضها البعض من خلال التبادلات للمنتجات الزراعية والصناعية وايضا المواد الأولية الصناعية والبترولية.
- قناعة الدول العربية بأهمية اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وايضا التمهيد لإنجاح قرار المجلس الاقتصادي الإجتماعي رقم 1317 بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- توفر الوعي لدى دول الأطراف بأهمية التكامل الإقتصادي الزراعي العربي خاصة امام التكتلات العالمية والإقليمية التي تهدد مصالح الدول العربية.
- رغبة الدول لإزالة القيود المفروضة على تجارة السلع بما في ذلك المنتجات الزراعية، وخلق بيئة مناسبة لجذب الإستثمارات.
- توفير منافسة تجارية عادلة بين الأطراف.
- رغبة الدول بتحسين الأوضاع الإقتصادية والإنتاجية من خلال زيادة صادراتها وهذا ما ينعكس بشكل ايجابي على ميزانها التجاري[66].

اما على صعيد لبنان كدولة طرف لهذه الاتفاقيات وتأكيدا على رغبة لبنان بتحسين قدرتة التنافسية وزيادة مستويات التجارة الخارجية لدية عمد الى وضع العديد من الاصلاحات والسياسات الهادفة لتحسين التجارة الخارجية :

- كتقديم المساعدات الفنية والتقنية للمنتجين لرفع الكفاية الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية والتصديرية لبعض القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية.
- اصدار عدد من التشريعات والقوانين مثل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، قانون سلامة الغذاء، حماية المستهلك وقانون المعاملات الالكترونية والبينات ذات الطابع الشخصي.
- اعداد خطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم واصدار دليل قواعد المنشأ ووضع برامج للجودة ومساعدة المصانع وتوجيهها ووضع الارشادات اللازمة لرجال الصناعة وزيادة معرفتهم بقواعد المنشأ واصدار دليل لقواعد المنشأ للمؤسسات اللبنانية[67].

66.مقابلة مع انطوان الحويك ،رئيس جمعية المزارعين اللبنانيين.

هذا بالنسبة للمقومات التي ساهمت في انجاح الإتفاقيات التجارية البينية .اما بالنسبة للمعوقات التي اثرت بشكل سلبي على الاتفاقيات وحسن تنفيذها :

- القيود الفنية الادارية، التنفيذية، المالية المفروضة على البضائع اللبنانية اثناء مرورها من الحدود الاردنية .
- جائحة كوفيد19 التي دفعت المملكة الاردنية الى إقفال حدودها في وجة الشاحنات اللبنانية.
- زيادة رسوم الترانزيت على الحدود السورية والاردينة وهذا ما يزيد من الأكلاف على عاتق المصدر اللبناني.
- صعوبة وصول المنتجات اللبنانية الى الأسواق العراقيه براً بسبب اغلاق معبر البو كمال، وبالتالي يتم ايصالها بحراً عن طريق المرور بتركيا وهذا ما يزيد من الاكلاف والرسوم الامر الذي ينعكس سلبا على اسعار المنتجات اللبنانية.
- فرض المملكة الاردنية رسوم ترانزيت، رسوم ضرائب، رسوم احصاءات، ورسوم خدمات مرتفعة جدا .
- القيود الفنية (كالترسبات والمبيدات الكيميائية) التي تؤثر على جودة المنتج و بالتالي عدم إدخاله الى الدول المستوردة .
- صعوبة حصول المنتج اللبناني للشروط الفنية والإدراية الخاصة بالدول المستوردة.
- الأزمة السورية2011 التي ادت الى اقفال الحدود نظرا لعدم توفر الطرق البرية الأمنة كي تستطيع الشاحنات اللبنانية من المرور للوصول الى الدول المستوردة.
- اغلاق حدود المملكة الأردنية امام الشاحنات اللبنانية بشكل مفاجئ دون اي تنسيق مسبق مع الدولة اللبنانية [68].
- عدم وجود وسائل نقل منتظمة بين المشرق و المغرب العربي (اهمية وجود قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية بإعتبارها احد المرتكزات الاساسية للتبادل السلعي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى).

67.اسماعيل ،محمد ،سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية ،صندوق النقد العربي ،الامارات العربية المتحدة ،ابو ظبي،2020 ،ص 21

68.مقابلة مع ابراهيم الترشيشي ، رئيس تجمع فلاحي البقاع .

- تشابة الهياكل الإقتصادية والإنتاجية في الدول العربية وتشابة صناعاتها التصديرية .
- غياب المعلومات اللازمة للتجارة البينية حيث تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام نقص في المعلومات الإقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالاسواق ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية والتشريعات التجارية الخاصة بالاسواق العربية، خاصة المعلومات المتعلقة بالتسهيلات التجارية اضافة الى صعوبة انتقال الافراد ومنح التأشيرات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية.
- عدم شمول جميع الدول العربية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- مشكلة القيود على العملة وتكاليف تحويل الاموال بين البنوك.
- طول مدة العبور وطول الوقت المستغرق للتجارة ومرور البضائع خاصة المنتجات الزراعية وهذا يؤثر بشكل سلبي على جودة المنتج وتعرضه للفساد.
- عدم وجود سياسات واقعية تساعد على الاندماج والتكامل الكامل بين الدول العربية لتحقيق وانجاح اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي [69].
- غياب القطاع الخاص وعدم مشاركتة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية خاصة وان القطاع الخاص له دور مهم واساسي في العملية الإنتاجية والبنية الإقتصادية.اذ نجد ان هناك علاقة بين نمو إتفاقيات التبادل التجاري البيني وقدرة القطاع الخاص الإنتاجية وما يتمتع به هذا القطاع من الإمكانات المادية والبشرية التي تساعده على تحقيق هذا النجاح.
- عدم التوافق في المستوى الإقتصادي والسياسي والإجتماعي في دول المنطقة العربية.
- عدم توفر قاعدة معلوماتية وبيانية عربية تضم معلومات شاملة عن مختلف الدول الاعضاء في المنطقة ، تكون اساسا لتحديد حاجات وامكانيات كل دولة للدعم وفي اي مجال، وبالتالي تحديد قدرة الدول على الالتزام بمقررات التكامل ، ومعرفة الثغرات في التنفيذ وايجاد الحلول لها[70].

69.مقابلة مع هلا عبد الله ،رئيسة مصلحة الاقتصاد والتسويق ، وزارة الزراعة اللبنانية

70 مقابلة مع هنادي جعفر ، رئيسة دائرة الحجر الصحي وزارة الزراعة اللبنانية .

الفقرة الثالثة : مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

مقومات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي لا تقتصر فقط على الامكانات الطبيعية والجغرافية انما تتعداها للعديد من المقومات الاخرى التي تعكس رغبة واصرار الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وذلك لتحقيق التنمية الشاملة والتي بالتالي تنعكس بشكل ايجابي على الاوضاع الاجتماعية وتساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاستقرار.

ومن هذه المقومات:

- توافق السياسات العربية المتسقة مع الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية، والطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقديم العون والمشورة اللازمة في المجالات الزراعية .
- تعظيم الاستفادة من الاطر التشريعية والاتفاقيات العربية القائمة وتفعيلها، بما يساعد على احداث الاطر القانونية والتشريعية والمؤسسية اللازمة للدخول في التكامل الزراعي واعداد البرامج والسياسات الزراعية المشتركة الداعمة لتحقيق التكامل المنشود.
- ابرام الاتفاقيات الثنائية او المتعددة بهدف ازالة القيود المفروضة على حرية انتقال العمالة ورأس المال وعناصر الانتاج الاخرى بين الدول العربية .
- تعزيز الروابط الاقتصادية التكاملة العربية في المجالات الزراعية.
- اقامة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنظيم منتدى زراعي عربي يعقد كل عامين حول قضايا التكامل والتنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي والتفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية وتوسيع نطاق المشاركة في هذا المنتدى لكافة الأطراف المعنية والمهتمة بهذه القضايا سواء العربية او الإقليمية .
- منطقة التجارة الحره التي تعتبر الحجر الاساس في التكامل الإقتصادي الزراعي العربي ودور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في متابعة وتقييم اثارها على الزراعة العربية والتبادل التجاري الزراعي العربي البيني والتكامل الزراعي الموردي بالتعاون مع الأجهزة المعنية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبالتنسيق مع دول الاعضاء، واعداد الدورات وتنظيم اللقاءات اللازمة في المجال مع التركيز على الدول الاقل نموا.
- دور القطاع الخاص في الانشطة الزراعية الانتاجية والتسويقية والخدمية والتجارية.

- البرامج والنشاطات التأهيلية و التدريبية التي تقيمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية للكوادر والاطر العربية اضافة الى استخدام التقنيات المطورة وصياغة وتحليل السياسات الزراعية من منظور تكاملي واعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية المشتركة، ومواصلة جهودها لاشراك القطاع الخاص اكثر في برامجها التدريبية .واعتماد التواصل مع كافة المنظمات الإقليمية والدولية المعنية في تنفيذ المطلوب منها لتحقيق التكامل الزراعي العربي.
- دور المنظمة في نتسيق السياسات الزراعية العربية وتعزيز الهياكل المؤسسية العربية الداعمة للتكامل، وتفعيل التعاون بين مختلف الاطراف المعنية والمهتمة بالشأن الزراعي العربي تحقيقا للتكامل الزراعي العربي.
- مبادرة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي لإنشاء لجنة البحوث الزراعية العربية(CAAR)، والطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق مع الصندوق العربي و مراكز البحوث الوطنية بالدول العربية .
- توفير المخصصات الاستثمارية في مراكز البحوث الزراعية الوطنية، والعمل على زيادة حجم هذه المخصصات و تفعيل دور هذه المراكز اضافة الى زيادة فعالية بحوث التطوير والانتاج والتسويق والخدمات المساندة[71].

أما معوقات التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

واجهت مسيرة التكامل العربي على مر العقود الماضية العديد من العراقيل والمشاكل التي وقفت في الماضي ولاتزال حتى يومنا هذا رغم السعي الدؤوب للعديد من الدول العربية و جامعة الدول العربية لتذليل و ازالة هذه المعوقات وانجاح مشروع التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

من هذه المعوقات:

- عدم توافر البيانات القطرية اللازمة وعدم كفاية المتاح منها في التقويم.
- ضعف دراسات الجدوى الإقتصادية وعدم توفر الخبرات والتخصصات الفنية والإدارية العربية والتأخر في دفع المساهمات وتعدد اسعار صرف العملات.

71.توصيات المؤتمر القومي حول التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية،القاهرة ،ص ص(22 -19)كانون الاول 2004 http://www.aoad.org/recom.htm

- قصور عملية الترويج والتعقيدات في معالجة الامور وسرعة تغيير الأطر العليا بأخرى غير مأهلة.
- مشكلات تسعير المنتجات الزراعية وتباين النظم السياسية والإقتصادية والصراع العربي الإسرائيلي وتراجع العلاقات السياسية العربية.
- الاختلال في توزيع الموارد كتباينها وندرتها النسبية.
- التحديات الإقليمية والعالمية وآثار تنفيذ بعض الإتفاقيات التجارية الدولية.
- التبعية العربية للأقتصاد العالمي حيث تعاني معظم الدول العربية من نقص في الموارد الغذائية كما وتعتمد على استيراد الاغذية من البلدان المتقدمة لسد حاجاتها من المواد وهذا ما يشكل استنزاف لاقتصاديات هذه البلدان.
- غياب التصور الشامل والتنسيق التجاري بين الدول العربية وهروب رؤوس الاموال العربية الى خارج الوطن العربي.
- النقص الحاد في المياه نتيجة تذبذب الامطار ونضوب وتراجع و عدم تجدد الموارد المائية وعدم تناسب حصص الاستهلاك المتزايدة الكبير في سكان الوطن العربي.
- عدم تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي.
- عدم العمل على تجنب وجود جهود بحثية لاستنباط الاصناف الزراعية الاكثر مقاومة للجفاف بغرض تطويع اتناجية الزراعات المطرية وزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية نتيجة إدخال الأصناف المحسنة.
- عدم التخطيط الجيد للسياسات الزراعية والاقتصادية مما يؤدي الى عدم ترشيد استخدام الموارد الأرضية والطبيعية الأستخدام الامثل.
- عدم التركيز على استخدام التقنيات الزراعية والابحاث وعدم العمل على تطوير نظم الري وترشيد استخدام المياه .
- وجود الضرائب المباشرة على الزراعة في بعض الدول العربية.
- غياب تحديد اهداف استصلاح الأراضي في كثير من الاحيان وعدم تكامل مراحل الاستصلاح وعدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.

- عدم خصوبة المساحات التي تشغلها المراعي و تعرضها للجفاف.
- وجود سياسات جزئية لاتشمل كل الاسعار الزراعية وتناول سعر المحصول الواحد دون ربطة بالأسعار الأخرى وتحيز السياسات الزراعية لصالح المستهلك على حساب المزارعين.
- وجود فوارق كبيرة بين الاسعار الفعلية والأسعار المحددة من طرف الدولة ، وعدم اعتبار التكلفة اساسا لتحديد اسعار السلع الزراعية.[72]
- عدم الرقابة والاشراف بشكل فعال على اسواق المدخلات والمنتجات الزراعية لحماية المنتج العربي و المدخلات الزراعية لاسيما الاسمدة والمبيدات والاعلاف خاصة فيما يخص الاسعار التي تؤدي الى ارتفاع التكاليف لمستلزمات الانتاج.

اضافة الى عدم فعالية السياسات العربية نجد هناك بعض المعوقات الاخرى مثل :

- التماثل في انتاج السلع الزراعية العربية ووضع الخطط الزراعية الشاملة من اجل تطبيق الميزة النسبية التي من شأنها تساعد الدول في زيادة نموها وتحسين التكامل الزراعي فيما بينها.
- ضعف التنسيق بين مؤسسات الارشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي.
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية العربية وتدني انتاجية النشاط البحثي، اذ تشير بعض الدراسات ان حجم الاستثمار في ميدان البحوث الزراعية في بلدان العالم النامي تصل الى 0.5% من الناتج المحلي الزراعي.
- عدم استقرار السياسات الزراعية، كان عاملا اساسيا في عدم استقرار الارشاد الزراعي.
- غياب العقلانية في استصلاح الأراضي الزراعية باستخدام الالآت الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الابار الارتوازية وتخليص التربة من الملوحة وغير ذلك من الاجراءات الضرورية لتتم الزراعة في احس الظروف على الرغم من الجهود التي بذلت فإن عملية الاستصلاح لم تعطي النتائج المرجوة منها وهذا ما اثر سلبا على الانتاج الزراعي.
- عدم التوافق في المستوى الإقتصادي، السياسي، والاجتماعي للدول المنطقة العربية[73].

72.خالد تحسين علي،أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك،ضمن (التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق) سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 12،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،بيروت ،1999،ص75.

- التضارب بين استحقاقات الإلتزام بالتكامل العربي، والإتفاقات التي تلتزمها مختلف الدول مع الجهات الغير عربية.
- الاختلاف في الاولويات السياسية للدول المعنية وبالتالي مستوى الاهتمام بتفعيل هذا التوجه.
- عدم توفر قاعدة معلوماتية وبيانية عربية تضم معلومات شاملة عن مختلف الدول الأعضاء في المنطقة، تكون اساسا لتحديد حاجات وإمكانيات كل بلد للدعم وفي أي مجال وبالتالي تحدد قدرة كل بلد الألتزام بمقررات تحقيق التكامل، ومعرفة الثغرات في التنفيذ وإيجاد الحلول لها[74].
- غياب التنسيق في مجال النقل والشحن وارتفاع تكاليف الشحن بشكل كبير فيما بين الدول العربية.
- تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الإقتصادي، الأمر الذي يزيد من اتساع الهوه بين المستويات المعيشية بين الدول العربية حيث ان المستفيد اكثر من التكامل هو الدول ذات معدل النمو ٱقتصادي المرتفع75.
- هناك العوائق القانونية كعدم التزام الدول العربية بالنصوص الموقع عليها، وإتباع اغلب الاتفاقيات العربية التجارية بمواد إضافية تشكل استثناءات مما يثير تحفظات بين القادة العرب76.

73.صندوق النقد العربي، والتقرير الاقتصادي الموحد 2018، الفصل الثامي،التجارة الخارجية للدول العربية،ص 171.

74.هنادي جعفر، رئيسة دائرة مراقبة التصدير والاستيراد والحجر الصحي الزراعي"وزارة الزراعة اللبنانية" ، مقابلة مع المسؤولة.

75.جميلة الجوزي،التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق،مرجع سابق،ص ص 29-28.

76.موسى رحماني، التكامل العربي بين خيار التخصص او الإندماج،الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية،كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التيسير ،سطيف،8\5\2004 ،ص 19.

الفقرة الرابعة : وسائل واهداف التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

وفي نطاق تصور للتكامل الزراعي في الموطن العربي ستكون هناك وسائل لتنفيذها على المديين القصير والطويل و ايضا اهداف يتم السعي لتحقيقها.

فيما يتعلق بالوسائل على المدى القصير فتستلزم قرارات تنفيذية تشمل زيادة الاستثمار العربي المشترك من قبل القطاعان العام والخاص والمشترك ، وذلك بالبدء في تقويم عام و شامل للمشروعات المشتركة ماليا واقتصاديا واجتماعيا واتخاذ القرار بشأن تطويرها وتحسين كفايتها الإنتاجية، والعمل على زيادة فاعلية المؤسسات اقطرية للاستثمار الزراعي الخاص والمشترك والتعاوني وعلى جذب الفوائض المالية العربية لاستثمارها داخل المنطقة العربية، وتفعيل دور مؤسسات التمويل العربية القطرية والإقليمية والقومية في مجال تقديم القروض والمساعدات الفنية والتسهيلات للقطاعات الزراعية المختلفة.

كما تستخدم وسائل التنفيذ قرارات تشمل تطوير الآليات الخاصة بالتكامل الزراعي ويتطلب ذلك جعل العمل الإقتصادي بعيدا عن رياح التغييرات والخلافات السياسية ، وتحرير التجارة بين الدول العربية، باستثناء سلع زراعية محدودة حفاظا على العائدات الجمركية لبعض الدول، وتعويض الأضرار الناجمة عن الغاء التعرفة الجمركية من قبل الصناديق والمصارف العربية، وتشجيع الاتفاقيات بين القطاعات المختلفة. ويجب التوسع في إنشاء مناطق التجارة الحرة على اساس تخصيص منطقة كاملة للإستثمارات الزراعية (انتاج ، تسويق ، تخزين) في دول المشرق العربي والمغرب العربي وتطبيق حق الامتياز الذي يمنح الدولة العربية حق استغلال الموارد الزراعية المتاحة لمدة زمنية طويلة قابلة للتجديد، وعلى ان لاتخضع للسياسات التسعيرية والتسويقية القطرية، وقد ثبتت إيجابية هذا التطبيق في دول كثيرة في العالم. وكذلك يجب التنسيق بين المنظمات العربية التخصصية في الوطن العربي ونظرياتها الاقليمية والعالمية من حيث التمويل والخبرة وتنفيذ المشروعات وترويجها والبحث العلمي.

وكذلك التنسيق بين الدول العربية في مجال التجارة الخارجية الزراعية كسلعة القطن والمحاصيل الزيتية والموالح والجوزيات والزيتون وغيرها.ويمكن للقطاع الخاص ان يؤدي دورة الناجع في هذه المجالات من دون اثارة اي مشكلات اقتصادية او سياسية. اما في مجالي البيئة والمياه يجب على الدول العربية التنسيق بغية إعادة التوازن البيئي في المنطقة العربية ، وهذا يستدعي إنشاء هيئة عربية للمياه وفق ما اقترحتة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كما يستوجب الاستفادة من الإتفاقيات

المبرمة قدر الإمكان في ايطار الجامعة العربية بما يخص انتقال الأمول وإستثمارها ومنع الإزدواج الضريبي وغيرها وبما يتعلق بالتسويق والأسعار، هذا الى جانب زيادة فاعلية اجهزة الاعلام العربية واستصدار النشرات وتعميم التقارير التطويرية في المجالات الزراعية وعقد الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية الدورية الزراعية وإقامة المعارض بانتظام بين الدول العربية.

اما على المدى الطويل أن تشمل وسائل تنفيذ تكامل التنمية الزراعية تحرير التجارة البينية العربية تدريجيا وإصلاح الهياكل الإنتاجية العربية، وقيام الدول العربية ذات الفوائض الرأسمالية بإعطاء دفعات مالية تقسم على مدى عدة سنوات تمنح للدول ذات الدخل المنخفض في إطار من مبادئ المنافع المشتركة، ومن حيث تخفيض الأسعار والتصدير الى الدول المانحة، وفي مجال التعليم والارشاد والتدريب والبحث العلمي من دون مقابل، وأن تعمل الدول العربية على إقامة مخزون استراتيجي عربي للقمح مثلاً قد يكون جماعيا او إفرادياً لكل قطر، او إقامة مخزون استرتيجي في منطقة الخليج العربي، إضافة إلى تسهيل القروض والتمويل الخارجي وبناء الطرق والمشروعات التي تسهل حركة التجارة البينية جواً وبحراً ، وإلى ضرورة العمل على تخفيف حدة مشكلة الديون الخارجية، والمحافظة على البيئة الزراعية من حيث مقاومة التصحر والجفاف والانجراف، والحد من الآفات المختلفة، وترشيد استخدام المياه، ومقاومة التلوث بشتى صورة وتحويل المخلفات الزراعية إلى اسمدة عضوية، وإنشاء شركات متخصصة في هذه الاطر. ومن الأهمية في تعميق مفهوم التكامل عن طريق الإرشاد والتعليم والبحث العلمي، بغية تهيئة المناخ الملائم لتقبل الفكر التكاملي، كما ينبغي العمل على التوسع في تأسيس التعاونيات الزراعية الديمقراطية من دون مساس الملكية الفردية للأرض، وإقامة مشروعات تعاونية عربية مشتركة في مجال الاكتفاء الذاتي العربي، وتخطيط أسس التعاون الإقليمي، وضرورة العمل على توفير التنسيق الكامل بين مؤسسات البحث العلمي، والتطور التقني والجامعات والمؤسسات الإنتاجية المختلفة، وتنمية نظم الرقابة مع مراعاة تقنيات المعلوماتية والهندسة الوراثية والتقنيات الحيوية والتشعيع النووي للمنتجات الزراعية وتصنيع الأغذية وحفظها، والاهتمام بمتابعة التحولات العالمية وتقويمها كالإتفاقيات التجارية والاقتصادية الكبرى، وبحث كيفية التعامل معها على نحو يضمن الإفادة منها ويحد من آثارها السلبية[77].

77.صلاح وزان ،الاقتصاد الزراعي،دن،دمشق، 1970
http://arab-ency.com.sy/detail/2095

اما من ناحية الاهداف التي تساهم في تحقيقها التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والذي يعد من اهم الوسائل التي تؤدي الى حل المشاكل الغذائية في الوطن العربي خاصة وان مقومات هذا التكامل متوافرة في الأقطار العربية فهنالك موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة نسبيا وغير مستغلة استغلالا كاملا يمكن بواسطتها تحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة وبمعدلات عالية.

هذه الاهداف هي:

- الهدف الاول :زيادة الانتاج الزراعي كماً وكيفاً حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية في ظل الزيادة المستمرة في التعداد السكاني و النمو الديمغرافي وذلك تفايدا لحصول عجز غذائي. وزيادة المداخيل للاسر العاملة ضمن هذا القطاع و الذي ينعكس ايجابا على حجم الاستهلاك وبالتالي يساهم في تحقيق نمو اقتصادي للدول المنتجة.
- الهدف الثاني : تعزيز القدرة التنافسية للزراعة العربية وتمكين الانتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية والتي تنهك الميزان التجاري و تزيد من تبعية الدول العربية للخارج.
- الهدف الثالث :تمنية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية والخدمات العلمية الزراعية وزيادة الاستثمارات الزراعية العربية .
- الهدف الرابع: الارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخولهم الاقتصادية وجعل المرأة الريفية تضلع بدورها في التنمية الزراعية.
- الهدف الخامس :يساهم التكامل الاقتصادي الزراعي العربي في التنسيق بين الخطط والسياسات التنموية الزراعية للدول العربية وتخصيص الانتاج بين الدول (حيث تختص كل دولة في إنتاج المواد التي تتمتع فيها بميزات نسبية وتستورد تلك التي لا تتمتع فيها بالميزة النسبية من الدول العربية) هذا وينعكس ايجابا في اعادة توزيع وتخصيص الموارد الانتاجية بالشكل الذي يخدم التنيمة الزراعية في الدول العربية، كما انه يؤدي الى جعل المنتوج العربي اكثر تنافسية في الاسواق الخارجية .
- الهدف السادس : يساهم التكامل الاقتصادي الزراعي العربي على اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية وبالتالي يزيد من مرونة عناصر الانتاج مما يسمح بزيادة حجم الانتاج[78].

78.عبد الصاحب علوان،التخطيط الاندماجي والأمن الغذائي العربي،الأمن الغذائي العربي،عمان 1-10 شباط/فبراير 1986،ص241.

- الهدف السابع : ان تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يساهم في تعزيز جهود تحديث الزراعة العربية وتنمية قدراتها الانتاجية وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق اهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة في اطار متكامل يحقق مصالح جميع الاقطار العربية[79].

- الهدف الثامن : يؤدي التكامل الاقتصادي الزراعي العربي الى تحقيق الاكتفاء الذاتي و فائض تصديري تدر عملات اجنبيه تقوي بالتالي القيمة الفعلية للعمله المحلية ويمكن استخدام هذه العملات في الحصول على تقنيات تكنولوجية متطورة تساعد على تطوير العمل الزراعي والانتاجي.

- الهدف التاسع : تستطيع الدول العربية من خلال التكامل الاقتصادي الزراعي العربي تأمين المخزون الاستراتيجي ممن المنتجات الزراعية التي تستخدم لاحقا في اوقات الازمات والحروب خاصة وان العالم العربي دائما ما يعيش في حالة عدم استقرار امني [80].

اضافة لما سبق من اهداف ومع انتشار جائحة كورونا التي ارهقت الاقتصاديات واثرت سلبا على الانتاج الزراعي بسبب تراجع الصادرات الزراعيه ككل وهذا ما شكل ضغطا على وضع الامن الغذائي والاجتماعي الهش على مستوى العالم والمنطقة العربي فبالتالي اصبحت الدول العربية بحاجة اكبر الى بناء وتعزيز القدرة على الصمود امام الصدمات والمستجدات من خلال تحفيز النمو وتحسين وضع العمالة وتأمين الرعاية الاجتماعية اللازمة خاصة للمزارعين. لاسيما في القطاع الزراعي الذي يعتبر العنصر الحيوي والاهم لتوفير الامن الغذائي، كتحصيل العملات الاجنبية من خلال زيادة التصدير الذي تنعكس ايجابياتة بشكل واضح على تقوية العملات المحلية، الميزان التجاري، الحد من التغيرات الديمغرافية بين الريف والمدينة، وتحقيق الرفاه، الاستقرار، السلام والرخاء للشعوب لاسيما في الدول التي يقوم جزءا من اقتصادها على القطاع الزراعي والصناعة الزراعية[81].

79.سالم توفيق النجفي، إشكالية الزراعة العربية رؤية اقتصادية معاصرة ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،أكتوبر 1993، ص127.

80.صلاح وزان، التنمية الزراعية العربية الواقع والممكن،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1998،ص416.

81.الامم المتحدة،الاسكوا،تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي(تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال المزيد من التكامل) ،الاصدار الثالث،بيروت،2020،ص102.

الفقرة الخامسة : دور التجارة البينية في تحقيق التكامل الإقتصادي الزراعي العربي

وتعتبر التجارة البنية العربية من الاهداف الاساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ انشاء جامعة الدول العربية، وقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية اهمها ابرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية، اولا هذه الاتفاقيات هي اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم السوق العربية المشتركة والذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 التي ترجمت اسس استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي اقرتها في عمان عام 1980. وفي عام 1997 تم ابرام اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الكبرى. وكان الهدف منها توحيد التعرفة الجمركية االخارجية لهذه الدول. وتأتي اهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من انها تعمل على توفير نوعا من التوازن بين التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من خلال فتح الاسواق العربية والإنفتاح على الإقتصاد العالمي بثقة كما ان توحيد الأسواق العربية سيؤدي حتما إلى اقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية ومشاريع في القطاعات الاخرى، وعليه فان المنطقة الحرة سوف تعزز الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتدفق الإستثمارات بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى جذبها للأستثمار المباشر من الخارج والاستفادة من كبر حجم الاسواق العربية وقيام استثمارات عربية مشتركة، وليس ذلك فحسب بل انها ستستقطب مشاريع نقل و تكنولوجيا مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق السوق العربية المشتركة وقد بلغ عدد الدول العربية التي انضمت الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سبعة عشر دولة عربية[82].

اهمية التجارة العربية البينية :

لا تقتصر دور التجارة العربية البينية على تحويل الصادرات إلى واردات اجنبية تفي بحاجات الاستثمار والاستهلاك بل يمتد ويشمل وظيفة اخرى للتجارة الخارجية وهي الوظيفة الأنتاجية من خلال ما تتيحة فرص التصدير من إمكانية لزيادة الإنتاج والدخل ويمكن توضيح وبلورة التجارة البينية فيما ليلي:

- تنويع هيكل الصادرات الزراعية وزيادة الصادرات الصناعية وتحقيق المنافسة في الاسواق الخارجية .

82.غرفة تجارة عمانhttp:// www.ammanchamber.org /upbadedimages/

- تأمين وتشغيل الطاقات الإنتاجية التي اقيمت خلال الفترات السابقة التي تعاني فيها من التوقف لعدم وجود الاموال اللازمة لتواصل إنتاجها وهي تتمثل في المؤسسات النقلية ومؤسسات التغليف والتسويق وغيرها .
- توفر امكانية الاستمرار بنجاح في عملية التصنيع وتطوير الإنتاج الزراعي حتى يمكن ضمان البقاء في الاسواق العربية.
- تحسين وتجويد الانتاج من السلع الصناعية والزراعية المصنعة حتى يتمكن من احلالها محل مثيلاتها من السلع الاجنبية .
- إيجاد آلية مناسبة لخلق فوائد للتبادل البيني عن طريق استغلال الطاقات الإنتاجية وتخطيط التشكيلة السلعية بشكل مناسب حاجات الاسواق.
- توسيع نطاق التبادل التجاري البيني حتى يشمل كل الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية لتحقيق النتائج المرجوة والاستفادة من الفوائض الموجودة في الدول المختلفة.
- التنسيق الكامل بين الدول العربية في حجم النوعيات المنتجة حتى لا تؤدي إلى الركوض وتراكم السلع المعروضة.

هذا بالنسبة لأهمية التجارة البينية العربية .

اما سبل ومتطلبات تنمية التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي. ونظرا لأهمية التجارة العربية البينية وما تعانية من صعوبات كان لابد ومن ايجاد مجموعة من السبل التي تساهم في الحفاظ عليها و تنميتها .ومن هذه السبل :

- مبادرة الدول العربية بوضع الخطط المتوسطة و طويلة الاجل لإحداث هيكلية في قواعد الإنتاج تكون اكثر تنوعا واكثر اعتمادا على مزايا النسبية المتعددة في الدول العربية، وهنا يجب التركيز بشكل متوازن على جانبي العرض والطلب في آن واحد بحيث تطور الإنتاجية المادية على الميزة النسبية وفي نفس الوقت يجب ان تراعي اذواق وانماط الاستهلاك في الاسواق العربية.
- اعداد البنية الاقتصادية والتشريعية في الدول العربية والتي من شأنها تعزز وتستقطب الاستثمارات العربية البينية.

- اشراك القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات بإعتباره يلعب دورا رئيسيا في زيادة حجم التجارة العربية البينية فهي ترتبط بما يتوفر للقطاع الخاص من إمكانات وطاقات تساعد على تحقيق ذلك.

- الالتزام بتنفيذ كافة الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية وضرورة تفعيل التشريعات اللازمة لإدارة الخلافات السياسية التي تحدث بين الأقطار العربية والحد من اثارها السلبية على التجارة العربية البينية.

- االعمل على زيادة فعالية المؤسسات والهيئات والمصارف القطرية الإقليمية في تقديم التسهيلات الائتمانية وضمان التمويل اللازم للصفقات التجارية التي تعقد بين الاسواق العربية.

- العمل على تصعيد دور الغرف التجارية والصناعية في التعريف بالمنتجات والأسواق العربية وذلك بتنظيم بعثات تجارية مشتركة لرجال الاعمال والشركات الى الاقطار العربية واقامة معارض متخصصة دائمة ودورية. وتفعيل العمل الجماعي العربي لتطوير خدمات النقل والاتصال والاستفادة من التطور التقني والعلمي[83].

- توجية الاهتمام الاكبر للقطاعات الزراعية وتوزيع الانفاق الاستثماري العام وتطوير البنية التحتية الزراعية.

- العمل على وضع صيغة ملائمة لبناء مخزون طوارئ من السلع الغذائية الرئيسية وخاصة الحبوب.

- العمل على التقليل من الحواجز غير التعريفية على التجارة الزراعية لالغاء اصدار شهادات مزدوجة على تجارة المنتجات .

- تقليل الحواجز امام التجارة في المنتجات الزراعية بتعليق الرسوم الجمركية والضرائب ذات التأثيرات المتشابهة لخفض الضغوط التضخمية على المستهلكين.

- صياغة الاستراتيجيات الوطنية الجديدة لتشجيع القطاع الزراعي من خلال التخصص المرتبط ارتباطا وثيقا بالمزايا الطبيعية مثل توفر الموارد المائية، معالجة التغيرات المناخية كدفقات

83. فطيمة البعل،التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي،رسالة ماستر،جامعة خضير بسكرة،الجزائر ،2016،ص ص 146-145.

الغازات الدفيئة، والتفاوت بين حجم سكان الريف والمدن بدلا من ان تكون على اساس القدرة التنافسية للسلعه.

- دعم المزارعين بشكل مباشر من خلال تعويضات مالية مشابهه لتلك المعتمدة لقطاعي الخدمات والصناعة التحويلية[84] .

اما متطلبات تنمية التجارة العربية البينية والتي تلعب دور مهم جدا في تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي. حيث كان لزاما على الدول العربية ان تعمل على تنميتها وتطويرها عبر ازالة وتخفيف العوائق التي تواجهها من خلال:

- ضرورة احياء السوق العربية المشتركة: اصبح إحياء السوق العربية المشتركة يمثل طوق النجاة لإنتشال الاقتصاديات العربية من التنافس الى التنسيق والتكامل ومن الضعف الى القوة، ومن التبعية الي تحقيق الذاتية المستقلة لبناء اقتصاد عربي موحد قادر على تلبية احتياجات وطموحات الأمة العربية وحقها في حياة كريمة ، فرغم المدة الطويلة التي مرت على انشاء اول تكتل اقتصادي عربي (جامعة الدول العربية والتي كان الهدف من انشائها هو تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغير ذلك من اشكال التكامل) الا ان التكامل الاقتصادي بقي محدودا ولم يشهد تطورا يذكر الامر الذي يحتم على الدول العربية ضرورة اقامة تكامل على اسس جديدة بالأسراع نحو إقامة سوق عربية مشتركة، إذ كلما تأخر الوضع كلما اتسعت الفجوة واصبح من العسير مواجهة التكتلات العالمية الكبرى. اضافة الى تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالانتقال الى الاتحاد الجمركي عن طريق توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول المنضمة الى المنطقة بحيث تقوم هذه الدول بتسوية اوضاعها وفق ما تتضمنة انظمة التجارة العالمية من تحويل القيود الجمركية الى رسوم تعدل بها جداول رسومها وقد كان مسطرا ان يتم الاعلان عن بداية الاتحاد الجمركي سنه 2006، بالمرور عبر ثلاث مراحل هي : المرحلة الاولى (2006-2009) الرحلة الثانية(2010-2012) اما المرحلة الثالثة (2013-2015) والتي يستكمل فيها توحيد جميع الرسوم الجمركية اتجاه العالم الخارجي مع العلم انه سنة 2005 اصبحت جميع دول الاعضاء في ال GAFTAتطبق اعفاءات جمركية كاملة 100% على السلع ذات المنشأ العربي كما توصل ممثلوا الدول الاعضاء في المنطقة الى اتفاق حول الاحكام العامة ومجموعة من قواعد المنشأ تبقى قاعدة القيمة المضافة المحلية لاتقل عن

84.الامم المتحدة، مصدر سابق،2020.ص94.

40% من قيمة المنتج ، وبإعلان استكمال قيام الاتحاد الجمركي بحلول 2016يقرر اعفاء تبادل جميع المنتجات (الوطنية و الاجنبية) وتوضع قواعد اقتسام حصيلة الرسوم الجمركية الموحدة بين دول الاعضاء[85].

- ضرورة تطوير التنمية القطرية ورفع معدلات النمو، وزيادة الانتاج عن طريق تطوير وعصرنة هياكل الانتاج الزراعي والصناعي العربي، لانة في ايطار محدودية الانتاج الذي لا يكاد يلبي الاحتياجات المحلية، من المستحيل زيادة حجم التبادل التجاري حتى وان ازيلت جميع القيود امام التجارة البينية.
- العمل على بناء قاعدة صناعية وتصديرية عربية وتنوع الانتاج، وعدم الاكتفاء بإنتاج النفط.
- محاولة استفادة الدول من اتفاقيات الشراكة، ومناطق التجارة الحرة مع اطراف غير عربية وتحريرها في ايطار منظمة التجارة العاليمة وجعلها في خدمة منطقة التجارة العربية الحرة وتجارتها البينية والعمل على تنسيق جهودها لمواجهة اثارها الانعكاسية.
- انتقاء الاستثمارات المحلية المباشرة التي تخدم القاعدة الصناعية والزراعية، وتزيد و تحسن مستوى الانتاج.
- انشاء شبكات معلوماتية متطورة لربط كافة المراكز الجمركية العربية بأنظمة مركزية موحدة وتفعيل عمليات الاتصال الالكتروني بين الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين.
- استغلال الميزة النسبية في كل الدول العربية، وتمويل إقامة المشروعات التي تنتج السلع الاكثر طلبا في الدول العربية.
- العمل على زيادة تفعيل القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية وقيامة بالنشاطات الاقتصادية المختلفة.
- العمل على تخفيف العوائق البيروقراطية الى اقصى حد ومعاملة كل مصدر عربي كما يعامل المصدر المحلي، وتقديم التحفيزات و الامتيازات[86].

85.حنان بالراشد،دور التجارة العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي،رسالة ماستر في العلوم التجارية،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي،الجزائر،2014،ص ص 43-42.

86.حنان الراشد،مصدر سابق،ص 43.

- تطبيق سایاسات تجارية تقودها اليات وبرامج لتطوير القدرات الانتاجية وتأخذ في عين الاعتبار مستويات التنمية والدخل، والهياكل الاقتصادية، والتطوير المؤسسي، وتحقيق التنمية المستدامة.اضافه الى اجراء اصلاحات اقتصادية واتباع سياسات مالية وضريبية ومعالجة الفقر والتعليم والبطالة.
- تشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات القدرة التصديرية بالدول العربية.
- لانتقال بالاقتصاديات العربية من اقتصاديات تنافسية الى اقتصاديات تكاملية.
- استثمار الاموال العربية فيما بين الدول العربية بتوفير المناخ الملائم والقيام بمشاريع مشتركة، خاصة المشاريع الضخمة والتي تنتج سلع متماثلة للاستفادة من وفرات الانتاج و تحقيق الامن الغذائي[87].

وفي الاخير ورغم ما تعانية التبادلات التجارية البينية من العوائق والصعوبات الا انه بالمقابل هناك جهود عربية مبذولة لتعزيز و زيادة التجارة البينية وتذليل الصعوبات والعوائق امام التكامل الاقتصادي الزراعي العربي إلا انه لم يطرأ اي تغيير كبير على حجمها ولا حتى الوصول الى تكامل اقتصادي زراعي عربي ناجح، و يعود ذلك لضآلة حجم التجارة المرتبط بضعف هياكل الانتاج العربي وعدم مرونتها وضعف صناعتها الناشئة بشتى انواعها ، وعدم قدرة الدول العربية على الرغم مما تمتلكة من امكانات طبيعية و بشرية للاستفادة منها في تحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعا الا انها لم تعطي للقطاعات الزراعية الاهتمام اللازم لتطويرة وزيادة فعاليتة التكاملية وليس التنافسية. وبهذا فلن تتحسن التجارة العربية البينية عن طريق تحريرها بين الدول العربية إلا اذا تنوعت القاعدة الانتاجية سواء كانت زراعية، صناعية، خدماتية ....وغير ذلك من الانتاج العربي، وبالتالي ينعكس ذلك على قدراتها التكاملية فيما بينها. اضافة الى ضرورة العمل على تفيعل إعلان اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كبرنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير والتنمية التبادل التجاري العربي المعمول بها منذ 1998 وتفعيل هذه المنطقة يوفر فرص هائلة للاقتصادات العربية لدعم النمو والتشغيل .

وعليه فإن تطور التجارة العربية البينية ضرورة ملحة لكي تستطيع الدول العربية بناء تكتل اقتصادي زراعي ناجح قادر على مواجة التحديات الراهنة والمستقبلية التي تهدد الامن والغذائي وسلامة التعاون والتكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

87. اسماعيل،محمد،مصدر سابق ،ص ص 49-48

الخاتمة:

مما لا شك فيه أن الاتفاقيات التجارية البينية هي من المواضيع ذات الأهمية البالغة التي تستحق الدراسة والتي تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، خاصة في العالم العربي الذي يملك المؤهلات والامكانات التي تجعلة قادراً على بناء كتلة اقتصادية متماسكة على الساحة الدولية. ورغم الجهود العربية المبذولة منذ امد بعيد لتحقيق هذا التكامل الا ان هذه الدول ظلت عاجزة عن تحقيقه إذ لوحظ هذا الامر في إطار القسم النظري من الرسالة. اما في القسم العملي فتناول التقرير جميع جوانب مرحلة التدريب في وزارة الزراعة اللبنانية الذي تعرفنا من خلالها على دور الوزارة من حيث دعم و تشجيع وحماية القطاع الزراعي اللبناني من خلال الاستراتيجية الزراعية الداعمة والمشجعة والهادفة لتطويره وتحسين انتاجيته كماً ونوعاً وسعيها الدائم لتحسين شروط الإتفاقيات حيث ظهر جلياً في السنوات الاخيرة من خلال المشاركة بين وزارتي الزراعة والاقتصاد عبر تقديم تصور واضح عن الاتفاقيات المبرمة ومدى تأثيرها على الاقتصاد اللبناني والعمل على اقتراح بعض التعديلات عليها بما يتناسب مع مصلحة الاقتصاد الوطني، اضافة الى الاطلاع على ماهية هذه الإتفاقيات واهميتها ومحاولة التعرف على واقع التجارة والاستثمار العربي البيني.

ومن هذا المنطلق تظهر أهمية اعادة إحياء التكامل الإقتصادي الزراعي العربي، عن طريق تشجيع وتنمية مداخله ولاسيما العلاقات التجارية البينية الثنائية منها والجماعية لما لها دور فعال في الدفع نحو مسيرة التكامل العربي، فتحرير التجارة بين الدول العربية تخلق سوقاً واسعاً يتمتع بوفرات الحجم ويستفيد من مزايا التخصص والمنافسة وتقسيم العمل وتطوير هياكل الإنتاج سواء كان زراعياً ام صناعياً. وعليه حاولنا من خلال بحثنا الاطلاع على واقع الاتفاقيات التجارية ومدى نجاح نتائجها سواء على اطراف هذه الإتفاقيات او مدى قدرتها على فتح الباب لتحقيق التكامل العربي والذي ينعكس ايجاباً على جمع دول العالم العربي. وبعد اطلاعنا على جميع جوانب البحث واجراء العديد من المقابلات والمناقشات خلال مرحلة التدريب تم التوصل الى مجموعة من التوصيات التي تساهم في تحقيق وإنجاح التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

ومن هذه التوصيات:

- العمل على تحقيق اكبر قدر ممكن من التنسيق بين السياسات والقوانين التشريعية الزراعية العربية وذلك بإقامة دستور زراعي عربي مشترك.

- ربط استخدام الموارد الزراعية المتاحة بمعايير الكفاءة الإقتصادية وترشيد استخدامها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة، ودعماً لإستقرار واستدامة التنمية الزراعية العربية.
- ضرورة توفير بنية تحتية عربية مشتركة تتضمن وسائل النقل والإتصالات وإيجاد شبكة طرق تربط اجزاء الوطن العربي فيما بينها.
- تطوير القطاع الإنتاجي وتنويعة ليكون ركيزة لتوسيع المبادلات التجارية العربية وإستغلال الإمكانيات المتوفرة والمتنوعة بالدول العربية.
- العمل على تذليل العقبات والعراقيل التي تعترض طرق التجارة العربية البينية من اجل قيام التجارة بدورها وشكلها الطبيعي والعمل على تحفيز الإستثمارات وهذا ما يعتبر اداة للتكامل العربي.
- اعداد ووضع القوانين والتشريعات والتدابير المرنة والمسهلة لتنفيذ الإتفاقيات التجارية البينية العربية والحد من العراقيل الإدارية والفنية المفروضة على السلع المتبادلة بين الدول العربية.
- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي العربي والعمل على تطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات، وتخفيض التكاليف الإنتاجية والتسويقية لمواجهة المنافسة في الداخل وزيادة القدرة على فتح اسواق جديدة في الخارج.
- اتخاذ مجموعة من السياسات التى من شأنها تساعد على رفع مستوى التجارة البينية الزراعية وتحقيق الامن الغذائي العربي فضلا عن تحقيق تقسيم العمل المتوقع على صعيد المنتجات الزراعية والعمل على تعديل التركيب المحصولي للدول العربية للتوسع في انتاج السلع ذات الميزة النسبية.
- العمل على بناء اطار إقتصادي عربي مشترك لتعبئة كل القدرات العربية نحو البناء والإستثمار والتنمية الزراعية على اساس سوق واسعة قادرة على إقامة المؤسسات الكبرى الإستثمارية والإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وتوفير فرص العمل لليد العاملة العاطلة.
- زيادة مشاركة الدول العربية في المعارض الدولية.
- تفعيل الجامعة العربية لدور العمل العربي المشترك من خلال تعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي لها اثر كبير في تشجيع التجارة البينية العربية، وتحقيق الوحدة العربية والتكامل الإقتصادي العربي في جميع القطاعات واهمها الجمركية العربية وتعزيز اقامة المشروعات العربية المشتركة، وتأسيس سوق المال العربي الموحد.

- تعزيز التعاون العربي في المجال الزراعي من خلال تعفيل الإعفاءات الجمركية والرسوم الإدارية والفنية هذا ما ينعكس على المنتج الزراعي و يزيد من قدرتة التنافسية امام مثيلاته من السلع المستودرة الاجنبية.
- رسم السياسات والاطر للتعاون والتنسيق بين مراكز البحوث والتطوير والتدريب العربية وربطها بالصناعة إضافة الى التعاون والتنسيق بين المؤسسات الإستثمارية والمقاولات العربية ذات الطابع الزراعي عن طريق الائتلاف او الشراكة او الإندماج على الصعيد العربي، ودعم المنظمات والإتحادات العربية التي تهتم بالقطاع الزراعي والشؤون الزراعية.

هذا فيما يخص العلاقات التجارية بين الدول العربية ككل .اما بالنسبة للبنان فواقع الحال مختلف خاصة وان لبنان الذي يعاني من ازمات اقتصادية متراكمة وعجز دائم في ميزانة التجاري وحاله من عدم الاستقرار التي تنعكس على الأوضاع الإقتصادية وضعف البنيه الصناعية والزراعية خاصة وان القسم الاكبر من المواد الاولية المستخدمة في الزراعة والصناعة مستوردة و بالعملات الاجنبية التي يعاني لبنان في وقتنا الحاضر من ازمة حادة في صرف هذه العملات والتي ادت الى عجز في البنية الصناعية والزراعية وبالتالي عدم قدرتها على تلبية حاجات الاستهلاك الداخلية والخارجية، وعليه فإن الإنفتاح و الانخراط في اتفاقيات الشراكة وحده لايكفي لتأمين ازدهار للاقتصاد اللبناني وتنشيطة لأن عجز السوق المحلي على مواجهة ومنافسة الاستيراد بصادرات منافسة يرهق العملة الوطنية واحتياطات البنك المركزي لذلك فقد بات من الضروري تعزيز القدرات الدفاعية الاقتصادية اللبنانية الصناعية والزراعية، خاصة وانها اصبحت حاجة ملحة لايمكن التغاضي عنها لمنع الانهيار. وان المشكلة الرئيسية التي يواجهها لبنان هي بالاتفاقيات التي تم توقيعها والتي دخلت حيز التنفيذ في الوقت الذي لم يكن الاقتصاد اللبناني يتمتع بالقدرة التنافسية وعدم قدرة المنتج اللبناني على مواجهة المنافسة الشرسة للمنتجات الاخرى التي تتميز بقدرتها التنافسية العاليه من حيث الجودة والكلفة بالاسواق الداخلية والخارجية هذا ما انعكس سلبا على قدرة الانتاج اللبناني الصناعي والزراعي التنافسي، وعليه فأن الهدف الاول لمعالجة الاقتصاد اللبناني وتخفيض العجز يكون من خلال مجموعة من التوصيات:

- ضرورة تطبيق اجراءات وقائية وفقا لإتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الوقاية إذ ان البرنامج التنفيذي نص على اعتماد المفاهيم الواردة في اتفاقيات هذه المنظمة بالنسبة لإجراءات الوقاية والدعم والإغراق.

- تحديد دقيق للسلع المتضررة من الإتفاقيات بالتنسيق مع الوزارات المعنية وخصوصاً وزراة الصناعة والزراعة والفعاليات الانتاجية.
- تعفيل اللجان المشتركة الثنائية مع مصر ،سوريا ،العراق ،.....وغيرها من الدول الاخرى لمتابعة وحل المشاكل التي تعترض وتضيق الخناق على تبادل المنتجات اللبنانية.
- الاسراع بوضع التشريعات الخاصة بالمنافسة ومكافحة الاغراق واجراءات الوقاية وحماية السلع اللبنانية.
- اعادة النظر بالاتفاقيات الثنائية بما يتناسب لحماية المنتجات اللبنانية.
- المباشرة بوضع خطط وسياسات لدعم الصناعة والزراعة وتشجيع الصناعات الغذائية لما لها اهمية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الامن الغذائي.
- ضرورة وجود تقييم واضح للقدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية لاسيما القطاع الزراعي خاصة وان هذا القطاع يعاني من ضعف في قدراتة الانتاجية وبالتالي فإن قدرة لبنان على الاستفادة من الاتفاقيات ضعيفة واقرب لان تكون معدومة وعليه يجب معرفة حجم وقدرة القطاع الزراعي والعمل على تنميته وتفعيله وزيادة قدراتة الانتاجية من خلال زيادة المساحات الزراعية، اعتماد وسائل حديثة للري، دعم البحوث العلمية الزراعية، دعم المزارعين، دعم المدخلات الزراعية، ودعم البذور والشتول والادوية البيطرية واللقاحات ذلك فيما يخص(المواشي والدواجن) وغيرها من السياسات الداعمة للقطاع.
- ضرورة وجود سياسات حكومية واستراتيجية زراعية فعالة وداعمة لتطوير القطاع الزراعي لدعمة وتحويلة الى قطاع منتج ويتمتع بالقدرة التنافسية. واعتماد سياسات داعمة لاستيراد المواد الاولية المستخدمة في هذا القطاع الامر الذي ينعكس ايجابا على قدرتة الانتاجية والتنافسية خاصة وان المنتج اللبناني غير قادر على المنافسة في الاسواق المحلية والخارجية في ظل وجود دول عربية اخرى يتميز قطاعها الزراعي باليد العاملة الرخيصة والاكلاف الانتاجية المنخفضة مثل مصر وسوريا.
- ضرورة وضع تقييم واضح للقطاعات الانتاجية لاسيما القطاع الزراعي خاصة وان هذا القطاع يعاني من الضعف والتراجع المستمر لقدراته الانتاجية والتنافسية وعدم وجود تقييم جدي لمعرفة قدراتة التنافسية.
- وضع الإستراتيجيات التي من شأنها تؤدي الى التشجيع على الزراعة والصناعة من خلال التسهيلات والتحفيز على زيادة حجم الأراضي الزراعية و تشجيع الصناعات الغذائية اضافة

الى العمل على وضع السياسات التي من شأنها تخفض تكاليف الانتاج وتزيد من جودة ونوعية المنتج سواء كان زراعي ام صناعي هذا ما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للمنتج اللبناني سواء في الاسواق الداخلية والخارجية.

- وضع سياسات تسويقية جديدة وفعالة لتسويق المنتجات اللبنانية الزراعية في الخارج والبحث عن اسواق جديدة.

واخيراً نستنتج مما سبق ان التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وعلى الرغم من الجهود الحثيثة لانجاحة الا انه يواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية الهائلة التي تواجة العالم العربي وعدم توفر الارادة الجدية لدى العديد من الدول العربية لتحقيق التكامل لاسباب عديدة، أما الإتفاقيات التجارية البينية العربية الثنائية والجماعية مازالت لم تصل للمستوى المرجو منها بل انها تعاني من العديد من الثغرات والعيوب التي تعرقل مسارها والتي ادت الى خلل في تحقيق نتائجها.

اما بالنسبة للبنان الذي طمح من خلال هذه الاتفاقيات والانفتاح على الاسواق العربية والأجنبية تحقيق نمواً اقتصادياً و تخفيض العجز في ميزانه التجاري وزيادة كتلة العملات الاجنبية المستثمرة في إقتصاده الا ان المنتج اللبناني لم يحقق القدرة على مواجهة المنافسة الشرسه للسلع الاجنبية. فالبتالي يمكن القول بان العلاقات التجارية البينية بائت بالفشل ويعود ذلك لعدم وجود رؤية واضحة لما يناسب القطاع الزراعي الذي لايمكن اعتبارة قطاعاً قوياً وقادراً على المنافسة فمشكلة هذا القطاع اكبر من امكانات وزارة الزراعة على الرغم من جهودها فهو يحتاج الى سياسات حكومة خاصة ودعم مالي جدي وضخم وان الخطة الزراعية هي خطة تحتاج على اقل تقدير الى مدة خمس سنوات من العمل والدعم المادي الجدي لتستطيع لتفعيل وتقويته هذا القطاع وهذا يعني ان نجاح الإتفاقيات واي تقييم لهذه الإتفاقيات لن يبصر النور ولن يكون على مستوى التوقعات اذا لم يكن هناك تصور ورؤية حقيقة وواضحة لما يحتاجه هذا القطاع من دعم وتطوير لينمو ويصبح لبنان قادراً على تنفيذ الاتفاقيات او حتى المشاركة في الإتفاقيات الإقليمية او الاورومتوسطية. وايضاً نجد انه من الضروري على الحكومة اللبنانية اعادة النظر بسياساتها الإقتصادية والمالية واعطاء الاولوية للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية عبر ضخ الاموال اللازمة لتفعيلها ورسم سياسات قادرة على دعم وحماية المنتج اللبناني هذا ما يؤدي الى تحقيق نمواً حقيقياً للأقتصاد الوطني وبالتالي تخفيض العجز في الميزان التجاري. ولكن هل هناك فعلاً ارادة وطنية حقيقيه لتحقيق هذا الانجاز.؟

هذا ما دفعنا لطرح بعض المواضع والتساؤلات التي قد تشكل مجالاً للبحث في المستقبل:

- ما هو مستقبل الإتفاقيات التجارية البينية العربية في عالم يعج بالتكتلات الاقتصادية والتجارية الناجحة.
- ما مدى قدرة الوطن العربي على ادماج المنتجات الزراعية في الاتحاد الجمركي العربي وغيره من اتفاقيات التجارة الحرة وبالتالي معالجة الفجوة الغذائية وتحقيق الامن الغذائي في الوقت الذي يزداد اقتصادها اعتمادا على الاستيراد من العالم الخارجي.
- دور القطاع الخاص في دعم مسار التكامل الإقتصادي الزراعي العربي.
- تحقيق التكامل الإقتصادي الزراعي العربي الكامل من شأنة يجعل الوطن العربي اكثر قوة وسيادة .
- هل يساعد دمج المنتجات الزراعية في الاتفايقات التجارية على تحقيق التنمية المستدامة ؟

ملحق رقم 1 : قطاع التجارة العربية البينية

شكل رقم 1: قطاع التجارة العربية البينية

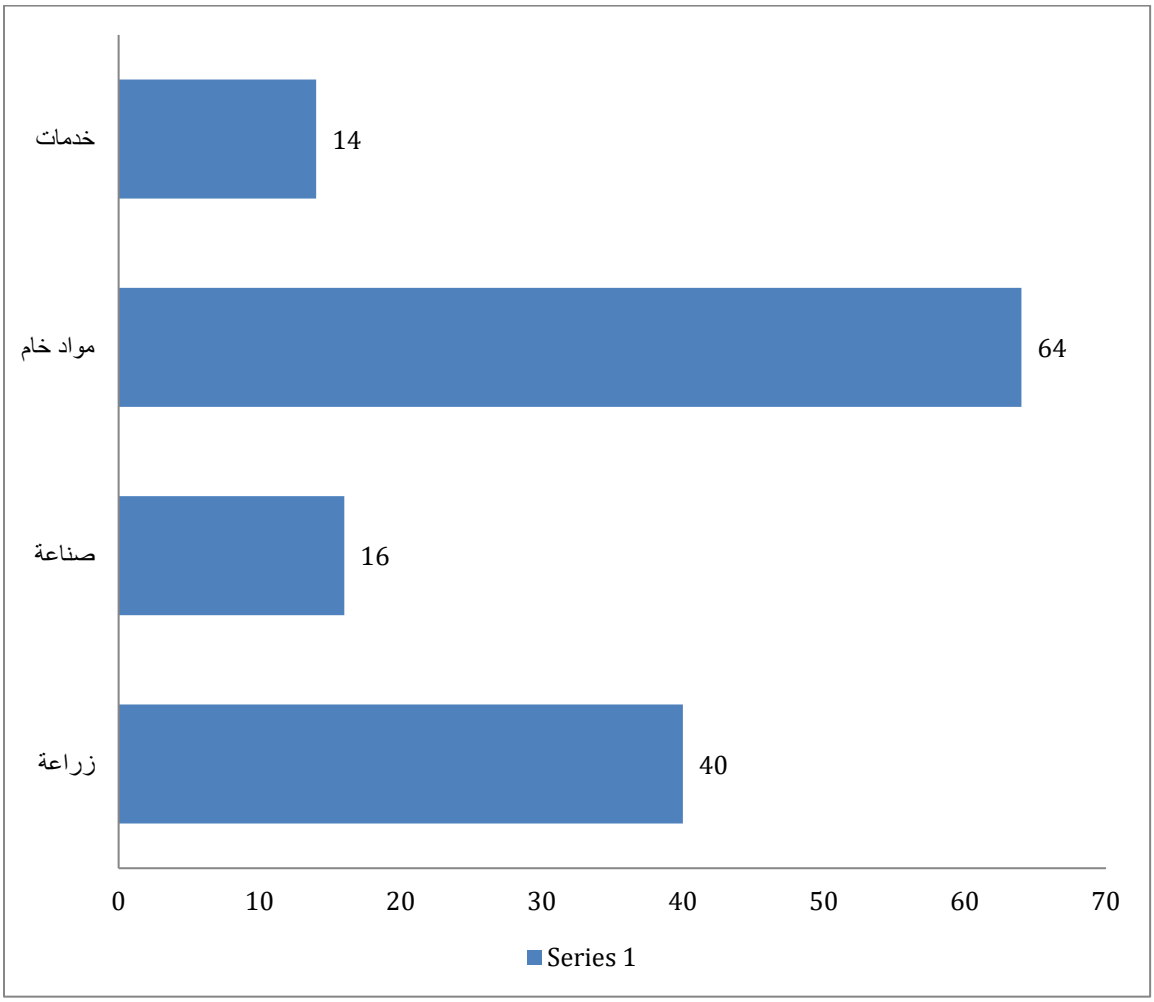

المصدر: نتائج استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2019 – بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى–التقرير السادس عشر اتحاد الغرف العربي.

ملحق رقم 2 : القيود الجمركية

شكل رقم 2: القيود الجمركية

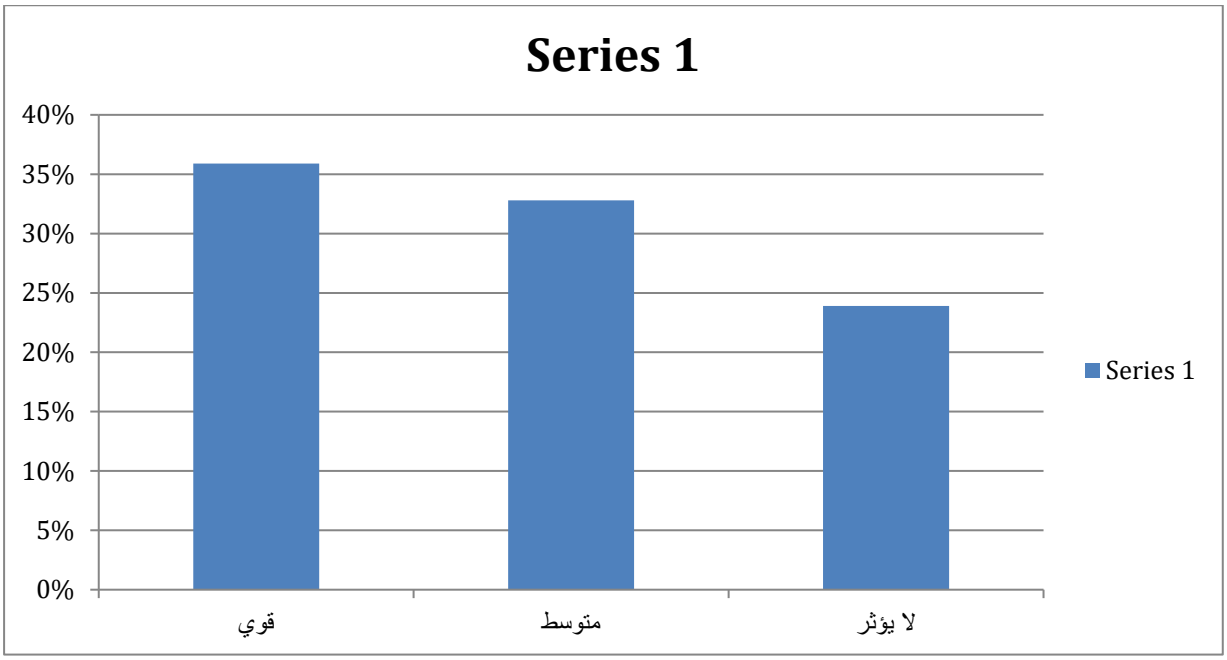

المصدر: نتائج استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2019 بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– التقرير السادس عشر اتحاد الغرف العربية.

من هذه القيود:

- عدم توفر معلومات عن الضرائب ولا عن الاوراق والشهادات المطلوبة مسبقا.
- عدم الالتزام بالغاء التعرفات الجمركية وبقاء التعريفات عاليه في بعض الدول
- الرسوم المماثلة للتعرفات الجمركية مرتفعة.
- المغالاة في تخمين اسعار السلع المستوردة.
- طول وهدر الوقت وتعقيدات وصعوبات واعباء وبيروقراطية الادارات الجمركية.
- التضييق على الحدود بين الدول العربية والقيود على التراخيص اضافة الى الرشوة.
- عدم السماح باستيراد بعض السلع.

ملحق رقم 3: القيود غير الجمركية

شكل رقم 3: القيود غير الجمركية – الفنية

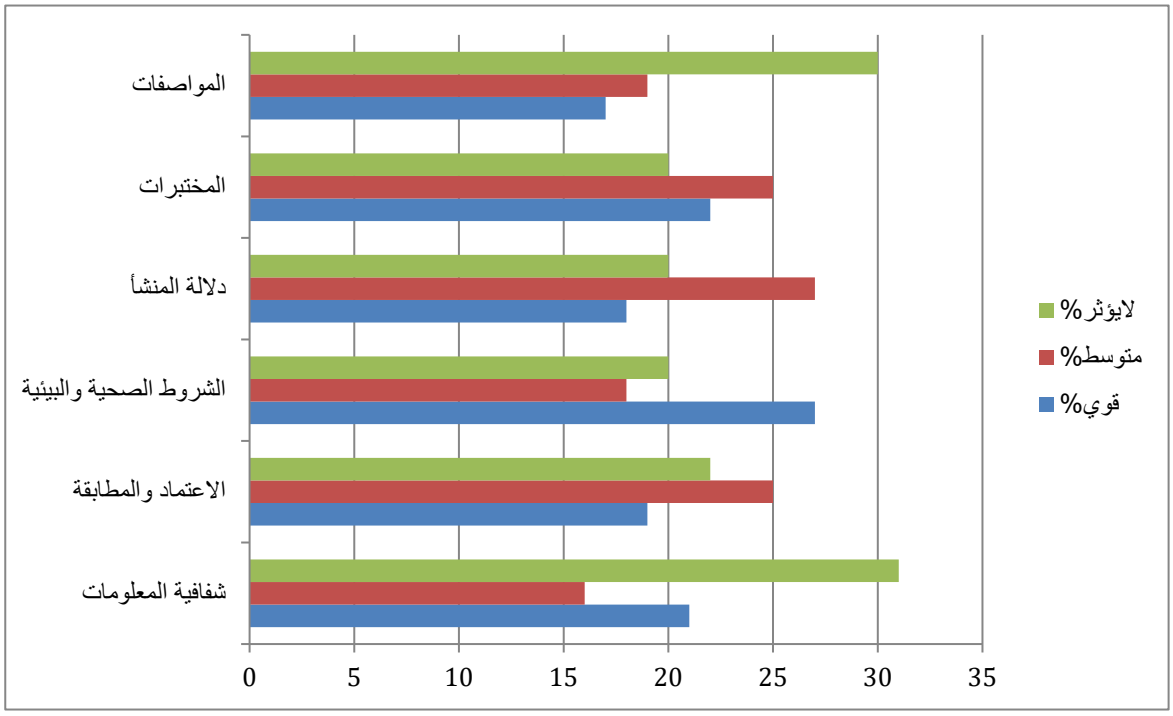

المصدر: نتائج استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2019 بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– التقرير السادس عشر اتحاد الغرف العربية.

من هذه القيود الفنية:

- غياب المعلومات ولايوجد شفافية في الاخطار بالمعلومات.
- عدم توفر مواصفات موحدة مما يوجد صعوبة تطبيق عدة مواصفات على المنتج الواحد.
- الاعتماد والمطابقة : يتم طلب اعتماد ومطابقة من عدة دول داخل منطقة واحدة وهذا تكرار لامبرر له اذ يجب اعتماد مطابقة واحدة من مصدر واحر وعند تحقيقها يتم قبولها في دول غافتا.

- لايوجد مختبرات حكومية يمكن الاعتماد عليها الا في دول محددة فقط. وعندما توجد تتعدد الجهات التي تقوم بأخذ العينات واجراء التحاليل.

ملحق رقم 4: القيود الادارية والمالية

شكل رقم 4:القيود الادارية والمالية

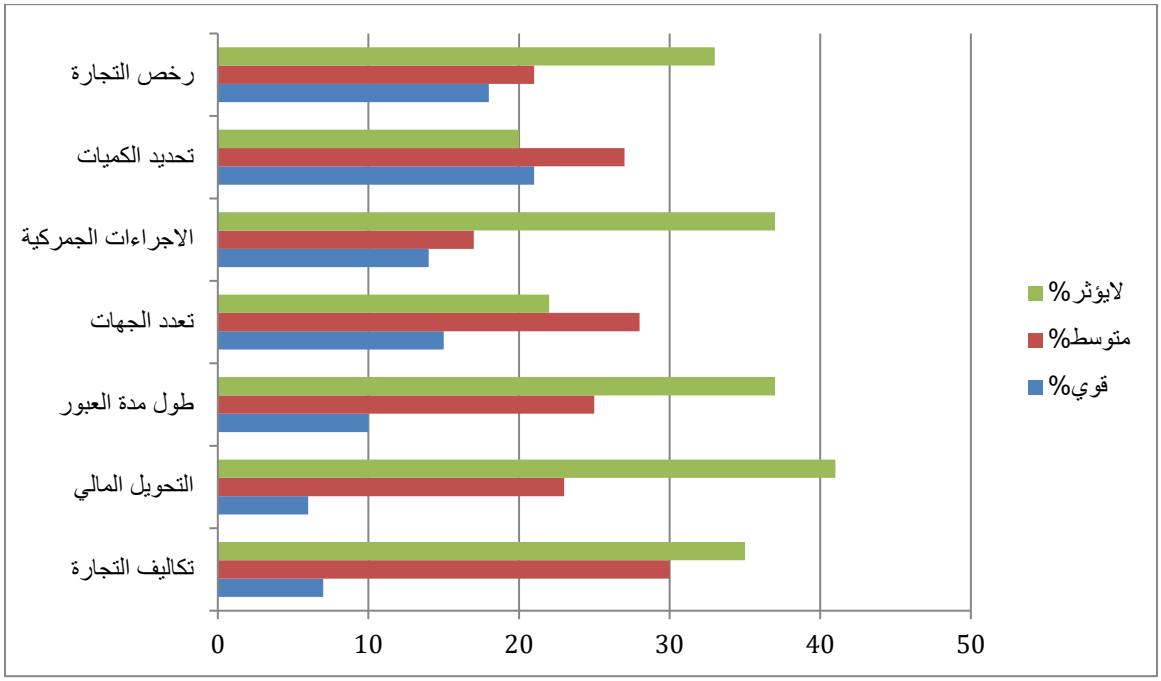

المصدر: نتائج استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2019 بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى– التقرير السادس عشر اتحاد الغرف العربية.

من هذه القيود المالية:

- القيود على العملة وتكاليف التحويل.
- طول مدة العبور وطول الوقت المستغرق للجارة.
- عدم الالتزام بالقوانين واتفاقيات التجارة الحرة بين الدول العربية.والاجراءات الجمركية البطيئة والبيروقراطية غير الواضحة في بعض الدول من شأنها زيادة فترة الاستيراد والتصدير وزيادة الكلفة.
- تكاليف التجارة بأنواعها وعدم وجود خطوط بحرية وإن وجدت كلفتها عاليه بالاستيراد والتصدير.الاوراق والشهادات والتصديقات غير المبررة والرسوم العالية

ملحق رقم 5:

جدول التجارة العربية والبينية (1998-2017) (القيمة بالدولار)

صندوق النقد العربي الموحد

جدول التجارة العربية البينية (2017-1998)(القيمة بالدولار)

البيان \السنة	1998	2000	2004	2007	2010	2013	2015	2017
متوسط التجارة العربية البينية	13	15.8	32.15	67.6	77.4	119.4	110.3	109.3
الصادرات البينية	113.72	16.05	34.67	71.0	777	226.1	105.9	106.5
الواردات البينية	12.27	15.7	29.75	64.2	77.20	122.6	114.7	112.1
نسبة الصادرات البينية العربية الى اجماع الصادرات العربية	%9.2	%6.2	%8.7	%8.8	%8.6	%8.8	%12.4	%11.1
نسبة الواردات البينية العربية الى إجماع الواردات	%7.9	%10.5	%12.2	%12	%11.8	%14	%13.5	%13.9

المصدر :صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

وصل متوسط التجارة العربية البينية بحلول عام 2017 الى حوالي 109.3 مليار دولار، كما بلغت قيمة الصادرات البينية العربية حوالي 106.5 مليار دولار .وفي المقابل بلغت قيمة الواردات البينية العربية حوالي 112.1 مليار دولار في عام 2017. وواضح من هذه الارقام ان هناك تحسنا في اداء التجارة العربية السلعية البينية في ظل الارتفاع الذي شهدته اسعار النفط العالمية خلال 2017، بينما تواصل تأثر حركة التجارة بين الدول العربية بالظروف الداخلية التي تشهدها بعض دول المنطقة. وهذا التحسن في اداء التجارة العربية السلعية البينية ناتج من زيادة الصادرات البينية للدول العربية بنسبة قدرها 106.5 مليار دولار عام 2017، كما ارتفعت الواردات البينية العربية بنسبة 9.4% لتسجل نحو 112.1 مليار دولار عام 2017 طبقا للجدول السابق.

وعلى صعيد نسبة مساهمة الواردات البينية السلعية في الواردات الاجمالية السلعية على مستوى الدول فرادى، حققت الصادرات العربية البينية نصيبا ملموسا في واردات ثلاثة عشرة دولة عربية عام

2017، حيث فاقت نسبتها متوسط نسبة مساهمة الواردات العربية في الواردات الاجمالية لتلك الدول التي تبلغ 13.9%.

اما في ما يخص السلع الزراعية حيث تراجعت اجمالي الصادرات البينية للدول العربية، بينما ارتفعت حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الاخرى والمصنوعات عام 2017. وقد انعكس التحسن الذي شهدته اسعار النفط العالمية خلال عام 2017 على تزايد حصة مجموعة الوقود المعدني والمعادن الاخرى في الصادرات البنية لتصل الى نحو 16.1% مقارنة مع حصة قدرها 15.9 مسجلة خلال عام 2016. اما مجموع المصنوعات فقد سجلت اعلى نسبة مساهمة في الصادرات البينية، حيث زادت لتبلغ حوالي 60.2%خلال عام 2017، مقابل حصة قدرها 59.6%. وسجل نصيب السلع الزراعية في اجمالي الصادرات البينية تراجعا من مستوى 19.8% مسجل خلال 2016 الى نحو 19.6% خلال عام 2017.

لائحة المراجع :

الكتب:

1-عمر،حسين،**التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر:النظرية والتطبيق**،دار **الفكر العربي**،الطبعة الاولى،القاهرة،1998

2- ماركهرندر،جون هدسون،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،ترجمة: طه عبد الله منصور،محمد علي،دار المريخ،الرياض،السعودية،1987

3-بكري،كامل،**الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل**،الدار الجامعية،لإسكندرية،مصر ،2002

4- عبد الرحيم،إكرام،**التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي (العولمة والتكتلات الاقليمية البديلة)** ،مكتبة مدبولي،الطبعة الاولى,200،مصر

5- احمد حشيش،عادل،**العلاقات الإقتصادية الدولية**،دار الجامعة الجديدة للنشر،مصر ،2000

6- عادل احمد حشيش،اسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب،**اسياسات الإقتصاد الدولي**،دار الجامعة الجديدة للنشر،القاهرة ،1999

7- حسيني،عادل،**دراسات في التنمية والتكامل الأقتصادي العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر،لبنان،2001

8- احمد عدلي،اشرف ،**التجارة الدوية : السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة**،طبعة 1،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،مصر ،2006

9- إبراهيمي،عبد الحميد،**ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**،طبعة 5،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،1986

10- نزية عبد المقصود،محمد مبروك،**التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**،طبعه1،دار الفكر الجامعي

11- قدوري،فخري،**اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودورها في العمل الاقتصادي العربي المشترك**،ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة :مشكلات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي

12- المهنا،براهيم سليمان،**مشروعات التعاون الإقتصادي الإقليمية والدولية(مجلس التعاون الخليجي: خيارات وبدائل)**،مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،العدد 21،طبعة1،الامارات العربية المتحدة

22- مراد،احمد،**بعض قضايا التعاون الإقتصادي العربي** ،دار دمشق للنشر والتوزيع،دمشق

23-المجذوب،اسامة،**العلومة والاقليمية:مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة،طبعة،2001

24- محمد كامل ريحان،محمد حمدي سالم،"**تمنية التجارة الزراعية العربية االبينية من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون التجاري العربي**،المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين،نادي الزراعيين الدقي الجيزة،27 سبتمبر 2001

25- ابراهيم،حسن،الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية **السوق العربية المشتركة الحلم العربي المؤجل**, مجتمع الاعمال العربي، دن،عمان

26- الأشرم،محمود،**التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة**،مركز درسات الوحدة العربية ،بيروت،2007

27- ناجي،قاسم،**التنمية الزراعية العربية واثر اتفاقية الجات**،اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية،طرابلس ليبيا،1998

28- وازن، صلاح،**تنميةالزراعة العربية الواقع والممكن**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1998

29- رقية خلف ،حمد جبوري،**السياسات الزراعية واثرها في الامن الغذائي في بعض البلدان العربية**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2012

30- هشام ، قطنا،صلاح وزان،**الاقتصاد الزراعي**،جامعة دمشق،سوريا،1970،

http://arab-ency.com.sy/detail/2095

31- علي،خالد تحسين،**أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك**،ضمن (التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق) سلسلة كتب المستقبل العربي رقم 12،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،بيروت

32- وزان،صلاح،**الاقتصاد الزراعي**، دن،.دمشق 1970

http://arab-ency.com.sy/detail/2095

33- عبد الصاحب ،علوان،**التخطيط الاندماجي و الأمن الغذائي العربي**،الأمن الغذائي العربي،عمان 1-10 شباط/فبراير 1986

34- النجفي، **سالم توفيق** ،**إشكالية الزراعة العربية رؤية اقتصادية معاصرة** ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،أكتوبر ،1993

35- وزان،صلاح،**التنمية الزراعية العربية الواقع والممكن**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1998

المجلات ومنشورات:

1-الجوزي،جميلة،**التكامل الإقتصادي العربي واقع وآفاق**،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد 5،الجزائر

2- معتصم رشيد،سليمان،**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامان من التطبيق**،مجلة العمال العرب،العدد 357،عمان،2000

3- ألامانة العامة للأتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية،**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وافاق الغد**،مجلة اوراق اقتصادية،العدد15،2000

4- عردوكي،يحي،**السوق العربية المشتركة**،منشورات وزارة الثقافة،دمشق،1970

الاطروحات والرسائل:

1-مقروس،كمال،**دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي:دراسة مقارنة بين التجربة الاوروبية والتجربة المغاربية**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف2014

2- مقدم،عبيرات،**التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العربية للتجارة**،اطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

3- بوشول،السعيد،**واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيةوافاقة**،رسالة ماجستير في علوم السيير،جامعة قاصدي مرباح, ،ورقلة ،الجزائر،2002

4- خلوفي، عائشة ،**تأثير التكتلات الاقتصادية إقليمية على حركة التجارة الدولية(دراسة حالة الاتحاد الاوروبي)** ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف،2012

5- مشدن،وهيبة،**اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 2003-1973**،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،الجزائر،2005

6- رشام،كهينة،**واقع وافاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة بو قرة.بومرداس،2009

7- لبعل،فطيمة،**التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي**،رسالة ماستر،جامعة خضير بسكرة،الجزائر،2016

8- بالراشد،حنان،**دور التجارة العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**،رسالة ماستر في العلوم التجارية،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي،الجزائر،2014

9- جعفر،هنادي،**التجارة البينية للمنتجات الزراعية في ظل اتفاقيات التجارة الدولية ومذكرات التفاهم الثنائية في المجال الزراعي**، بحث مقدم لوزراة الزراعة اللبنانية،بيروت ،2020

التقاريروالملاحق:

1-الهنداوي،سهر ،**تقرير اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**،سبتمبر 2006 غرفة التجارة الحرة عمان،وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية

2- صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، ،ابوظبي،دولة الامارات العربية المتحدة،2016

3- الاذقي،نبيل،انعكاسات **التغييرات الإقليمية والدولية على التجارة العربية البيئية**،ملحق مقدم الى المكتب الاقليمي للاتحاد العربي للصناعات الغذائية،لبنان،1998

4- صندوق النقد العربي،**التقرير الاقتصادي الموحد 2018** ،الفصل الثامي،التجارة الخارجية للدول العربية

5- الامم المتحدة ،الاسكوا،**تقرير نحو تكامل سياسات الزراعة والمياه تعزيز التنسيق المؤسسي بين قطاعي الزراعة والمياه**،السويد،2019

6-اسماعيل ،محمد، **تقرير سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية** ،صندوق النقد العربي ،الامارات العربية المتحدة ،ابو ظبي،2020

7-الامم المتحدة،الاسكوا،**تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي(تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال المزيد من التكامل)** ،الاصدار الثالث،بيروت،2020.

المقابلات الخاصة:

1-مقابلة مع ابراهيم الترشيشي ، رئيس تجمع فلاحي البقاع

2- مقابلة مع هلا عبد الله ،رئيسة مصلحة الاقتصاد والتسويق ، وزارة الزراعة اللبنانية

3- مقابلة مع هنادي جعفر ،رئيسة دائرة الحجر الصحي وزارة الزراعة اللبنانية

4- مقابلة مع انطوان الحويك رئيس جمعية المزارعين اللبنانيين

المراسيم:

1-المرسوم الاشتراعي رقم 5246 تاريخ 1994\6\20 المتعلق بتنظيم وزارة الزراعة

الاتفاقيات والمعاهدات:

1-اتفاقية التبادل التجاري بين الجمهورية اللبنانية و جمهورية مصر العربية،الموقعة في بيروت عام 1956 قانون 48 عام 1999 البرنامج التنفيذي لدعم التبادل التجاري بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية غي اطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

2-اتفاقية التعاون التنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية حرر في بيروت بتاريخ 1993\9\16

3-إتفاقية التبادل التجاري بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العراقية ،حرر في بغداد في 20 شباط 1951.

ندوات ومؤتمرات:

1-توصيات المؤتمر القومي،حول **التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية**،القاهرة ،22-19 كانون الاول 2004 http://www.aoad.org/recom.htm

2- رحماني،موسى، **التكامل العربي بين خيار التخصص او الإندماج**،الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية،كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التيسير ،سطيف،8\5\2004

المواقع الالكترونية:

1-نسخة محفوظة 04 مارس 2016 على موقع واي باك مشين Lebanon, Main branches . of industry, January 2008. Retrieved on 2008-06-22

2-نسخة محفوظة 10 أكتوبر 2017 على موقع واي باك مشين U.S Library of . congress,Agriculture,

3- وزارة الزراعة،لبنان ،نسخة محفوظة 31مارس 2019 على موقع واي باك مشين Lebanon, Main branches of industry, 2008. Retrieved on 2019-03-31

4-لاهاش، يمكن مراجعة الاستراتيجية الوطنية للزراعة اللبنانية على: http://www.agriculture.gov.lb/Ministry/Ministry-Strategy/strategy-2020-2025

5-استراتيجية وزارة الزراعة اللبنانية http://www.agriculture.gov.lb/Ministry/Ministry-Strategy/strategy-2020-2025

6-http://al-hakawati.net/Art/ArtDetails/1155

7- غرفة تجارة عمانhttp:// www.ammanchamber.org /upbadedimages

8-الدستور،اميرة ممدوح،351 مليون دولار حجم التبادل التجاري بين مصر ولبنان، https://www.dostor.org/333210، 2021

9- DW، علي السويعدي، تحليل هل ينجو اقتصاد لبنان من كوارث جديدة دون سوريا؟ https://www.dw.com/ar،2021

10-العين الاخبارية، علي السويعدي، بعد الطحين العراق يمد لبنان بالوقود، https://al-ain.com/article/after-flour-iraq-supplies-lebanon-with-fuel، 2021

فهرس الجداول: **صفحة**

الجدول رقم 1 : الجدول رقم (1): مراحل التكامل الاقتصادي والمميزات المرافقة لها 40

الجدول رقم 2 : الجدول رقم (2) : الأقاليم البيئية والمناخية في الدول العربية 56

فهرس الملاحق: **صفحة**

ملحق رقم 1: قطاع التجارة العربية البينية 112

ملحق رقم 2: القيود الجمركية 113

ملحق رقم 3 : القيود غير الجمركية – الفنية 114

ملحق رقم 4 :القيود الادارية والمالية 115

ملحق رقم 5: التجارة العربية البينية (1998–2017) القيمة بالدولار 116

الفهرس

المقدمة 1

القسم الاول:وزارة الزراعة اللبنانية ماهيتها ونشأتها.....7

المبحث الاول :وصف المؤسسه محل التدريب والواقع القانوني.....8

الفقرة الاولى :نشأة و ماهية وزارة الزراعة اللبنانية 8

الفقرة الثانية :الهيكلية الإدارية والتنظيمية لوزراة الزراعة اللبنانية.....10

الفقرة الثالثة:استراتيجية وزارة الزراعة اللبنانية 2025-2020.....17

المبحث الثاني: مرحلة التدريب في وزارة الزراعة اللبنالنية.....29

الفقرة الاولى :وصف مرحلة التدريب والمقابلات التي اجريب خلالها.....29

الفقرة الثانية :العلاقة مع العاملين والمستندات التي تم الاطلاع عليها 30

الفقرة الثالثة : تقييم مرحلة التدريب ومدى تعاون المشرف في هذه المرحلة.....31

القسم الثاني:التكامل الإقتصادي الزراعي العربي ماهية ومراحله.....35

المبحث الأول:ماهية التكامل الإقتصادي العربي.....36

الفقرة الاولى :ماهية ومراحل التكامل الاقتصادي العربي.....37

الفقرة الثانية : الجهود العربية المبذولة لانجاحة.....41

الفقرة الثالثة :اهمية منطقة التجارة الحره العربية الكبرى والسوق العربية المشتركة.....48
الفقرة الرابعة : الامكانات المتاحة لإقامة التكامل الإقتصادي الزراعي العربي.....54

المبحث الثاني: واقع التكامل الزراعي العربي.....60
الفقرة الاولى : اتفاقيات التبادل التجاري بين لبنان وكل من (مصر – العراق – سوريا).....60
الفقرة الثانية : المقومات و المعوقات المشتركة التي اثرت على نجاح وتطور الإتفاقيات التجاريه.87
الفقرة الثالثة: مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي الزراعي العربي 91
الفقرة الرابعة : وسائل واهداف التكامل الإقتصادي الزراعي العربي 96
الفقرة الخامسة : دور التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.....99

الخاتمة.....106
قائمة المراجع.....118
فهرس الجداول.....125
فهرس الملاحق.....126
الفهرس.....127